



جامعة الأديان والمذاهب
كلية المذاهب

رسالة الماجستير
فرع الفقه المقارن والقانون العام إسلامي

رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة دراسة في الفقه الإسلامي والقانون العراقي

إعداد
لواء منديل حمزاوي الدحيدحاوي

الأستاذ المشرف
الدكتور علي فارسي مدان

الاستاذ المساعد الأول:
الدكتور سيد محمود وزيري

الاستاذ المساعد الثاني:
الدكتور مصطفى زكي يحيى اللامي

رقم الجامعي: ٤٠٠١٣٥٢٠٠٢
يوليو ٢٠٢٣



دانشگاه ادیان و مذاهب
دانشکده المذاهب

پایان نامه کارشناسی ارشد
رشته فقه مقارن و حقوق عمومی اسلامی

رعایت مصلحت از ازدواج صغیر پژوهش در فقه اسلامی و قانون عراق

نگارش:

لواء منديل حمزاوی الدحیدحاوی

استاد راهنما:

دکتر علی فارسی مدان

استاد مشاور اول:

دکتر سید محمود وزیری

استاد مشاور دوم:

دکتر مصطفی زکی یحیی اللامی

شماره دانشجویی: ۴۰۰۱۳۵۲۰۰۲

تاریخ دفاع: ۱۴۰۲/۰۴/۱۷

تیر ۱۴۰۲

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اثرین مجلین

إِهْدَاء

إلى سيد الكائنات وأعظم الناس خلقاً ومنطقاً

الرسول الكريم محمد عليه واله افضل الصلاة والسلام

إلى روح من أحب وأرغب والديّ الكريمين رحمهما الله تعالى واسكنهما فسيح جنانه

إلى "زوجتي ورفيقة دربي"

إلى "اولادي الاعزاء"

إلى كل من دعمني وساندني ولو بكلمة أو بدعاء

(إليكم جميعاً اهدي هذا العمل المتواضع)

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ
(وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ)

الحمد لله حمدا كثيرا، يليق بجلال وجهه الكريم، وعطائه الكبير، فهو سبحانه وتعالى صاحب الفضل الكبير، فالحمد لله على نعمته ووافر عطائه، وأفضل الصلاة والسلام على سيد الكائنات الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله ومن منطلق قوله تعالى: ﴿لَيْنُ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾^١ فإني أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى بالشكر والثناء على إتمام هذه الرسالة وأجعلها خالصة لوجهه الكريم وعرفانا بفضل أوليائه

ومن مبدأ قول نبينا الكريم صلى الله عليه وآله: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»^٢.
أتقدم بالشكر الجزيل والدعاء المديد إلى الدكتور المشرف الدكتور محمود الوزيري لقبوله الأشراف على رسالتي فكان نعم الأستاذ ولأب الروحي لدعمه واعطائه الكثير من وقته الثمين وتوجيهاته السديدة والمباركة. وأتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المساعد الدكتور مصطفى زكي يحيى على متابعتة وتوجيهاته السديدة والمباركة فكان الدكتور والأخ والاب الروحي منذ بداية دراستي إلى نهايتها.
كما أتقدم إلى رئاسة جامعة الاديان والمذاهب المتمثلة بالدكتور أبو الحسن النواب على ما قدمه من خدمة للطلبة العراقيين.
كما أتقدم إلى اساتذتي الأكارم في قسم الفقه المقارن بالشكر والعرفان على ما بذلوه من جهد في خدمة العلم والعلماء.

١. ابن حنبل، مسند أحمد: ج ١٦، ص ٢٤٤، ح ١٠٣٧٧

٢. ابراهيم: ٧

المستخلص:

إن موضوع الدراسة هو رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة دراسة في الفقه الإسلامي والقانون العراقي. حيث باتت ظاهرة تزويج الصغيرة من الظواهر القديمة وما زالت مستمرة حتى عصرنا الحالي، حيث كان موقف الفقه الإسلامي دوماً إلى صالح الصغيرة حيث إن الإمامية كان رأيهم برعاية مصلحة الصغيرة بتحديد سن معين للتزويج وذلك بعد البلوغ حفاظاً ومراعاة لمصلحتها، حيث حددوا سن البلوغ الشرعي إكمال التسع سنوات قمرية والدخول في العاشرة للصبية وأما الذكور هو بلوغ سن الخامسة عشر من العمر حيث يمكن إجراء العقد فقط قبل هذا العمر أما الدخول الشرعي لا يمكن إلا بعد تجاوزها العمر المذكور، حيث إن هذه المرحلة والرأي هما الأقرب إلى واقعنا دون رأي غيرهم عن بقية المذاهب الإسلامية الأخرى، إذ بوصولهما إلى تلك المرحلة العمرية تكون قد بانت عليهم علامات البلوغ الطبيعية، واشترط الفقه الإسلامي للحفاظ على مصلحة الصغيرة في التزويج وجود الولاية على ذلك التزويج وتأخذ رأي الإمامية حيث أنهم حصروا ولاية التزويج بالأب والجد حصراً دون غيرهم من الأقارب، حيث وحدهم يمتلكون ولاية الاجبار في التزويج على الصغيرة لما يمتلكون من الشفقة والرحمة والرشد حيث إذا تم التزويج بالفائدة والصالح حينها لا يثبت للفتاة خيار فسخ العقد بعد البلوغ خلافاً لبقية بعض المذاهب الإسلامية التي أجازت ولاية الاجبار في التزويج على الصغيرة لجميع العصابة من الأقارب وهذا مخالف للسنة، لأن الأقارب لا يمتلكون الشفقة مثل الأب والجد حينها تحصل المفساد والضرر من هذا التزويج، إذ وجعل الفقه الإسلامي للولاية شروطاً إذ لا يمكن لفاقد أحدها أن يكون ولياً وذلك لتحقيق كامل المصلحة للصغيرة حيث إن للولي دوراً كبيراً فيها فتقع على عاتقه مهام كبيرة في إحراز الزوج الكفؤ لابنته وموكلته حيث بغيا به يحدث الكثير من الضرر وابتعاد الزوج عن تحقيق مقاصد في اطاعة الله سبحانه وإكمال الدين وديمومة البشرية حيث إن القانون العراقي قد انسجم مع رؤية الفقه الإسلامي وتحديد الفقه الإمامي في مواده القانونية رعاية منه لمصلحة الصغيرة في التزويج حيث مراعاة المصلحة تعد من أهم الموضوعات في الدراسات بسبب شيوعها في الوقت الحاضر وانعدام مستقبل الفتاة بخلافها وعدم تطرق الدراسات إلى مراعاة تلك المصلحة إذ اعتمد بحثي المنهج الوصفي التحليلي المقارن في ضوء القواعد الفقهية والقانونية لمعرفة وتحديد طرق مراعاة تلك المصلحة من أجل الوصول إلى أفضل النتائج والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: رعاية المصلحة، تزويج الصغيرة، سن الزواج، سن البلوغ، الولاية على الصغيرة.

چکیده

موضوع تحقیق رعایت مصلحت ازدواج صغیر، در فقه و قانون عراق است که پدیده ازدواج با صغیر به یکی از پدیده های باستانی تبدیل شده و تا عصر کنونی ادامه دارد. مواضع فقه اسلامی همواره به نفع صغیر بوده است، زیرا نظر امامیه بر این بوده است که مصلحت صغیر را با تعیین سن مشخص برای ازدواج مراعات کند و آن پس از بلوغ است، برای نگهداری و مراعات مصلحت او، سن قانونی بلوغ را نه سال قمری و ورود به سال دهم برای دختران و برای پسران رسیدن به سن پانزده سالگی است که فقط قبل از این سن می توان عقد را منعقد کرد، در حالی که دخول شرعی نمی تواند انجام شود الا فراتر از سن فوق، زیرا این مرحله و عقیده بدون نظر سایر مذاهب اسلامی به واقعیت ما نزدیک ترین است، زیرا با رسیدن آنها به این سن، علائم بلوغ طبیعی آنها آشکار میشود. و فقه اسلامی برای حفظ مصلحت صغیر در ازدواج، وجود ولایت بر آن ازدواج را شرط کرده است و ما نظر امامیه را انتخاب کردیم که ولایت نکاح را صرفاً به پدر و جد و بدون اقارب دیگر محدود کرده اند. چنانکه به تنهایی به سبب شفقت و رحمت و عقلانیت، اجبار به ازدواج با صغیر را دارند که گویا ازدواج با رغبت صورت می گیرد و در این صورت اختیار فسخ عقد را به دختر بعد از بلوغ نمی دهد. بر خلاف بقیه مذاهب اسلامی که ولایت نکاح اجباری زن جوان را برای همه اقوام ذکور دختر جایز می دانند و این خلاف سنت است زیرا خویشاوندان مانند پدر و پدربزرگ و شفقت ندارند، این در حالی است ولایت شروطی دارد و که برای کسی که یکی از آنها را از دست می دهد ولایت ساقط می شود، این در حالی است که بر کردن سرپرست (قیم) وظیفه مهمی نهاده شده است، زیرا قیم در نقش بسزایی دارد، بنابراین وظایف بزرگی در دستیابی به همسری شایسته برای دختر و موکلش بر عهده اوست، زیرا در غیاب او آسیب های زیادی رخ می دهد و ازدواج که هدف آن رسیدن به اطاعت از خداوند متعال، اکمال دین و تداوم انسانیت است دور می شود. در حالی که قانون عراقی با دیدگاه فقه اسلامی به ویژه فقه امامیه در مواد قانونی آن، در اهتمام به مصلحت صغیر در نکاح، هماهنگ بوده است. مسئله مذکور به دلیل رواج آن در زمان حاضر و تخریب آینده دختران یکی از موضوعات مهم در مطالعات فقهی قانونی است که با رعایت منهج وصفی، تحلیلی و مقارن در ضوء قواعد فقهیه و قانونی برای شناخت و مشخص نمودن بهترین راه مراعات مصلحت صغیره می باشد که در این مطالعه به آن توجه ویژه ای صورت گرفته است.

کلید واژه ها: رعایت مصلحت، ازدواج صغیره، سن ازدواج، بلوغ، صلاحیت قضایی بر صغیره.

فهرس المحتویات

المُقَدِّمَةُ.....	۱۹
بیان المسألة:	۱۹
ضرورة البحث:	۲۰
هدف البحث:	۲۱
أسئلة البحث:	۲۱
السؤال الأساسي:	۲۱
الأسئلة الفرعية:	۲۱
فرضیات البحث:	۲۱
الفرضية الأساسية:	۲۱
الفرضیات الفرعية:	۲۲
الدراسات السابقة:	۲۲
منهج البحث:	۲۵
خطة البحث:	۲۵
الفصلُ الأولُ: المباحث التمهيديّة.....	۲۷
۱-۱. التعاریف الهامّة.....	۲۸
۱-۱-۱. التزویج لغة واصطلاحاً:	۲۸
۱-۱-۱-۱. التزویج لغة:	۲۸
۱-۱-۱-۲. التزویج اصطلاحاً:	۲۸
۱-۱-۲. الرعاية لغة واصطلاحاً:	۲۸
۱-۲-۱-۱. الرعاية لغة:	۲۸
۱-۲-۲-۱. الرعاية اصطلاحاً:	۲۹
۱-۳-۱. المصلحة لغة واصطلاحاً:	۲۹
۱-۳-۱-۱. المصلحة لغة:	۲۹
۱-۳-۲-۱. المصلحة اصطلاحاً:	۲۹
۱-۴-۱. الصغیرة لغة واصطلاحاً:	۳۰
۱-۴-۱-۱. الصغیرة لغة:	۳۰
۱-۴-۲-۱. الصغیرة اصطلاحاً:	۳۰
۱-۵-۱. تعریف: الفقه الإسلامي لغة واصطلاحاً:	۳۰
۱-۵-۱-۱. الفقه الإسلامي لغة:	۳۰
۱-۵-۲-۱. الفقه الإسلامي اصطلاحاً:	۳۰
۱-۶-۱. القانون العراقي لغة واصطلاحاً:	۳۱
۱-۶-۱-۱. القانون لغة:	۳۱

- ۱-۱-۶-۲. القانون اصطلاحاً: ۳۱
 ۱-۱-۷. سن البلوغ لغة واصطلاحاً: ۳۱
 ۱-۱-۷-۱. سن البلوغ لغة: ۳۱
 ۱-۱-۷-۲. سن البلوغ اصطلاحاً: ۳۲
 ۱-۱-۸. الولاية لغة واصطلاحاً: ۳۲
 ۱-۱-۸-۱. الولاية لغة: ۳۲
 ۱-۱-۸-۲. الولاية اصطلاحاً: ۳۳
 ۲-۱. أركان وشروط وأهداف الزواج بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي ۳۳
 ۱-۲-۱. أركان الزواج: ۳۳
 ۲-۲-۱. شروط الزواج: ۳۴
 ۳-۲-۱. أهداف الزواج: ۳۶

الفصل الثاني: تحديد سن الزواج وسن البلوغ الشرعي والفرق بين سن العقد والدخول في الفقه الإسلامي والقانون

- العراقي ۳۹
 ۱-۲. المسوغ الشرعي لتحديد سن الزواج ۴۰
 ۱-۱-۲. المسوغ الشرعي لتحديد سن الزواج في الفقه الإسلامي ۴۰
 ۲-۱-۲. القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي ۴۲
 ۲-۲. سن البلوغ الشرعي ۴۳
 ۱-۲-۲. سن البلوغ الشرعي في الفقه الإسلامي ۴۳
 ۱-۱-۲-۲. المعيار الاول: البلوغ بالسن: ۴۳
 ۲-۱-۲-۲. المعيار الثاني البلوغ بالعلامات الطبيعية: ۴۴
 ۲-۲-۲. القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي ۴۷
 ۳-۲. الفرق بين سن العقد وسن الدخول ۴۷
 ۱-۳-۲. الفرق بين سن العقد وسن الدخول في الفقه الإسلامي ۴۷
 ۲-۳-۲. القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي ۵۰

الفصل الثالث: أقسام الولاية وموجب الإيجاب وخيار البلوغ وأثره على العقد في تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي

- والقانون العراقي ۵۳
 ۱-۳. أقسام الولاية والولاية على تزويج الصغيرة ۵۴
 ۱-۱-۳. أقسام الولاية: ۵۴
 ۱-۱-۳-۱. أقسام الولاية في الفقه الإسلامي ۵۴
 ۲-۱-۳-۱. القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي ۵۸
 ۲-۱-۳-۲. الولاية على تزويج الصغيرة ۵۹

١-٢-١-٣ . الولاية على تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي	٥٩
١-١-٢-١-٣ . ولاية الأب على تزويج الصغير والصغيرة:	٥٩
٢-١-٢-١-٣ . الولاية بعد الأب في تزويج الصغيرة:	٦٢
٢-٢-١-٣ . القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي	٦٥
٢-٣ . موجب الاجبار وخيار البلوغ واثره على العقد في تزويج الصغيرة	٦٦
١-٢-٣ . موجب الاجبار وخيار البلوغ في العقد على تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي	٦٦
١-١-٢-٣ . أولاً: موجب الاجبار على الصغيرة	٦٦
٢-١-٢-٣ . ثانياً: خيار البلوغ واثره على عقد الزواج:	٦٨
٢-٢-٣ . موجب الاجبار وخيار البلوغ في القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي	٧١
الفصل الرابع: أسباب الولاية في تزويج الصغيرة وشروطها ودورها في الفقه الإسلامي والقانون العراقي	٧٣
١-٤ . أسباب الولاية في تزويج الصغيرة	٧٤
١-١-٤ . أسباب الولاية في تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي	٧٤
١-١-٤-١ . القرابة:	٧٤
١-١-٤-٢ . الولاء:	٨٠
١-١-٤-٣ . الملك:	٨٠
١-١-٤-٢ . أسباب الولاية في تزويج الصغيرة في القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي	٨٠
٢-٤ . شروط الولاية	٨١
١-٢-٤ . شروط الولاية في الفقه الإسلامي	٨١
١-١-٢-٤ . الشروط المتفق عليها	٨٢
٢-١-٢-٤ . ثانياً: الشروط المختلف عليها:	٨٥
٢-٢-٤ . القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي	٨٧
٣-٤ . دور الولي في رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة	٨٨
١-٣-٤ . دور الولي في رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي	٨٨
١-١-٣-٤ . أولاً: الولي	٨٩
٢-١-٣-٤ . ثانياً: الحكمة من مشروعية الولاية في التزويج	٩٠
٣-١-٣-٤ . ثالثاً: حقوق الولي	٩١
٤-١-٣-٤ . رابعاً: واجبات الولي	٩١
٢-٣-٤ . القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي	٩٥
الخاتمة	٩٧
١-٥ . النتائج	٩٧
٢-٥ . التوصيات	٩٨
المصادر والمراجع	٩٩

المُقدِّمة

باسم الله وحده وافضل الصلاة والسلام على سيد الكائنات وخاتم الرسل وآله أجمعين، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^١. يشكل الزواج البذرة الاولى لبقاء البشرية وامتدادها، حيث إن الزواج اساس كل أسرة التي ينبثق منها المجتمع، لذلك شرع الزواج شرعا وقانونا، وقد جعل مقصدا من مقاصد الشريعة لحفظ الدين والنسل والعرض، لذلك وضعت ضوابط عده لذلك الزواج لتأسيس أسرة ناجحة، منها طريقة، اختيار الزوجين الذين بهما تشكل الاسرة وديمومتها، ويتم ذلك من خلال مراعاة المصلحة من ذلك الزواج لإنجاحه وديمومته.

لعل هذا الاساس يجب إدراك أهمية تلك المصلحة من ذلك التزويج وبذلك سيتكون (مراعاة المصلحة في تزويج الصغيرة) هو محور بحثنا بما يحيط المجتمع بأهمية في واقعنا الحاضر، فكان هذا البحث يسعى إلى إلقاء الضوء على رعاية المصلحة في التزويج ومقتضيات تلك المصلحة تكمن من خلال دراسة دور الولي وأهميته في ذلك التزويج لما يملك من الاهلية والرشد والرأفة والرأي لإنجاح ذلك الزواج لتكوين أسرة ناجحة هادفة لديمومة البشرية، فأسأل الله بكرمه ومنه علي أن يوفقني في هذا العمل المتواضع وهذا فيض من غيضي عسى ان يحظى بالرضاء والقبول ومن الله التوفيق.

بيان المسألة:

من قوام المجتمع هو الاسرة، ومن أسس انشاء الاسرة هما الزوجان، اللذان بهما تبنى الاسرة، لذا و هما عماد تلك الاسرة، وحجر الزاوية الاساسي للمجتمع، فإن الله سبحانه وتعالى شرع الزواج وجعل له انظمة يحفظ بها النوع والنسل البشري، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^٢، كما وضعت ضوابط اخرى لبناء الاسرة، إذ تكمن في

١. الروم: ٢١

٢. النساء: ١

اختيار الزوجين الذين بهما تقوم الاسرة، من حيث الوصول إلى السن المناسب للزواج، وبلوغ القدرة الجسدية والعقلية على الزواج، وطريقة اختيار الزوج المناسب وطريقة التعامل معه، وتحمل المسؤولية الملقاة من ذلك الزواج، وعلى هذا الاساس يمكن ادراك أهمية رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة، وذلك لإنجاح العلاقة الزوجية، ولتحقيق مصلحة هامة للصغيرة، هذا وإن تزويج الصغيرة بات ظاهرة اجتماعية، يمكن أن تكون لها حصيلة سلبية كبيرة على الفتيات، وعلى الأغلب ما يؤول ذلك الزواج إلى الانفصال، مع وجود أطفال وصعوبة تربيتهن على الزوجة بعد ذلك الانفصال، وضياح مستقبل الفتاة وحققها في التعلم وإكمال دراستها بسبب الانشغال بالأطفال وتربيتهن، وتنتشر ظاهرة تزويج الصغيرة بكثرة في المناطق الفقيرة، ذات البطالة العالية، وانتشار الجهل، ومع ازدياد حالات الفقر الذي يعد أحد أسباب تزويج الصغيرات، يضطر الآباء لتزويج بناتهم الصغيرات هرباً من تكاليف المعيشية الصعبة، وللحد من هذه الظاهرة وضياح مستقبل الفتيات شرع الفقه الإسلامي والقانون العراقي ضوابط عدة تصب في مصلحة الصغيرة عند النكاح، حيث اتخذ الفقه الإسلامي والقانون العراقي موقفاً لصالح الصغيرة عند التزويج وما قدمه من قواعد وقوانين تصب في مصلحة تلك الصغيرة، إذ تم تشريع الولاية على تزويج الصغيرة للحفاظ على تلك المصلحة في النكاح، وجعل لها أسباباً، وشروطاً لضمان مصلحة الفتاة الصغيرة عند النكاح، حيث تكمن مقتضيات تلك المصلحة، من حيث دراسة وإبراز دور الولي لما يلعب دوراً هاماً في رعاية مصلحة الفتاة عند النكاح، لما يمتلك من الأهلية والحرية والنضج والرأفة على الفتاة، إذ يضيف البحث دراسة الحالة والمشكلة من مختلف جوانبها، فقد تكون اجتماعية، أو ثقافية، أو اقتصادية، ومن ثم دراستها من الناحية القانونية، ثم العمل على معالجة هذه الجوانب، من خلال دراسة آيات الكتاب الكريم والشرعة الإسلامية، ونصوص القانون العراقي، التي شرعت قواعد وقوانين تنص على رعاية مصلحة الصغيرة عند النكاح، حيث يسعى البحث في مضامينه اتباع الطرق الشرعية، والثقافية، والاجتماعية، والقانونية، لإنجاح ذلك الزواج من خلال الآيات والاحاديث ونصوص القانون العراقي.

ضرورة البحث:

تأتي ضرورة البحث من مراعاة المصلحة في تزويج الصغيرة بشكل خاص في ظل الكلام عن حكم مراعاة تلك مصلحة إذ تعددت الكتابات في هذا الموضوع، وتجاوز أهل الاختصاص إلى ما دونهم ليقول فيه كل من وجهة نظره، ونظراً للتطورات في عصرنا الحالي والإختلاف بين الماضي والحاضر فكان لا بدّ من بيانٍ تفصيليٍّ لهذا الموضوع.

تم اختيار البحث من حيث أهميته من بين البحوث العلمية الأخرى هو دراسة الظواهر التي لم تتطرق لها البحوث السابقة لأنها أخذت العموميات ولم تتطرق للمذهب الإسلامي والقانون العراقي بالذات وقرينها من الشريعة الإسلامية ودراسة رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة وأهمية دور الولي حديثاً وذلك، لازدياد حالات الطلاق بشكل كبير والآثار السلبية المترتبة عليها ومنها اجتماعية وصحية ونفسية بسبب ذلك الزواج.

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى بيان ما يلي.

- ١- يهدف البحث إلى دراسة آيات الكتاب الكريم والشرعية الإسلامية ونصوص القانون العراقي التي شرعت قواعد وقوانين تنص على رعاية مصلحة الصغيرة عند النكاح والوصول إلى تلك المصلحة وإلى العمر المناسب للزواج.
- ٢- يهدف البحث إلى المنع من انعقاد النكاح الذي لا يوجد فيه مصلحة للفتاة الصغيرة.
- ٣- يهدف البحث إلى حفظ حقوق الصغيرة وصيانتها في النكاح.

أسئلة البحث:

السؤال الأساسي:

كيف اعتبار رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة دراسة في الفقه الإسلامي والقانون العراقي؟

الأسئلة الفرعية:

السؤال الفرعي الأول:

ما هو المسوغ الشرعي لتحديد سن الزواج وسن البلوغ الشرعي والفرق بين سن العقد والدخول في الفقه الإسلامي والقانون العراقي؟

السؤال الفرعي الثاني:

ماهي أقسام الولاية والولاية على تزويج الصغيرة وموجب الاجبار وخيار البلوغ وأثره على العقد في تزويج الصغيرة بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي؟

السؤال الفرعي الثالث:

ما هي أسباب الولاية وشروطها ودورها في رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي والقانون العراقي؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأساسية:

إن تزويج الصغيرة، تعد من الظواهر التي انتشرت في مجتمعنا الحديث، وبشكل واسع، من دون الفهم الكامل للمجتمع في هذا الموضوع، والذي سيكون محور بحثنا هذا، من خلال تعريف، مفهوم التزويج، وسن البلوغ، والصغيرة، والمصلحة،

وأهميتها، في الفقه الإسلامي، والقانون العراقي، وكذلك بيان بشكل تفصيلي موقف الفقه الإسلامي والقانون العراقي من تزويج الصغيرة، وتعريف الولاية في تزويج الصغيرة، وشروطها، وأقسامها، وأنواعها، ومن ثم التطرق إلى أسباب الولاية ودورها في رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي والقانون العراقي، من خلال دور الولي ومدى تأثيره لإنجاح ذلك الزواج وبناء أسرة تقوم على أسس صحيحة وناجحة.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى:

- ان تزويج الصغيرة تعد من الضواهر التي لها اثار سلبية كبيرة على مستقبل الفتاة لذلك كان موقف الفقه الاسلامي والقانون العراقي مع مراعات المصلحة من تزويج الصغيرة حيث استخدموا موقفا لصالح الصغيرة وذلك بتحديد سن الزواج وتحديد سن البلوغ الشرعي وبيان الفرق بين سن العقد وسن الدخول لضمان الدخول عند البلوغ و اكتمال القدرة الجسمية والعقلية للفتاة للحفاظ على مستقبل ذلك الزواج وتحقيق المصلحة المرجوة منه للصغيرة.

الفرضية الفرعية الثانية:

كانت وما زالت ضاهرت تزويج الصغيرة ظاهرة منتشرة بشكل واسع ونظرا للأضرار الناجمة من ذلك الزواج فقد شرع الفقه الإسلامي والقانون العراقي الولاية على تزويج الصغيرة وذلك رعاية لمصلحتها من خلال بيان مفهوم الولاية وأقسامها ودراسة الولاية على تزويج الصغيرة وبيان موجب الاجبار خيار البلوغ وأثره على العقد في تزويج الصغيرة وذلك للأهمية التي تكمن في تشريع الولاية لمراعاة المصلحة للصغيرة وادامتها.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لمراعاة المصلحة من تزويج الصغيرة هو تشريع الولاية للحفاظ على تلك المصلحة وحتى لا تكون الولاية عشوائية ومطلقة وقد تكون عكسية على مستقبل الفتاة فقد حدد الفقه الإسلامي والقانون العراقي للولاية على تزويج الصغيرة أسبابا وشروطا وذلك، لضمان تحقيق المصلحة المنشودة للصغيرة من حيث بيان أسباب الولاية وشروطها وبيان دور الولي في تحقيق مصلحة الفتاة لما يملكه من الرشد والاهلية والرأفة لتحقيق مصلحة الفتاة وإنجاح زواجها وتكوين أسرة صحيحة وقوية حيث كان الهدف الحفاظ على مصلحة الصغيرة في التزويج .

الدراسات السابقة:

١. الزواج المبكر دراسة في المفهوم والاسباب والآثار. الطالبة: نوال عبد الرحمن حمزه جامعة صنعاء سنة ٢٠٠٨م.

تهدف الرسالة إلى ايضاح مفهوم الزواج المبكر وتحديد اسباب الزواج المبكر الاثار الاقتصادية والاجتماعية للزواج المبكر

والوصول إلى حلول للحد من ذلك الزواج، ومن خلال تناول الدراسة لمفهوم الزواج المبكر، والتطرق إلى اللمحات القانونية والشرعية للزواج المبكر، وتحديد اسبابه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم التطرق إلى الآثار لذلك الزواج وسردها على المستوى الفردي وهي الزوجة والمستوى المجتمعي والوصول إلى النتائج التالية: يعتبر الزواج المبكر من أبرز المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها أغلب سكان المجتمع اليمني عموماً والفتيات خصوصاً في الارياف، إن ظاهرة الزواج المبكر تضافرت لزيادته أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، الفقر هو أحد الاسباب المؤدية للزواج المبكر، قوة وسلطة ولي الأمر في تحديد الزواج ولا رأي للفتاة في ذلك الزواج واختيار شريكها، إن الموروث الثقافي في اليمن يشجع على الزواج المبكر.

ويتميز بحثنا بأنه تطرق إلى رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي وتطرق إلى أسباب الولاية ودور الولي في تحديد مصلحة الصغيرة لما يملك من الأهلية والرشد الكامل لإ نجاح ذلك الزواج للحد من هذه الظاهرة وتكوين أسرة ناجحة، بينما ذكرت الدراسات السابقة اسباب الزواج المبكر واثاره وحددته في اليمن فقط ولم تتطرق الى الحلول من خلال ماتوفر في بحثنا من خلال وجود وشرط الولاية في التزويج وابرار دور الولي ومدى اهميته في منع وقوع الضرر واحراز مصلحة الصغيرة في التزويج.

٢. وجهة نظر سكان محافظة قلقيلية في الزواج المبكر للإناث. إعداد: رجاء راتب معروف شهبان. جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا سنة ٢٠١٢م.

جاء في هذه الرسالة مدى معرفة أفراد عينة الدراسة بالزواج المبكر، ومدى التأثيرات للزواج المبكر على الزوجين والاسرة، ودراسة أثر المتغيرات مثل السكن والجنس والقربة والمستوى التعليمي على أفراد المجتمع، ومدى تأثير الزواج على الوضع الصحي للفتاة، الزواج المبكر ومدى تأثيره على مستقبل الفتاة وحرمانها التعلم، وتم ذلك من خلال تناول البحث تعريف مفهوم الزواج، والبلوغ، وتحديد سن البلوغ، ودراسة الخصائص الديموغرافية لسكان محافظة قلقيلية، وتمت دراسة ومعرفة سكان محافظة قلقيلية من خلال بعض قضايا الزواج المبكر، ووجهة نظرهم تجاهها ومن ثم دراسة وجهة نظر السكان في محافظة قلقيلية، ببعض القضايا المتعلقة بالزواج المبكر ومن ثم العوامل المؤثرة في وجهة نظر سكان محافظة قلقيلية في الزواج المبكر والوصول إلى النتائج التالية: أن الكثير من سكان المحافظة قد سمعوا عن الزواج المبكر من قنوات الإعلام وهذا دليل على مدى اهتمامهم بالموضوع، وتعدد مصادر المعرفة عن الزواج بين قارئ وباحث واثبت أن أغلبهم يودون معرفة المزيد عن الزواج المبكر من خلال التلفاز فهو يقرب الصورة أقرب للخيال، ويؤثر الزواج على صحة الفتاة بشكل عام وخاصة أثناء الحمل والولادة حيث يسبب الكثير من الامراض الجسدية وغيرها، كان رأي الاغلبية بالضد من زواج الاقارب لأنه ينقل الكثير من الأمراض الوراثية مثل التهاب الكبد والثلاسيميا وغيرها، الزواج المبكر يعني حرمان الفتاة من التعليم لانقطاعها عن المدرسة وضياح مستقبلها، وزواج الفتاة بعمر يؤدي إلى عدم التفاهم بين الزوجين مما يؤدي إلى كثرة حالات الطلاق،

أما الذين أيدوا الزواج المبكر بأنه لا يتعارض مع الدين الإسلامي والعادات والتقاليد. ويتميز بحثنا عن هذه الدراسة: بأن بحثنا تناول دراسة رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة بشكل عام وليس محصوراً بمحافظة معينة ودراستنا تتطرق إلى موقف الفقه والقانون من تزويج الصغيرة والمسوغ الشرعي للزواج والولاية على الزواج بين الفقه والقانون ثم التطرق إلى أسباب الولاية ودورها في مراعاة مصلحة الصغيرة عند التزويج لا نجاح ذلك الزواج بينما الدراسة السابقة ركزت على زواج الأقارب والأمراض الوراثية ومدى انتشارها بين الزوجين.

٣- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية واثرها على تغيير سن الزواج. (اعداد لمى محمد عبد الجليل)

أ- محاولة تسليط الأضواء بشكل جدي ومعرفي على أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤثر على الزواج في محافظة اللاذقية، ان كان ارتفاعاً أو انخفاضاً.

ب- معرفة الآثار المباشرة على سن الزواج وانعكاساتها على حياة الإنسان ووضع الحلول المناسبة لها.

ج- تحديد سن الزواج للرجل والمرأة في محافظة اللاذقية.

تم ذلك من خلال دراسة مفهوم الزواج، شكل الزواج، وسن الزواج، واثراً دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على سن الزواج، من ثم الدراسة الميدانية (عينة الاستبيان وعينة المحكمة الشرعية) ودراستها بشكل تفصيلي والوصول إلى النتائج التالية: سن الزواج يختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، وارتفاع نسب الزواج خلال الدراسة مقارنة مع زيادة أعداد السكان في اللاذقية، ويوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين العوامل الاقتصادية وسن الزواج، ويوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المجتمعية وسن الزواج في اللاذقية، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وسائل الاتصال الحديثة وبين الزواج في اللاذقية إذ يساهم في فرض محددات جديدة على المجتمع.

ويتميز بحثنا بأن دراستنا تنص على رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة بين الشريعة الإسلامية والقانون العراقي ودور الولي لإتمام ذلك الزواج وتكوين أسرة ناجحة، بينما الدراسة السابقة تنص على اثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في تحديد سن الزواج ارتفاعاً وانخفاضاً من سن (١٥ إلى ٤٥).

٤- زواج القاصرات بين الشريعة والقانون للدكتور صالح خالد صالح الشقيرات الجامعة الإسلامية سنة ٢٠١٧م.

تناولت هذه الرسالة إلى مفهوم القاصر في الشريعة والقانون، ورأي الفقه والقانون في حكم زواج القاصر، وبيان الفرق بين سن البلوغ، والعقد، والدخول، تم ذلك من خلال دراسة مفهوم الزواج والقاصر من ناحية الشرعية والقانونية من وجهة نظر قوانين عدة عربية وعالمية ومن ثم عرض رأي الفقهاء وعرض أدلتهم في زواج القاصرات وأخذ الرأي الراجح من بينهم ومن ثم عرض الرأي القانوني في زواج القاصرات ثم عرض مسألة سن الدخول والوصول إلى النتائج التالية: ان هناك تقارب بين تعريف الزواج بين الشريعة والقانون بأنه العقد، والرأي الراجح هو زواج القاصرات وعدم تحديد عمر معين لزواج الأنثى، وهناك فرق واسع بين سن العقد وسن الدخول، وأغلب الدول سنت قوانين تمنع زواج القاصرات دون التمييز بين سن العقد

ويتميز بحثنا عن هذه الدراسة باتباعها المنهج التحليلي المقارن بين الفقه والقانون العراقي حصراً بينما قارنت الدراسة مع بعض القوانين العربية والدولية واخذت دراستي رأي المذهب الإمامي الذي هو اسدد المذاهب الفقهية رأياً وقرباً إلى الله سبحانه ورسوله الكريم وتختلف دراستي أيضاً بالتطرق الى رعاية المصلحة ودراستها في تزويج الصغيرة، ودور الولي في إنجاح الزواج وتكوين أسرة ناجحة بينما اقتصرت الدراسة السابقة على دراسة القاصرات فقط.

ان تحقيق البحث يقع في نطاق البحث التأصيلي من خلال بيان الأدلة القائمة على تحقيق رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة وبيان كل من شأنه أنجاح ذلك الزواج فإن الدراسة اتخذت منهج البحث الوصفي لاستعراض الأدلة ببيان ملائمتها للموضوع. وكذلك المنهج التحليلي لبيان قوام البحث وما دعا إلى بروزه كدليل. وعلى أساس ذلك فقد انساق البحث لانتهاج منهجية محددة وهي المنهجية المقارنة. وذلك لكي ينتفع القانون من معطيات الفقه الإسلامي كونه يعالج بشكل علمي قضايا مدروسة من خلال ما توصل اليه الفقهاء في ذلك. لذلك يركز البحث على التشريع العراقي من أجل جعله منسجما في مضامينه المستقبلية مع الفقه الإسلامي. ولذلك فقد استعمل البحث في متنه الاستفادة من الكتب المعتمدة والاقراص المدججة. مع الاستعانة بالمواقع الالكترونية والمكاتب العامة. لتجميع المادة العلمية بشكل صحيح وسليم يمكن الباحث من خلال هذه العملية من الوصول إلى النتائج العلمية الصحيحة لإنجاح ذلك الزواج من خلال الوصول إلى المصلحة المنشودة من ذلك الزواج وإنشاء أسرة صالحة.

قسّمنا هذه الرسالة على أربعة فصول وعلى النحو الآتي:

الفصل الاول: مباحث تمهيدية المبحث الأول: المفاهيم اولا: مفهوم التزويج. ثانيا: الرعاية. ثالثا: المصلحة. رابعا: الصغيرة. خامسا: الفقه الإسلامي. سادسا: القانون العراقي. سابعا: سن البلوغ. ثامنا: الولاية. والمبحث الثاني: أركان وشروط واهداف الزواج. المطالب الاول: أركان الزواج. المطالب الثاني: شروط الزواج. المطالب الثالث: اهداف الزواج.

الفصل الثاني: المسوغ الشرعي لتحديد سن الزواج وسن البلوغ الشرعي والفرق بين سن العقد والدخول في الفقه الإسلامي والقانون العراقي المبحث الاول: المسوغ الشرعي لتحديد سن الزواج. والمطلب الاول: الفقه الإسلامي. المطلب الثاني: القانون العراقي وانسجامه مع الفقه. والمبحث الثاني: سن البلوغ الشرعي. والمطلب الاول: الفقه الإسلامي. المطلب الثاني: القانون العراقي وانسجامه مع الفقه. والمبحث الثالث: الفرق بين سن العقد وسن الدخول. المطلب الاول: الفقه الإسلامي

المطلب الثاني: القانون العراقي وانسجامه مع الفقه.

الفصل الثالث: أقسام الولاية والولاية على تزويج الصغيرة وموجب الاجبار وخيار البلوغ واثرة على العقد في تزويج الصغيرة بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي. المبحث الاول: أقسام الولاية. والمطلب الاول: الفقه الإسلامي. والمطلب الثاني: القانون العراقي وانسجامه مع الفقه. والمبحث الثاني: الولاية على تزويج الصغيرة. والمطلب الاول: الفقه الإسلامي. والمطلب الثاني: القانون العراقي وانسجامه مع الفقه. المبحث الثالث: موجب الاجبار وخيار البلوغ واثرة على العقد في تزويج الصغيرة. والمطلب الاول: الفقه الإسلامي. والمطلب الثاني: القانون العراقي وانسجامه مع الفقه. الفصل الرابع: اسباب الولاية وشروطها ودورها في رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي والقانون العراقي. المبحث الاول: اسباب الولاية في تزويج الصغيرة. والمطلب الاول: الفقه الإسلامي. والمطلب الثاني: القانون العراقي وانسجامه مع الفقه.

المبحث الثاني: شروط الولاية. والمطلب الاول: الفقه الإسلامي. والمطلب الثاني: القانون العراقي وانسجامه مع الفقه. المبحث الثالث: دور الولي في رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة. والمطلب الاول: الفقه الإسلامي. والمطلب الثاني: القانون العراقي وانسجامه مع الفقه. الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات

الفصلُ الأوَّلُ:

المباحث التمهيديّة

١-١. التعاريف الهامة

١-١-١. التزويج لغة واصطلاحاً:

١-١-١-١. التزويج لغة:

التزويج: النكاح: والنكح: البضع. وامرأة ناكح: ذات زوج. ويقولون: خطب نكح: وخوطب نُكِّح: أي خطبت وانكحناك. وفي المثل: أسرع من نكاح ام خارجة.^١

١-١-١-٢. التزويج اصطلاحاً:

وهو إمكانية جمع امرأة مع رجل تحت عقد شرعي ليكونا زوجين، أي إجراء العقد بين المرأة والرجل، وبعبارة أخرى التجميع زوجاً زوجاً،^٢ وتستخلص من التعريف أن التزويج هو إجراء عقد الزواج بين المرأة والرجل بعقد شرعي ليكونا زوجين وفق ضوابط شرعية وقانونية والولي هو من له الملك والأبوة والكفالة والسلطنة على الفتاة، وعقد النكاح هو عقد يستفاد منه ملك استمتاع الرجل بالمرأة، والمرأة بالرجل على وجه مشروع في الفقه والقانون.

١-١-٢. الرعاية لغة واصطلاحاً:

١-١-٢-١. الرعاية لغة:

مصدر مشتق من رعى وقد وردت في آيات الكتاب المجيد: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾^٣، أي لم يحافظوا عليها، ورعاه يرعاها رعيًا ورعاية ويقال استرعاها أي استحفظها،^٤ ورعى النجوم رعيًا، رعاها أي راقبها،^٥ والراعي هو من يرعى الماشية وكل من أصبح ولياً على قوم فهو راعيهم،^٦ وراعيته أي لاحظته محسناً له.^٧

١. الفيروزآبادي، المحيط في اللغة: ج ٢، ص ٣٨٢

٢. الطباطبائي، الزواج الإسلامي سعادة الدارين: ص ١٠

٣. الحديد: ٢٧-٢٨

٤. الفيروزي، القاموس المحيط: ص ١٢٨٩

٥. ابن سيدة، المحكم والمحيط الاعظم: ج ٢، ص ٢٣٨

٦. الفراهيدي، كتاب العين: ج ٢، ص ٢٤٠

٧. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: ج ٣٨، ص ١٦٤

والحفظ يقتصر على دفع الضرر أما الرعاية تتعدى إلى بذل الأسباب لحفظ الشيء.^١

١-٢-٢-١. الرعاية اصطلاحاً:

وهي رغبة شخص ما في ابداء المساعدة لشخص آخر، فعندما نقول أحاط الطفل برعايته، يقصد حمايته ورعايته.^٢ ونستخلص من التعريف في اللغة والاصطلاح على أن وجود رغبة شخص لابداء المساعدة ورعاية شخص آخر ورعايته شئونه ناشئة هذه الرغبة من الولاية الواجبة أو رغبة خارجية خاصة.

١-١-٣. المصلحة لغة واصطلاحاً:

١-٣-١. المصلحة لغة:

المصلحة: من الصلاح وهي مفردة لمصالح وهي ضد الفساد واستصلح نقيض استفسد.^٣ وعرفت أيضاً صلح الشيء صلوحاً من باب قعد، وهو خلاف فسد وفي الأمر مصلحة، أي خير والجمع مصالح.^٤

١-١-٣-٢. المصلحة اصطلاحاً:

عرفها الغزالي: بأنها جلب كل منفعة ودفع كل مضرة وان الهدف منها الحفاظ على مقاصد الشرع وهي المقاصد وهي أن يحافظ على انفسهم ودينهم وعقولهم وأموالهم ونسلهم فإن كل ما يضمن الحفاظ لهذه المقاصد فهو مصلحة وكل ما يضرها فهو مفسدة،^٥ وعرفها أيضاً الامام ابن عاشور فيقول هي صلاح مثل اسمها، ومثل الفعل الذي فيه صلاح يعم على الجميع والافراد، اما المفسدة فتقابل الصلاح حيث إن المفسدة يحصل فيها الفساد والمصلحة يحصل معها الصلاح.^٦ وتستخلص مما ورد ذكره في التعريفين السابقين بأن خلاصة القول نرى أن الغزالي هو الاقرب في تعريفه للمصلحة دون غيره، لأنه اشمل واوسع مما سبق .

١. العسكري، الفروق اللغوية: ج ١، ص ٢٢٦

٢. شهاب، المدخل الى الخدمة الاجتماعية: ص ٦١

٣. ابن منظور، لسان العرب: ج ٢، ص ٥١٦

٤. المقري الفيومي، المصباح المنير: ج ١، ص ٣٤٥

٥. الغزالي، المستصفى: ج ١، ص ٤١٦ و ٤١٧

٦. ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية: ص ٦٣

۱-۱-۴. الصغيرة لغة واصطلاحاً:

۱-۱-۴-۱. الصغيرة لغة:

الصاد والغين والراء أصل صحيح يدل على قلة وحقارة، والصغر ضد الكبير، والصغير خلاف الكبير،^١ والصغار جمع صغيرة، وقد تجمع أيضاً على صغراء، وصغر بالظم فهو صغير، وصغره تصغيراً، واستصغره أي عده صغيراً،^٢ والصغير قليل الحجم أو الكتلة.^٣

۱-۱-۴-۲. الصغيرة اصطلاحاً:

لم يحدد أغلب الفقهاء الأصوليين تعريفاً خاصاً للصغر والسبب وضوح المعنى عند المتلقي، وأما ذكره في أموراً أخرى مثل لأهلية، غير أن البخاري عرفه بأنه أمر من العوارض الواردة على الإنسان.^٤ ونستخلص من التعريف لغة واصطلاحاً أن الصغر وصف يرافق الإنسان منذ الولادة حتى البلوغ سواء أكان البلوغ بالعلامات الطبيعية مثل الاحتلام والحيض أم عند بلوغ سن محدد للبلوغ، إذ يعد الصغر من العلامات الأصلية للإنسان حيث يبدأ من الولادة وحتى انتهاء فترة الصغر وهي البلوغ حيث لا فرق في الصغر بين الذكر والانثى.

۱-۱-۵. تعريف: الفقه الإسلامي لغة واصطلاحاً:

۱-۱-۵-۱. الفقه الإسلامي لغة:

قال صاحب الصحاح في اللغة: الفقه: الفهم، قال أعرابي لعيسى بن عمر: شهدت عليك بالفقه أي فهم، وفلان لا يفقه ولا ينقه: تقول منه فقه الرجل، بالكسرة، وافقهتك الشيء، ثم خص الفقه علم الشريعة، والعالم به فقيه، وقد فقه بالضم فقاها، وفقهه الله، إذا تعاطى ذلك، وفاقهته، إذا باحثته في العلم.^٥

۱-۱-۵-۲. الفقه الإسلامي اصطلاحاً:

الإمامية: يقول علماء الإمامية في تعريف علم الفقه: هو معرفة الأحكام الشرعية من الأدلة الفرعية الخاصة بها، مقابل

١. ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة: ج ٣، ص ٢٩٠

٢. الرازي، مختار الصحاح: ص ٢٠٥

٣. قلعة جي، معجم لغة الفقهاء: ص ٢٤٤

٤. البخاري، كشف الاسرار: ج ٤، ص ٢٦٣

٥. الجوهري، الصحاح في اللغة: ج ٢، ص ٤٩

التقليد الذي يقصد به معرفة الأحكام من الأدلة الفرعية الخاصة بها أيضاً: ولكن التقليد على اثبات إجمالي، حيث إن هذا الدليل الإجمالي الساري في كل المسائل الفقهية عند المقلد هو التعويل على فتوى المجتهد: حيث إن الأدلة الشرعية هي الكتاب، والسنة، والعقل، والاجماع.^١

١-١-٦. القانون العراقي لغة واصطلاحاً:

١-١-٦-١. القانون لغة:

كلمة قانون ليست عربية في الأصل وإنما كانت دخيلة على لغة الضاد، وقد اختلف علماء القانون من أين عائدتها، منهم من قال أنها يونانية، ومنهم من قال أنها سريانية ومنهم من قال أنها رومية ومنهم من قال: أنها انتقلت من اللغة العبرية، والراجح من لأقوال أنها يونانية.^٢

١-١-٦-٢. القانون اصطلاحاً:

مجموعة من القوانين الحاكمة التي يسير ويتعامل على وفقها المواطنين مع بعضهم البعض ومع الدولة وواجب عليهم إطاعتها حتى وإن كان بالقوة إذ تفرض هذه القوانين وتكون ملزمة بواسطة السلطة التنفيذية العامة.^٣ ونستخلص من التعريف أن القانون هو السلطة المنظمة للتعاملات بين المواطنين أنفسهم ومع الدولة حيث بها يعرف المواطن حقوقه وواجباته القانونية وضمان حقه واعطاء حق الغير إذ تفرض بالقوة بواسطة السلطة التنفيذية وعدم خضوعها للمزاجات وإنما تطبق على الجميع حسب فقراتها القانونية.

١-١-٧. سن البلوغ لغة واصطلاحاً:

١-١-٧-١. سن البلوغ لغة:

مصدر بلغ: أي وصل اليه وانتهى، والبلوغ الوصول والانتهاء،^٤ من قوله تعالى: ﴿لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيهِ إِلَّا بِشَقِّ الْأَنْفُسِ﴾.^٥

١. المظفر، أصول الفقه: ج ١، ص ٥

٢. خروقة، شرح قانون الاحوال الشخصية: رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩، ص ٢٩

٣. خروقة، شرح قانون الاحوال الشخصية: رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩، ص ٢٩

٤. ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة: ج ١، ص ٣٠١

٥. النحل: ٧

وياقي بمعنى المقاربة والمشاركة على الانتهاء،^١ من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾،^٢ أي قارب على انتهاء العدة، وبلغ الغلام أي ادرك، وبلغت الجارية، أدركت، ويقال لكل منهما بالغ بغير هاء،^٣ فيقال غلام بالغ، وجارية بالغ، وهكذا ذكرها الامام الشافعي^٤ وهو الأفصح في لغة العرب.

١-٧-٢. سن البلوغ اصطلاحاً:

قوة تحدث عند الطفل حيث يستطيع التحول من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة،^٥ وقيل بلوغ مرحلة التكليف الشرعي، إذ يجب عليه القيام بالتكاليف الشرعية وتنفيذها الصادره من الله عز وجل، وبذلك تصح تصرفاته من جهة البلوغ العقلي حيث يتمكن من البيع والشراء والهبة والوصية.^٦

وتستخلص من التعريف ان البلوغ هو بلوغ جسدي حيث إن الجسد ينمو وتكون الأعضاء التناسلية مستعدة لتدفق السائل المنوي عند الرجل وبلوغ الدورة الشهرية والاستعداد للإنجاب عند النساء، ويقابل البلوغ الجسدي بلوغ عقلي حيث يكون هنالك ترابطاً وثيقاً بين البلوغ الجسدي والبلوغ العقلي للوصول إلى بلوغ متكافئ.

١-١-٨. الولاية لغة واصطلاحاً:

١-٨-١-١. الولاية لغة:

الولاية في اللغة من الفعل ولي، ولي الشيء، وولي عليه ولاية، وولاية، والولاية بفتح المصدر، والولاية بكسر الاسم، والولاية، والولاية والنصرة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا﴾،^٧ وقرأت بفتح الواو وكسرها، فمن فتح جعلها من النصرة،^٨ والولي: القرب والدنو، يقال تباعد بعد ولي، أي قرب وجلس مما يليني

١. الرازي، مختار الصحاح: ص ٤٦

٢. الطلاق: ٢

٣. الرازي، مختار الصحاح: ج ١، ص ٧٣

٤. الشافعي، الام: ج ٥، ص ٢٢

٥. الخرشي، حاشية الخرشي على مختصر سيد خليل: ج ٢، ص ٢٩١

٦. الاشقر، احكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة: ص ١١١

٧. الانفال: ٧٢

٨. ابن منظور، لسان العرب: ج ٥، ص ٤٠٧

أي يقارني،^١ والولي: كل من ولي امر أحد فهو وليه،^٢ وكل من ولي أمر آخر فهو وليه،^٣ وولي المرأة من يلي عقد النكاح عليها.^٤

١-١-٨-٢. الولاية اصطلاحاً:

عرفها الدكتور عبد الكريم زيدان: على أنها مقدرة شخص شرعياً وقانونياً على القيام بأدارة شؤونه وأمواله وشؤون وأموال غيره بصورة صحيحة،^٥ أما الولاية في التزويج فانها تعني قبول الطلب في موضوع التزويج وإعطاء الرأي إما بالموافقة أو بالرفض.^٦

ونستخلص من التعريف أن الولاية مقدرة وأهلية الشخص على إدارة شؤونه وشؤون غيره بالشكل الصحيح مراعي المصلحة للمولى عليه

١-٢. أركان وشروط وأهداف الزواج بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي

١-٢-١. أركان الزواج:

اختلف الفقهاء الأصوليين في تصنيف أركان الزواج إلى أقوال وآراء عدة:

صنف جمهور المالكية أركان الزواج على أربعة أركان:

اولاً: الولي: حيث لا يصح الزواج بدون ولي.^٧

ثانياً: الصداق: حيث لا يكون النكاح صحيحاً بدون الصداق.

ثالثاً: المحل: وهما ما تكون به حقيقة الزوج والزوجة السالمين من لأامراض والموانع الشرعي مثل الاحرام.^٨

١. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: ج ٦، ص ١٤١

٢. الرازي، مختار الصحاح. ص ٣٩٢

٣. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: ص ١٤١

٤. ابن منظور، لسان العرب: ص ٤٠٧

٥. زيدان، المفصل في احكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية: ج ٦، ص ٣٣٩

٦. قلعة جي، معجم لغة الفقهاء: ص ٤٨١

٧. ابن جزى، القوانين الفقهية: ص ١٣٤

٨. ابو الحية، فقه الاسرة برؤية مقاصدية: ص ١٧

رابعاً: الصيغة: وهي ما يصدر من الزوج والزوجة، أو الولي أو كليهما بالإيجاب والقبول وتسمى الصيغة.^١

أما الشافعية فقد صنفوا أركان الزواج على أربعة أركان أيضاً وهي:

الصيغة وهي الإيجاب والقبول، والزوجين والشهود والعاقدين، ويقصد بهما الولي.^٢

بينما الحنابلة: فقد صنفوا أركان الزواج على ثلاثة أركان فقط وهي:

الزوجان اللذان لا يوجد عندهما عارض شرعي، أو صحي، والإيجاب والقبول، حيث لا يصح النكاح بدونهما.^٣

أما الحنفية فقد وضعوا ركناً واحداً للزواج وهو الإيجاب والقبول، حيث قالوا يوجد ارتباط وثيق بينهما، حيث إن الزوجين يسمع كل منهما كلام الآخر ويوافق عليه ويعد جواب الآخر جواباً معتبراً وبمثابة العقد الشرعي.^٤

أما الإمامية فقد وضعوا أركاناً للزواج عدة، منها الصيغة وهي الإيجاب والقبول والزوجة وولي.^٥

أما القانون ونخص منه القانون العراقي حيث تطرق إلى أركان الزواج فقد حددها بأربعة أركان: إذ قالت المادة الرابعة ينفذ الزواج بإيجاب يقيدة لغة أو عرفاً من أحد العاقدين وقبول من الآخر ويقوم الوكيل مقامه، حيث إن اختصر المشرع أركان الزواج فجعل ركنين يدلان على الركنين الآخرين، فإن الإيجاب لا بد له من موجب والقبول لا بد له من قابل وهو أحد الأطراف، وفي هذه الحالة أصبحت أركان الزواج أربعة وهي إيجاب، وقبول، ورجل، وامرأة.^٦

ونستخلص مما تقدم أن الفقه الإسلامي والقانون العراقي قد انسجما في الكثير من المواد في ما يخص أركان الزواج.

١-٢-٢. شروط الزواج:

أولاً: تعيين الزوجين

والسبب أنه عقد معاوضة، فلا يصح بدون التعيين كالبيع، ويعني أن يسمى الزوج أو يعينه وكذلك الزوجة يعينها ويسميتها باسمها حتى يميزها عن أخواتها فلا يصح أن يقول زوجتك ابنتي الوسطى.^٧

١. ابن جزى، القوانين الفقهية: ص ١٣١

٢. أبو الحية، فقه الاسرة برؤوية مقاصدية: ص ١٨

٣. البهوتي، كشف الاقناع: ج ٥، ص ٣٧

٤. الشوكاني، فتح القدير: ج ٣، ص ١٨٩. وابن بكر، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ٣، ص ٨٧. وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية:

ج ١، ص ٢٦٧

٥. المحقق الحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ج ٢، ص ٢١٨

٦. الكبيسي، الوجيز في شرح الاحوال الشخصية وتعديلاته: ج ١، ص ٣٩

٧. ابن قدامة، الكافي في فقه الامام احمد: ج ٣، ص ١٧-٢٠

ثانيا: رضا الزوجين أو من ينوب عنهما^١

او وليهما بدليل قول رسول الله صلى الله عليه واله: «لاتنكح البكر حتى تستاذن، ولا تنكح الايم حتى تستامر، قالو يارسول الله وكيف اذنّها اي البكر؟ قال ان تصمت»^٢، واما ان يرضى الزوجان أو وليهما وهو الأب وان لم يرضى احدهما فلا يصح الزواج.

ثالثا: ان يحضر الشاهدان

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لانكاح إلا بولي وشاهدي عدل»^٣.

رابعا: الايجاب والقبول

حيث لا يصح الايجاب الا بالفاظ التزويج.

خامسا: الكفاءة

أي ذو الدين والمنصب.

سادسا: الولي

فإن عقدت الزوجة لنفسها أو غيرها لا يصح الزواج دون وجود الولي دليل قول الرسول صلى الله عليه واله: «لانكاح الا بولي»^٤، وقول النبي حجة على المسلمين.

وقالت الإمامية في شروط الزواج:

أولا: الايجاب والقبول للفضيان، حيث لا يكتفي بالاشارة والكتابة إلا للأخرس.

ثانيا: أن يكون اللفظ باللغة العربية على الأحوط وجوباً، وعند العجز والعجز عنها يمكن بغير لغة أن تعطى غير لغة ولكن المعنى نفسه اي ترجمتها.

ثالثا: أن يكون الايجاب من الزوجة والقبول من الرجل لا العكس.

رابعا: ان يقدم الايجاب على القبول مثل قبلت.

خامسا: أن يكون الايجاب في الزواج الدائم تحت لفظ زوجت أو أنكحت ويجب أن يكون في الآخر تمتعت.

سادسا: لا يشترط التطابق بين لفظة الإيجاب والقبول مثلاً زوجتك نفسي الجواب قبلت التزويج.

١. برهان الدين، المبدع في شرح المقنع: ج٦، ص ٩٨

٢. الجعفي، الجامع الصحيح المختصر: ج٧، ص ١٧

٣. الازدني، كتاب النكاح: ج٢، ص ٢٢٩

٤. الازدني، كتاب النكاح: ج٢، ص ٣٦

سابعاً: ألا يكون اللفظ ذا لحن يؤدي إلى تغيير المعنى إذ لا يؤثر إذا كان لا يغير المعنى.

ثامناً: البلوغ: يجب ان يكون بالغاً عاقلاً قاصداً للزواج.^١

وتطرق القانون العراقي أيضاً لشروط الزواج:

إذ جاءت المادة السادسة لتبين شروط الزواج:

١ - لا ينعقد عقد الزواج إذا فقد شرطاً من شروط الانعقاد أو الصحة المبينة فيما يأتي:

أ - اتحاد مجلس الإيجاب والقبول.

ب - سماع كل من العاقلين كلام الآخر واستيعابهما بأن المقصود منه عقد الزواج.

ت - موافقة القبول للإيجاب.

ث - شهادة شاهدين متمتعين بالأهلية القانونية على عقد الزواج.^٢

وفي المحصلة نرى أن الفقه الإسلامي والقانون العراقي قد انسجما في كثير من المواد الخاصة بشروط وضوابط الزواج.

١-٢-٣. أهداف الزواج:

أولاً: الوقاية والابتعاد عن الفساد والأمراض

إن الدافع الجنسي من أكبر الدوافع الجسدية في بناء الإنسان، وله أثره الهادف لديمومة النسل البشري وهو الدافع للإنسان، فالزواج هو الطريق الوحيد الذي يحقق رغبات الإنسان ويمنع التسبب الجنسي والعلاقات غير شرعية والمحرمة.

ثانياً: سكينة النفس

تبقى الأنفس غير مستقرة وتحت تأثير الفقد الجنسي غير شرعي وحب وشغف الالتقاء بالطرف الآخر، حيث إن الزواج يحقق الرغبة الجنسية واستقرار النفس، حيث تذهب وحدة الانفراد وتعم المحبة والود مع الزوجة إذ قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾^٣، لذلك الزواج سكينة واستقرار للرجل والمرأة.

ثالثاً: الربط الأسري بين الأسر

عندما يتزوج الرجل والمرأة يكونا من عائلتين مختلفتين فتسود المحبة والترابط الأسري بين تلك العائلتين، وتنحدر الأجيال بعلاقات طيبة وأتاج مجتمعات يسودها المحبة والألفة والترابط والاحترام.

رابعاً: الرضا الرسالي والسماعي:

١. المحقق الحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ج ٢، ص ٢٦٠

٢. قانون الاحوال الشخصية العراقية: المادة ٦

٣. الروم: ٢١

إن الإنسان المسلم صاحب الوعي الديني ينظر الى ان تكون نتيجة زواجه ذرية صالحة وطائعة لله عز وجل وهذا ينبثق من اختيار الزوجة الصالحة حتى تكون الثمرة اطاعة الله قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^١، وهذا هو الهدف الأسمى من الزواج الذي من أجله خلقت البشرية وهي العبادة لله عز وجل.^٢

واوضحوا أيضاً عن اهداف الزواج، حيث قالوا ماييلي:

اولا: الزواج يجلب الخير والبركة في الرزق،^٣

قال تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^٤ وقد روي عن اسحاق بن عمار عن الامام الصادق عليه السلام حديث جاء فيه لأبي عبد الله عليه السلام الحديث الذي يرويه الناس حقا أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله فشتكى اليه الحاجة، فأمره بالتزويج، حتى أمره ثلاث مرات، فقال الامام الصادق عليه السلام: «هو الحق ثم قال عليه السلام الرزق مع النساء والعيال»،^٥ حيث إن المرأة والذرية لهما أيضاً رزقا من الله تعالى لذلك حثت النصوص على الزواج لماله من الرزق والطمانينة.

ثانيا: الزواج فيه خدمة للامة وتوحيدها

حيث إن من ابرز الآثار الاجتماعية للزواج هو الزيادة في الذرية العابده والموحدة لله سبحانه وتعالى في جميع أنحاء الأرض وزيادة الثقل التوحيدي في مشارق الأرض ومغاربها،^٦ عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام: «إن استطعت أن تكون لك ذرية تثقل الأرض بالنسب فافعل».^٧

ثالثا: الزواج عون على الدين وديمومة العباد

أكدت النصوص أن الزواج وسيلة لزيادة الايمان وديمومة الروح الايمانية للشباب حيث إن الشباب يتمتع بكمية كبيرة من الدوافع الجنسية التي تدفعه إلى الذهاب إلى الرذائل وتستنزف كل طاقاته الايجابية إذ يمنع الزواج هذا الشاب إلى مثل هذه الامور حيث يشبع الحاجات الجنسية والعاطفية منها،^٨ قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا

١. البقرة: ١٢٨

٢. قاسم، الزواج والاسرة: ص ٢٣-٢٨

٣. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ١٦

٤. النور: ٣٢

٥. الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ١٤، ص ٢٦

٦. المدرسي، الزواج وفقه الاسرة: ص ٢٧

٧. الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ١٤، ص ٣٣

٨. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ١٨

إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ^١.

تطرق القانون العراقي الى الأهداف والحكمة من الزواج:

حيث تفرع على فرعين:

أولهما: إنشاء وتكوين رابطة تسودها المحبة والوثام بين الرجل والمرأة.

ثانيهما: النسل: حيث إن استمرار وديمومة النسل هدف سامي من أهداف الزواج وغاياته حيث جعل هاتين النقطتين

هما غاية الزواج وحكمته^٢.

ومما تقدم نستخلص أن الفقه الإسلامي والقانون العراقي قد انسجما في كثير من المواد الخاصة بأهداف والحكمة من

الزواج.

١. الروم: ٢١

٢. الوجيز في شرح قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته: ص ٢٢

الفصل الثاني:

تحديد سن الزواج وسن البلوغ الشرعي والفرق بين سن العقد والدخول في

الفقه الإسلامي والقانون العراقي لمراعات مصلحة الصغيرة

تمهيد:

سأتطرق في هذا الفصل إلى مباحث عدة أولاً: المسوغ الشرعي لتحديد سن الزواج في الفقه الإسلامي وانسجامه مع القانون العراقي.

وثانياً: سن البلوغ الشرعي في الفقه الإسلامي والقانون العراقي.

وثالثاً: الفرق بين سن العقد وسن الدخول في الفقه الإسلامي والقانون العراقي.

٢-١. المسوغ الشرعي لتحديد سن الزواج مراعاة لمصلحة الصغيرة

سأتطرق في المبحث الاول من الفصل الثاني إلى المسوغ الشرعي لتحديد سن معين للزواج في الفقه الإسلامي ثم التطرق إلى رأي القانون العراقي ومدى انسجامه مع الفقه الإسلامي:

٢-١-١. المسوغ الشرعي لتحديد سن الزواج في الفقه الإسلامي

يعتبر تحديد السن المعين للزواج من قضايا الواقع الجديد، وكان محل خلاف بين الفقهاء الأصوليين، حيث اتفق الجميع على جواز تقييد المباح، لغرض المصلحة، ولكن حدث بينهم اختلاف حول مسألة تحديد سن معين للزواج ومشروعيته على مذهبين:

المذهب الاول: قد أجازوا تحديد سن معين للزواج ومنهم مذهب الإمامية،^١ ومجموعة من علماء المذاهب السنية المختلفة ومنهم الشيخ ابن عثمين، والشيخ العبيكان، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور محمد النجيمي، والدكتور ناجي العربي،^٢ وعندهم أدلتهم من الكتاب والسنة والاجماع.^٣

أدلتهم من الكتاب:

قال تعالى: ﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾،^٤ والقصد من قوله تعالى: (بلغوا النكاح) وهو أهلية وجاهزية كل من الزوجين على تحمل مسؤولية الزواج وتبعاته، وهذا ماذهب إليه مجموعة من المفسرين والفقهاء، كما قالوا أن البلوغ مثل ما يكون بالعلامات الطبيعية يكون بالسن أيضاً.^٥

١. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ٤٦

٢. القيسي، زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج، رسالة ماجستير: ص ٦٧-٦٨

٣. القيسي، زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج، رسالة ماجستير: ص ٦٧

٤. النساء: ٩

٥. البغوي، معالم التنزيل: ج ١، ص ٣٩٤



كما استدلو من السنة الشريفة للنبي الكريم صلى الله عليه وآله:

منها: مارواه ابو هريرة عن النبي الكريم قال: « لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر ».^١

وجه الدلالة للحديث:

لا يجوز تزويج الصغيرة التي لم تبلغ الخمس عشرة سنة فيجب أن تكون بالغة راشدة حتى يمكن أخذ رأيها وموافقتها.^٢

وما رواه ابن عمرو عن النبي الكريم صلى الله عليه وآله « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ».^٣

وجه الدلالة من الحديث:

أن الشرع أجاز للولي أمر الصغيرة وأن يتخذ كل مافيه صلاح للرعية، وفعل ما هو أقرب لمصلحة الصغيرة شرط عدم التعارض مع نصوص الكتاب الكريم والسنة الشريفة، فيستطيع الولي أن يصدر قانون يحدد فيه سن معين للزواج وحكمه بعدم تزويج الصغيرة وذلك، لعدم حصول مصلحة لها من ذلك التزويج وهذا من واجباته الشرعية.^٤

راي الإمامية:

حيث كان رأي الإمامية مع تحديد سن معين للزواج وذلك لمراعاة المصلحة من تزويج الصغيرة، وهو بعد البلوغ مع وجود الولي حفاظا لمصلحتها حيث روي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام انه قال: « إذا تزوج الرجل الجارية وهي صغيرة فلا يدخل بها حتى تأتي بها تسع سنين ».^٥

وقال: علي أمير المؤمنين عليه السلام: « لانوطي الجارية لاقل من عشر سنين: فإن فعل وعيبت فقد ضمن ».^٦

المذهب الاثناي: القائل بعدم جواز تحديد سن معين للزواج:^٧

حيث ذهب إلى هذا الرأي مجموعة من مشاهير علماء المذاهب السنية المختلفة ومنهم: الشيخ عبد العزيز باز، والدكتور

أحمد العسال،^٨ والدكتور مصطفى السباعي.^٩

١. البخاري، الصحيح البخاري: ج ٦، ص ٢٥٥٥

٢. القيسي، زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج، رسالة ماجستير: ص ٦٩

٣. البخاري، الصحيح البخاري: ج ٣، ص ٣٧٥

٤. القيسي، زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج، رسالة ماجستير: ص ٦٨

٥. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ٤٦

٦. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ٤٦

٧. القيسي، زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج: رسالة ماجستير: ص ٦٨

٨. القيسي، زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج: رسالة ماجستير: ص ٦٧

٩. السباعي، المرأة بين الفقه والقانون: ص ٥٩

وقد استدلو بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^١.

وجه الدلالة من الآية الكريمة:

حيث حثت الآية الكريمة على الزواج واشادة به دون التطرق إلى تحديد سن معين للزواج حيث إن افادة تزويج البنت اليتيمة وهي صغيرة ولم تبلغ البلوغ الشرعي^٢.

واستدلو بالسنة النبوية الشريفة:

فالحديث عن زواج الرسول الكريم صلى الله عليه وآله من السيدة عائشة وفيه: «إن النبي صلى الله عليه وآله تزوجها وهي بنت ست سنين ودخلت عليه وهي بنت التسع»^٣، حيث قالوا ان السيدة عائشة تزوجها الرسول صلى الله عليه وآله وهي لم تبلغ الخمسة عشر من عمرها، وبالتالي يجوز تزويج الصغيرات بدون تحديد سن معين للزواج.

بعد عرض الأدلة لكلا المذهبين نرى أن الرأي الأرجح هو ماذهب اليه أصحاب الرأي الأول القائل بجواز تحديد سن معين للزواج وذلك للحفاظ على مصلحة الصغيرة، والأخذ بنظر الاعتبار ان سن الزواج قد يختلف من بلد لآخر وذلك لاختلاف سن البلوغ في تلك البلدان، ولأن تحديد سن معين للزواج فيه مصلحة للصغيرة ودفع الضرر الحاصل عليها وحماية حقوق الاطفال بشكل عام، وعلى الرغم من وجود نصوص صريحة تجوز شرعا زواج الصغار، وعلى ذلك لايجوز مطلقا لأحد مخالفتها، ولكن ممكن حصر ذلك النوع من الزواج في حدود ضيقة جداً إلا في الضرورة وتوفر مصلحة الصغيرة اذ يتم لك الزواج بحضور الولي دفعا للضرر وما يملكه الولي من الرأفة والرحمة بابنته الصغيرة ورعاية مصالحها.

٢-١-٢. المسوغ الشرعي لتحديد سن الزواج في القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي

تطرق القانون العراقي إلى مسألة تحديد سن معين للزواج:

حيث نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون: (يشترط في تمام اهلية الزواج العقل واكمال الثامنة عشرة)^٤. ونصت المادة الثامنة من القانون: ^٥

١. إذا طلب من أكمل الخامسة عشرة من العمر الزواج، فاللقاضي ان ياذن به، إذا ثبت له اهليته وقابليته البدنية، بعد

١. النساء: ١٢٧

٢. ابن باز، مجموعة فتاوي ومقالات متنوعة: ج ٤، ص ١٢٦

٣. البخاري، الصحيح البخاري: ج ٣، ص ١٤١٥

٤. المادة ٧، من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته

٥. المادة ٨، من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته



موافقة وليه الشرعي، فإذا امتنع الولي طلب منه القاضي منه موافقته خلال فترة يحددها له، فإن لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير باعتبار اذن القاضي بالزواج.

٢. للقاضي أن يأذن بزواج من بلغ الخامسة عشر من العمر إذا وجد ضرورة قصوى تدعو إلى ذلك ويشترط إلى إعطاء الإذن تحقيق البلوغ الشرعي والقابلية البدنية.

ونستخلص مما تقدم انسجام القانون العراقي مع الفقه الإسلامي تحديداً مع المذهب القائل جواز تحديد سن معين للزواج وذلك لانجاح ذلك الزواج وللحفاظ ومراعات مصلحة الصغيرة ورعاية حقوق الأطفال ودفع الضرر عنهم وحفظ حقوقهم ودفع الضرر عنهم .

٢-٢. سن البلوغ الشرعي لمراعات مصلحة الصغيرة.

سأتطرق في المبحث الثاني من الفصل الثاني إلى سن البلوغ الشرعي في الفقه الإسلامي ثم اتطرق إلى سن البلوغ في القانون العراقي ومدى انسجامه مع الفقه الإسلامي.

٢-٢-١. سن البلوغ الشرعي في الفقه الإسلامي

اختلفت المذاهب الإسلامية في تقدير سن البلوغ ولذلك قسم البلوغ على البلوغ بالسن والبلوغ بالعلامات الطبيعية.

٢-٢-١-١. المعيار الاول: البلوغ بالسن:

١. الإمامية: حيث إن رأي الإمامية وشرعها المقدس جعل ملاك التكليف وسن البلوغ الشرعي عند الأناث هو اكمال تسع سنين قمرية ودخول العاشرة من عمرها، أما في الذكور فيكون سن البلوغ والتكليف الشرعي هو بلوغه الخامسة عشر من عمره.^١

ودليلهم قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾.^٢

٢. مذهب الحنفية:

اذ يرون الحنفية أن الغلام يبقى صغيراً وغير بالغ حتى يصل إلى إتمام الثمانية عشر من عمره للذكر، أما الأنثى يعتبر سن البوغ لها هو بلوغها السبع عشرة سنة من عمرها.^٣

١. المؤمن، الزواج بين سنن التكوين وسنن التشريع: ج ١، ص ٢٧

٢. الانعام: ١٥٢

٣. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ج ٧، ص ١٧٢

ودليلهم: من الكتاب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾.^١ وجه الدلالة من الآية: قالوا إن المقصود من البلوغ هو الكمال والتمام وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالسن استناداً إلى تعبير الآية، عن ابن عباس انه قال في التفسير من قوله تعالى: (حتى يبلغ اشده) ان أشد الغلام هو ثمانية عشرة سنة من عمره.^٢ ١. مذهب المالكية:

إن المالكية قالوا أن سن البلوغ الشرعي للذكر هو إتمام الثامنة عشر من عمره وهو المشهور عندهم،^٣ وقيل: عشر سنوات.^٤

ودليلهم من الكتاب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾،^٥ أي الدليل نفسه المذهبين السابقين.

٢. مذهب الشافعية والحنابلة:

حيث إن مذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف، ومحمد بن الحنفية قالوا: إن سن البوغ الشرعي للذكر والانثى هو بلوغ سن خمس عشرة سنة.^٦

حيث استدلووا بحديث أنس: «إذا استكمل المولود خمس عشرة سنة، كتب ماله وما عليه، وأقيمت له الحدود».^٧ وجه الدلالة من الحديث: اذ قالوا إن الحديث صريح في دلالة على أن الصبي إذا بلغ خمس عشرة سنة حينها يصبح مكلفاً، ومؤهلاً للحقوق التي له والتي وعليه، وقالوا أيضاً حسب العادة لايتأخر الصبي، والصبية عن البلوغ عن خمس عشرة سنة، وهو سن البلوغ الذي يكون فيه الإنسان مكلفاً شرعياً حسب العادات السارية.^٨

٢-٢-١-٢. المعيار الثاني البلوغ بالعلامات الطبيعية:

ويتحقق البلوغ أيضاً بالعلامات الطبيعية، وسوف أحدث باختصار عن تلك العلامات مع بيان أدلتها الشرعية على

١. الانعام: ١٥٢

٢. الزليعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق كتاب الحجر: ج ٤، ص ٣٩٤

٣. ابن رشد الاندلسي، بداية المجتهد: ج ٢، ص ٤٠٥

٤. الخرخشي، حاشية الخرخشي على مختصر سيد خليل: ج ٥، ص ٢٩١

٥. الانعام: ١٥٢

٦. الماوردي، الحاوي الكبير: ج ٦، ص ٣٤٦

٧. ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الاحاديث والاثار الواقعة في الشرح الكبير: ج ٣، ص ١٠٦

٨. الماوردي، الحاوي الكبير: ج ٦، ص ٣٤٦



إثباتها.

تنقسم العلامات الطبيعية للبلوغ على قسمين:

أ- العلامات التي تشمل الذكور والأنث:

العلامة الاولى: الاحتمال: حيث يصبح الصغير بالغاً بالاحتلام مع إنزال المني، فيكون مكلفاً وملزماً بالأحكام الشرعية، وتحسب عليه وله السيئات والحسنات، وقد ثبت الاحتلام بالادلة من الكتاب والسنة والأجماع.^١ من الكتاب:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.^٢

وجه الدلالة من الآية:

حيث دلت الآية الكريمة على أن بلوغ الأطفال يكون بالاحتلام، حيث جعلت الآية المباركة حد التكليف الشرعي بالاحتلام، أي بلوغ الحلم ووصوله إلى سن التكليف الشرعي والالتزام بالحكام الشرعية.^٣ من السنة الشريفة:

مارواه الامام علي ابن ابي طالب عليه السلام عن النبي محمد صلى الله عليه وآله: «رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»^٤، ودل الحديث صريحاً على أن البلوغ متحقق بالاحتلام وأن الصبي لا يمكن تكليفه بالأحكام الا بعد البلوغ.

الإجماع: فقد نقل الحافظ ابن حجر في فتح الباري في قوله: «وقد أجمع العلماء على ان الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الاحكام».^٥

العلامة الثانية: الانبات:^٦

ويستدل على أن من علامات البلوغ هو الانبات بما يلي: مارواه عطية القرظي قال: «عورضنا على النبي (ص) يوم

١. ابن نجيم، البحر الرائق: ج ١، ص ٦٥

٢. النور: ٥٩

٣. السائيس، تفسير الاحكام الشرعية: ص ١٨٤

٤. ابو داود، سنن ابي داود: ص ٦٥٧، ح ٤٤٠٣

٥. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١، ص ٦١٠

٦. الانبات: وهو نمو الشعر الخشن في منطقة العانة للذكر والانثى على حد سواء، ولا يقصد به الشعر الضعيف الذي عند الاطفال. القراني،

الذخيرة: ج ٨، ص ٢٣٨

قريضة، فكان من انبت قتل، ومن لم ينبت خلي سبيله، فكنت ممن لم ينبت فخلي سبيلي».^١

١ - العلامات التي تختص بها الأنثى دون الذكور:

العلامة الاولى: الحيض.^٢

واستدلوا بالسنة النبوية: روي عن عائشة عنها عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال: «لا يقبل الله صلاة حائض

الابحمار».^٣

وجه الدلالة من الحديث: قد جعل النبي صلى الله عليه وآله المرأة مكلفة شرعا بحصول الحيض فقد دل على أنه بلوغ،^٤

واستدلوا أيضاً بالجماع: قال ابن حجر: «أجمع العلماء على ان الحيض بلوغاً في حق النساء».^٥

العلامة الثانية: الحمل:

الحمل أو الحمل دلالة من دلالات البلوغ،^٦ حيث استدلوا من القرآن الكريم: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ

دَافِقٍ يُخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾.^٧

وجه الدلالة من الآية الكريمه:

ان الله عزول أجريت العادات على أن الطفل يخلق من ماء الرجل والمرأة، وبالتالي فإن الحمل قد حصل به انزال ماء

الرجل والمرأة، فبذلك يعد الانزال بلوغاً.^٨

خلاصة القول وبعد عرض آراء المذاهب وأدلتها نرى أن الرأي الأرجح هو ما ذهب اليه الإمامية، حيث إن الإمامية

جعلوا ملاك التكليف الشرعي للأنثى هو اكمال التسع سنوات قمرية والدخول في العاشرة، وسن البلوغ عند الذكور هو

بلوغ الخامس عشرة من العمر حيث إن هاذين العمرين للذكور والآنثى هما الاقربان إلى واقعنا الحالي وما تشهده حياتنا

المعاصرة، حيث ما إن تصل الأنثى إلى اتمام السنة التاسعة قمرية والذكر الخامس عشر من عمره الا ظهرت عليهما علامات

ومقدمات البلوغ وذلك للحفاظ على مراعات مصلحة الصغيرة.

١. ابو داود، سنن أبي داود: ص ٦٥٧، ح ٤٤٠٤

٢. الحيض: عبارة عن الدم الذي يخرج به رحم المرأة البالغة السليمة من عارض الصغر. الجرجاني، التعريفات: ص ٩٩

٣. ابو داود، سنن أبي داود: ص ٦٤١، ح ٦٤١

٤. الماوردي، الحاوي الكبير: ج ٦، ص ٣٤٧

٥. ابن حجر، فتح الباري: ج ٥، ص ٦١٠

٦. ابن الجيم، البحر الرائق: ج ٨، ص ٩٦

٧. الطارق: ٧-٥

٨. ابن الجيم، البحر الرائق: ج ٨، ص ٩٦



٢-٢-٢. القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي

قد أشار القانون العراقي إلى سن البلوغ والأهلية والرشد وإتمام العقل في المادة السابعة منه: حيث نصت الفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون: (يشترط في تمام أهلية الزواج العقل وإكمال الثامنة عشر).^١ وقد أجاز الزواج في الحالات الاستثنائية القصوى لمن أكمل سن الخامسة عشر من العمر وذلك مرهون بالبلوغ الشرعي والقابلية البدنية وحضور الولي كما نصت المادة الثامنة من القانون. ونصت المادة الثامنة من القانون^٢:

١ - اذا طلب من أكمل الخامسة عشر من العمر الزواج، فاللقاضي ان ياذن به، إذا ثبت له أهليته وقابليته البدنية، بعد موافقة وليه الشرعي، فإذا امتنع الولي طلب منه القاضي منه موافقته خلال فترة يحددها له، فان لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير باعتبار اذن القاضي بالزواج.

٢ - للقاضي أن ياذن بزواج من بلغ الخامسة عشر من العمر إذا وجد ضرورة قصوى تدعو إلى ذلك ويشترط إلى اعطاء الاذن في تحقيق البلوغ الشرعي والقابلية البدنية.

خلاصة القول مما ذكر أن القانون العراقي قد انسجم مع المذهب الإسلامي حيث حدد القانون العراقي أن سن البلوغ واكتمال الأهلية والرشد هو اتمام سن الثامنة عشر من العمر للذكر والأنثى، حيث انسجم بشكل كامل مع مذهب الحنفية والمالكية حيث حددوا المذهبين سن البلوغ بثمان عشر سنة، وانسجم في الحالات الضرورية القصوى التي تجيز للقاضي التزويج في سن من بلغ الخامسة عشرة من العمر وذلك مرهون بالبلوغ الشرعي والقابلية البدنية وحضور الولي مع الفقه الإمامي والشافعية والحنابلة الذين حددوا سن البلوغ هو سن الخامس عشرة من العمر حيث ينسجم رايهم مع الحالات الاستثنائية للزواج في القانون العراقي وذلك للحفاض ومراعات مصلحة الصغيرة في التزويج.

٢-٣. الفرق بين سن العقد وسن الدخول لمراعات المصلحة للصغيرة

سألتطرق في هذا المبحث إلى الفرق بين سن العقد وسن الدخول في الفقه الإسلامي، ومن ثم التتطرق إليه في القانون العراقي ومعرفة مدى الانسجام بينهما.

٢-٣-١. الفرق بين سن العقد وسن الدخول في الفقه الإسلامي

إن علماء الفقه والقانون الذين منعوا تزويج الصغيرات لم يركزوا على الفرق بين سن العقد وسن الدخول، حيث إن

١. المادة ٧، من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته

٢. المادة ٨، من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩، وتعديلاته

الذين أجازوا التزويج قبل البلوغ يقصدون إجراء العقد لا المعاشرة والدخول بها، ولذلك لا يتبادر إلى ذهن الزوج عندما يتم إجراء العقد على الصغيرة يمكنه أن يأخذ زوجته ويعاشرها ويدخل بها بغض النظر إلى عمرها واستطاعتها تحمل الوطى، لأن هذا مخالف لروح الإسلام وشريعته الغراء.^١

و لكلمة التزويج والنكاح قبل البلوغ قصدين:

الاول: عملية إجراء وإتمام العقد فقط، حيث لا يجوز للرجل الدخول في الزوجة ومعاشرتها، أي إتمام العقد فقط وانتظارها حتى البلوغ وتحمل الوطى، ومن ثم الدخول بها^٢ ومن ضمنهم مذهب الإمامية.^٣

الثاني: التزويج بمعناه الكامل، أي: الدخول بالزوجة ومعاشرتها معاشرة الزواج الطبيعية وتحملها التبعات من هذا الزواج ويعبر عنه أيضا باللفظ الفعلي وبالنتيجة أن الفقهاء قد كانوا من السابقين لتنظيم التعامل مع زواج الصغيرات، حيث كانت آلام سابقا تزوج ابنتها الصغيرة ويستوجب على الصغيرة أن تمكن زوجها منها، حيث استجاب الفقهاء فجعلوا الاستطاعة شرط من شروط التمكين، فلا يجوز للرجل الدخول بالصغيرة مالم تكن تستطيع ان تتحمل الوطى والعلاقة الزوجية رعاية لمصلحتها.^٤

حيث إن الخلاف الحاصل بين الفقهاء في قت الدخول حيث قالوا لا يدخل بها حتى تبلغ،^٥ وقالوا يدخل بها إذا بلغت التسع سنين وقال بعض الفقهاء ان العمر ليس المعيار الوحيد، فإذا كانت سميئة وقادرة على تحمل الوطى ولا يخاف عليها الضرر والمرض جاز الدخول بها حتى وان كانت لم تكمل التسع سنوات، وإذا كانت ضعيفة وهزيلة البدن لا تطبق الرجال لا يمكن الدخول بها حتى إذا بلغت التسع سنوات ويجب انتظارها الان ان يكبر سنها.^٦

حيث إذا حصل خلاف بين الزوج وأهل الزوجة حول الزوجة تطبق الجماع أم لا ؟ حيث إن الزوج يقول تطبق وأهل الزوجة يقولون لا تطبق عندها إذا كانت من اللواتي يخرجن ينظر اليها القاضي حيث إذا كانت تتحمل الوطى اذن بزواجها ورفعها، وإذا كانت لا تطبق الوطى لم يأمر بالزواج وإذا كانت من اللواتي لا يخرجن أمر بمن يثق بمن من النساء حتى ينظرن إليها قان قالن تتحمل الوطى أمر الأب برفعها وان قالن لا تتحمل الوطى يمنع الأب تسليمها إلى الزوج.^٧

١. السرخسي، المبسوط: ج ٤، ص ٢١٣

٢. ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار: ج ٣، ص ٢٠٤

٣. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ١٤٦

٤. الرملي، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج: ج ٧، ص ٢٠٣

٥. الاشقر، احكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة: ص ١١١

٦. البلخي، الفتاوى الهندية: ج ٢، ص ٢٨٧

٧. ابن مازة، المحيط البرهاني في الفقه النعماني: ج ٣، ص ٤٨. والنووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ٩، ص ٢٠٦؛ وأبو الحسن بن

ابطال، شرح صحيح البخاري: ج ٧، ص ٢٤٧



حيث قالوا الإمامية:

لا يجوز الدخول بالصغيرة مالم تبلغ واستدلوا بالسنة الشريفة:

١. ورد عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام انه قال: «إذا تزوج الرجل الجارية وهي صغيرة فلا يدخل بها حتى يأتي بها تسع سنين».^١

٢. وقال أمير المؤمنين الامام علي عليه السلام: «لأنطأ جارية لأقل من عشرة سنين: فان فعل وعيبت فقد ضمن».^٢
وجه الدلالة من الاحاديث: لا يجوز الدخول بالزوجة الصغيرة قبل بلوغها الحد الشرعي سواء كان الزواج دائم أم زواج منقطع.^٣

وقالوا الإمامية أيضاً: يجوز عقد الزواج على البنت قبل بلوغها شرعياً أو جسدياً، حتى وإن كان العقد في أول يوم ولدت فيه الفتاة ولكن لا يجوز وطأها والدخول بها حتى دخولها في السنة العاشرة من عمرها ولا فرق بين الزواج الدائم والمنقطع.^٤
حيث قال الإمامية أيضاً في حرمة وطء الزوجة قبل البلوغ: لا يجوز وطء الزوجة قبل بلوغها واكملها التسع سنوات، بل حتى لا يجوز بعده إذا كانت ضعيفة وعدم قابليتها الجسمانية أو خيف عليها من الضرر، ويختلف ذلك تبعاً للأفراد، حيث في بعض البلدان كان زواج الفتاة ببلوغها التسع سنوات من عمرها وهذا هو المتعارف عندهم حيث يكون الزوج في ذلك العمر أيضاً مراهقاً فلا خوف عليهن في ذلك وهو المعتاد عندهم.^٥

وعلى كل حال القول بحرمة الوطء قبل البلوغ مما أجمع عليه الفقهاء إذ قال شيخ الطائفة في (النهاية): «ولا يجوز للرجل أن يدخل بامرأته قبل أن يأتي بها تسع سنين: فإن دخل بها قبل أن يأتي لها التسع سنين فعابت كان ضامناً لعيبتها ويفرق بينهما ولا تحل له أبداً».^٦

وما رواه الكليني في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا تزوج الرجل الجارية وهي صغيرة فلا يدخل بها حتى يأتي بها تسع سنين»^٧، ومارواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا يدخل بالجارية حتى يأتي لها

١. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ١٤٦

٢. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ١٤٦

٣. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ١٤٦

٤. الطباطبائي، الزواج الإسلامي سعادة الدارين: ص ٢٥

٥. الشرازي، انوار الفقاهة في احكام العترة الطاهرة: ص ٣٦ و ٣٧

٦. الشرازي، انوار الفقاهة في احكام العترة الطاهرة: ص ٣٦ و ٣٧

٧. الحر العاملي، وسائل الشيعة: كتاب النكاح ابواب ومقدمات النكاح، الباب ٤٥، الحديث رقم ١

تسع سنين أو عشر سنين.^١

وبعد عرض رأي الفقه الإسلامي نستخلص منه أن الفقه الإسلامي لا يسمح بزواج القاصرات دون سن البلوغ وإنما المقصود من زواج الصغيرة هو إجراء العقد فقط لا الدخول بها ومعاشرتها، وبذلك تدفع الحجة عن الذين يرمون التهم على الإسلام بظلم الفتاة والبعد عن روح الإنسانية بالموافقة بزواج الصغيرة غير البالغة، حيث إن كان موقف الفقه الإسلامي مع مراعاة مصلحة الصغيرة ورعاية مصالحها.

٢-٣-٢. القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي

تحصل الكثير من حالات الزواج واجراء العقود خارج المحكمة ومن أجل تقليل من هذه الحالات جاء التعديل الثاني رقم (٢١) لسنة ١٩٧٨ النافذ في ٢٠/٢ / ١٩٧٨ لقانون الاحوال الشخصية المتضمن الغاء النص القديم واحلال مكانه النص الجديد الذي يقوم بتخفيض المدة العمرية للزواج حيث يحق لمن طلب الزواج وقد بلغ سن الخامسة عشر عاما من عمرة بدلا من السنة السادسة عشر من عمره،^٢ بموافقة وليه الأب واذن القاضي، حيث نصت المادة الثامنة الفقرة الاولى من قانون الاحوال الشخصية:

المادة الثامنة الفقرة الأولى من القانون:^٣

١. إذا طلب من أكمل الخامسة عشرة من العمر الزواج، فاللقاضي ان ياذن به، إذا ثبت له اهليته وقابليته البدنية، بعد موافقة وليه الشرعي، فإذا امتنع الولي طلب منه القاضي منه موافقته خلال فترة يحددها له، فإن لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير باعتبار إذن القاضي بالزواج.

وفي هذه الحالة لا يصح إجراء العقد إلا بعد تقديم طلبا للقاضي، ليوافق على إجراء العقد للزواج وعلى المتقدم أن يبين صدق دعواه ويؤكد توفر الشروط المطلوبة فيه وهي:

٢. أن يكون الشخص سواء أكان ذكرا ام انثى قد بلغ الخامسة عشر من العمر، حيث إن الفقه الإسلامي اكد بلوغ المتقدم عند عمر الخامسة عشر على الرغم من اختلافهم في تحديد سن البلوغ، لكن عمر خمس عشرة سنة هو سن البلوغ المشهور بينهم، وهو سن التكليف الشرعي وبذلك يكون الزواج شرعيا وقانونا بعد موافقة الولي والقاضي بذلك.

٣. أن يتقدم بطلب رسمي إلى القاضي يطلب فيه الزواج، وللقاضي الاذن بالتزويج بعد التأكد من قابليته البدنية وعلامات البلوغ الظاهرة عليه، وإذا كانت العلامات غير ظاهرة على الفتاة حينها يطلب القاضي تقرير الطبيب المختص حول جاهزية

١. الحر العاملي، وسائل الشيعة: كتاب النكاح ابواب ومقدمات النكاح، الباب ٤٥، الحديث رقم ٤

٢. قرار محكمة التمييز رقم ١٢٥٧/ شخصية ١٩٧٨ في ١٢/٧ / ١٩٧٨

٣. المادة ٨، من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته



الفتاة للزواج أو يكون الزواج يشكل ضرراً عليها، فإن كان التقرير يشير إلى وجود ضرراً حينها لا ياذن القاضي بالزواج ويمكن انتظارها لحين البلوغ الجسدي الكامل، وفي المحصلة يكون إذن القاضي مرهون بمصلحة الفتاة الصغيرة وعدم الإضرار بها.

٤. موافقة الولي الشرعي (الأب): حيث إن هناك حالات يكون فيها موقف الأب سلبياً من تزويج من اكمل الخامسة عشر من العمر للذكر والأنثى على حد سواء دون دراسة الظروف وتقديرها تبعاً للمصلحة، فطلب منه القاضي بيان أسباب الرفض وإبداء رأيه بالموضوع، وسيكون أحد الأمرين، أما أن يكون الخاطب غير مؤهل للزواج أو عدم توفر المصلحة لنبته الصغيرة من هذا الزواج، حينها يرفض القاضي ذلك الزواج ويوجه الفتاة بأخذ برأي وليها لأنه أعرف بمصلحتها، وأما إن كان رأي الولي لا يستند إلى شيء مقبول شرعاً أو قانوناً ويتهرب عن الحضور، حينها يحدد القاضي فترة أسبوع أو ثلاثة أيام فإن حضر ووافق الولي عقد القاضي الزواج وإن لم يحضر وكان هدفه عرقلة ذلك الزواج، حينها يكون إذن القاضي كافياً لعقد الزواج، ويثبت القاضي الموافقة من عدمها في محضر الجلسة ومن ثم يتأكد القاضي أن المهر هو مهر المثل وأن الزواج من مصلحة الفتاة الصغيرة حيث سبقت الإشارة لذلك في المادة الثامنة من قانون الأحوال الشخصية سابقاً.^١

خلاصة القول مما ذكر أن القانون العراقي لم ينسجم مع الفقه الإسلامي في مسألة الفرق بين سن العقد وسن الدخول حيث لا يوجد نص في القانون يسمح بالعقد على الفتاة قبل بلوغها السن الشرعي ومن ثم الانتظار من قبل الزوج حتى البلوغ ومن ثم الدخول بها ومعاشرتها حيث إن ما ذكر أعلاه هو أدنى مستوى عمري للزواج الفعلي في القانون العراقي، حيث إن المبدأ في القانون العراقي هو اكمال سن الثامنة عشر من العمر كما نصت المادة السابعة من قانون الأحوال الشخصية العراقي، ولكنة ازدياد حالات الزواج خارج المحكمة اجاز القانون لمن بلغ سن الخامسة عشر من العمر بالزواج مرهون ذلك بالبلوغ الشرعي والقابلية البدنية وموافقة الولي حينها يكون الزوجين بالغين من الناحية العمرية والقابلية الجسدية وموافقه وليهما حيث يكونا قادرين على الزواج والمعاشرة الزوجية ولا يجب عل أحدهما انتظار الطرف الآخر البلوغ أو الجاهزية البدنية وبذلك نستخلص أن القانون العراقي لم ينسجم مع الفقه الإسلامي في مسألة الفرق بين سن العقد وسن الدخول وذلك حفاظاً على مصلحة الصغيرة وضمان بلوغها.

١. شرح قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته

الفصل الثالث:

أقسام الولاية وموجب الإجمار وخيار البلوغ وأثره على العقد في تزويج الصغيرة

لمراعات مصلحتها في الفقه الإسلامي والقانون العراقي

تمهيد:

سأتطرق في هذا الفصل إلى مباحث عدة: أولها أقسام الولاية في الفقه الإسلامي ومن ثم أقسامها في القانون العراقي ومدى انسجامهما في هذه المسألة، ومن ثم التطرق إلى المبحث الثاني: وهو موجب الاجبار وخيار البلوغ وأثره على العقد في تزويج الصغيرة ومن ثم دراستها في القانون العراقي ومدى انسجامهما في هذه المسألة.

٣-١. أقسام الولاية والولاية على تزويج الصغيرة لمراعات مصلحتها.**٣-١-١. أقسام الولاية:**

سأتطرق في المبحث الاول من الفصل الثالث إلى أقسام الولاية في الفقه الإسلامي والقانون العراقي ومدى انسجامهما في هذه المسألة.

٣-١-١-١. أقسام الولاية في الفقه الإسلامي

تنقسم الولاية بشكل عام على قسمين:

١. الولاية القاصرة: وهي مقدرة الشخص نفسه على إدارة أموره وإنشاء العقود الخاصة به دون موافقة غيره، وتثبت هذه الولاية للشخص الكامل الأهلية والراشد عقلياً.^١

٢. الولاية المتعدية: وهي إمكانية الشخص على القيام بأمور شخص آخر وإنشاء المعاملات الخاصة به، حيث لا تكون هذه الولاية إلا للشخص الذي يملك ولاية على نفسه أولاً بشهادة الشارع حيث يمكنه من المحافظة على حقوق الآخرين ومنهم الصغير والمعتوه والمجنون.^٢

حيث إن الولاية المتعدية تنقسم على قسمين أيضاً:

القسم الاول: ولاية أصلية

وهي ولاية الأب والجد والتي تثبت منذ الولادة، لانها ولاية ذاتية بسبب الأبوة وغير مأخوذة من احد.^٣

القسم الثاني: ولاية نيابية

وهي الولاية المستمدة من الحاكم والوصي أي يستمد من نصبه وليا عليه اذ كلاهما نائبان عمن لا ولاية له.^٤

١. ابو زهرة، الاحوال الشخصية: ص ١٠٧

٢. ابو زهرة، الاحوال الشخصية: ص ١٠٧

٣. الحصري، الولاية الوصاية الطلاق في الفقه الإسلامي للاحوال الشخصية: ص ٢

٤. ابن نجيم، البحر الرائق: ج ٣، ص ١٣٦



حيث إن الولاية المتعدية تنقسم أيضاً من حيث العموم والخصوص على قسمين:

١. ولاية عامة:

وهي الولاية الثابتة دوماً إلى رئيس الدولة والقاضي، وبذلك تكون لهم الولاية ليس بصفتهم الشخصية وإنما بالصفة العامة حيث إن القاضي ولي من لا وليه له.^١

٢. ولاية خاصة:

هي ولاية ثابتة وخاصة للأفراد بصفتهم اشخاص لا بصفتهم حكام دولة، كولاية الأب على أبنائه وتسمى هذه الولاية: بالولاية الخاصة، حيث هي مقدمة على الولاية العامة إذا كان مقودهما واحد.^٢

حيث إن الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة حيث إن كل ما قل الاشتراك يكون أقوى تأثيراً وتمكناً.^٣

وتنقسم الولاية المتعدية أيضاً حسب موضوعها على قسمين:

١. الولاية على النفس:

حيث تتعلق هذه الولاية بالنفس، فهي سلطة السلطة على شؤون القاصر والصغير قبيل الزواج والتعليم والتشغيل والتمريض.^٤

٢. الولاية على المال:

وهي الولاية المتعلقة بالمال، أي إدارة الشؤون المالية من جميع أنواعها.^٥

حيث إن الولاية على النفس تنقسم على ثلاثة أقسام:

أولاً: ولاية الحضانة:

حيث تختص بالتربية والصيانة والضم والتزويج للصغير والصغيرة، حيث إن محور بحثنا يدور حول أنواع ولاية التزويج: اذ تعد هي قدرة الشخص على اجراء العقد الخاص بالزواج دون الرجوع إلى رأي احد غيره.^٦

أنواع الولاية في التزويج:

١. ولاية الإجبار غير الزواج:

١. الحصري، الولاية الوصاية الطلاق في الفقه الإسلامي للاحوال الشخصية: ص ٢

٢. الحصري، الولاية الوصاية الطلاق في الفقه الإسلامي للاحوال الشخصية: ص ٢

٣. الزرقا، شرح القواعد الفقهية: ص ١٨٢

٤. الزرقا، المدخل الفقهي العام: ج ٢، ص ٨١٨

٥. الزرقا، المدخل الفقهي العام: ج ٢، ص ٨١٨

٦. أبو زهرة، الاحوال الشخصية: ص ١٠٧

وهي الولاية التي تثبت لصاحبها جبراً ورغماً على المولى عليه إذ تعطيه الأذن بتزويجه بدون أخذ رأيه ورضاه.^١

وفي هذه الولاية ينفرد الولي بإنشاء العقد الخاص بالزواج بمفرده واختياره بقناعته دون الرجوع إلى من له الولاية، حيث إن المولى عليه لا دور له في الأمر نهائياً.^٢

ولذلك أطلق عليها بعض الفقهاء ولاية الاستبداد،^٣ وقد اختلف الفقهاء على ولاية الإيجاب لمن تثبت، حيث أن قسم من فقهاء الإمامية والمالكية والشافعية والحنابلة:

قالوا تثبت الولاية على الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة والبكر الكبيرة.^٤

وقال القسم الآخر من فقهاء الإمامية والحنفية والحنابلة:

في رواية أخرى، إذ قالوا ثبوت ولاية الإيجاب على الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة أما البالغة الراشدة فلا تكون عليها ولاية الإيجاب ملزمة ثيباً كانت أم بكراً.^٥

حيث إن سبب الخلاف بين الفقهاء هو اختلافهم في المناط الذي يدور حوله الإيجاب، إذ يرى المالكية والشافعية والحنابلة:

إن المناط هو البكارة في الفتاة الصغيرة، والعمر في الذكر وأما الجنون فالذكر والأنثى تجري عليه الولاية^٦ فأن تحقق هذا المناط في الشخص المولى عليه ثبت لوليه ولاية الإيجاب عليه حينها يمتلك الولي انكاح المجنون والمجنونة رغماً عليهما سواء كانا بالغين أم لا: وأيضاً البكر يزوجه وليها دون أخذ موافقتها بالغة كانت أم غير بالغة كبيرة أم صغيرة، والسبب البكر لا تعرف مدى مصلحتها في التزويج ومعرفة الفرق بين الرجال، لأن البكارة هي علة الولاية عند هذا الغريق من الفقهاء، حيث ينبغي ملازمة ولاية الإيجاب للبكارة، فكلما بقيت البكارة حتى وإن بلغت الصببية تبقى معها ولاية الإيجاب، وإن أزيلت البكارة أزيلت معها ولاية الإيجاب حتى لو أزيلت البكارة قبل البلوغ أزيلت معها ولاية الإيجاب، حيث إذا تزوجت البكر قبل البلوغ ودخل بها ثم افترقا أي طلقا، لا يمكن زواجهما مرة أخرى حتى تبلغ ويكون زواجهما مشركاً بالرأي مع وليها في اختيار زوجها، حيث إن الولاية تصبح اختيارية.^٧

١. عامر، الزواج في الشريعة الإسلامية والقانون المصري: ص ٦٨

٢. امام، والشافعي، مسائل الاحوال الشخصية الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الاولاد: ص ٢٦٦ وما بعدها

٣. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائط: ج ٢، ص ٢٤٢، والشيرازي، المذهب في فقه الامام الشافعي: ج ٢، ص ٤٥

٤. الخطيب، مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج: ج ٣، ص ١٤٩

٥. مغنية، الفقه على المذاهب الخمسة: ج ١، ص ٥٨

٦. النجفي، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: ج ٢٩، ص ٢٠٠. والطوسي، المبسوط في فقه الامامية: ج ٤، ص ١٦٢

٧. ابن رشد الاندلسي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ج ٢، ص ٦



اما الحنفية ومن خالفهم فقد قالوا:

إن علة الإجماع هو الصغر ولا علاقة للبكارة والثبوت في الأمر، حيث إن البكر البالغ لا تثبت عليها ولاية الإجماع وذلك، لانتهاء مرحلة الصغر الذي هو مناط ثبوت الولاية عليها، لأن الزواج فيه مصالح ومقاصد ولا يمكن توفر ذلك الا بالكفء ولعدم وجود ذلك في الصغيرة شرعت الولاية لتحقيق ذلك المقصد أما في البكر البالغة ذات الكفء فهي تستطيع إدراك المقصد من ذلك الزواج وتعمل على تحقيقه^١ حيث استدلووا الحنفية بجواز تزويج الصغيرة بقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَكُونُ مِنَ الْمَحْضِيِّ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾^٢، اذ قالوا إن سبب العدة شرعا هو النكاح، حيث لا تكون العدة ثلاثة اشهر إلا من الطلاق في النكاح فيدل ذلك على أن الصغيرة تتكح وتطلق بدون أخذ أذنها.^٣

أما الحنابلة والزيدية والظاهرية:

فقد استدلووا في الولاية على الصغيرة بما روي عن زرارة عن زوج الرسول من السيدة عائشة وهي بنت الست سنوات ودخل بها وهي بن التسع سنوات.^٤

علماً أن قسم من فقهاء الإمامية:

استدلووا أيضاً على تزويج الصغيرة بروايات عدة ومنها عن محمد بن مسلم قال: «سالت أبا الحسن عليه السلام عن الصبية يزوجه أبوها وهي صغيرة أيجوز عليها التزويج؟ قال يجوز عليها تزويج أبيها».^٥

ثانياً: ولاية الاستحباب

وهي الولاية التي تمتلك فيها المرأة القدرة على تزويج نفسها دون الرجوع إلى وليها وأخذ موافقه،^٦ حيث إن المرأة من الأخلاق الإسلامية أن تأخذ بالأولية رأي وليها فإنه من حسن الخلق والتربية،^٧ وتحصيلاً لمقصد الزواج على الوجه الأكمل،^٨ حيث إن تثبت ولاية الاختيار للمرأة البالغة العاقلة وهذا محل اتفاق أغلب الفقهاء ولكن اختلفوا فيما خلف ذلك، حيث إن بعض الإمامية والحنفية والزيدية والظاهرية:

١. داود، فقه الاحوال الشخصية المقارن: ج ١، ص ٢، ج ٢، ص ١٦٤

٢. الطلاق: ٤

٣. الطبري، جامع البيان عن تاويل اي القرآن: ج ٢٨، ص ١٨١

٤. البخاري، صحيح البخاري: ج ٦، ص ١٣٤

٥. الكليني، فروع الكافي: ج ٥، ص ٣٩٣

٦. الجبوري، الزواج، بيان احكامه في الشريعة الإسلامية: ص ١٣٠

٧. شعبان، الزواج والطلاق في الإسلام: ص ٥٠

٨. حسين، احكام الزواج في الشريعة الإسلامية: ١٧٧

لا يشترطون عليها شيء فإن ولاية الاختيار تثبت لكل امرأة بالغة راشدة سواء بكرة أم ثيباً،^١ حيث لا ينفذ أمر وليها بدون أخذ رأيها ورضاها.^٢
أما الشافعية:

فقد كان رأيهم ان ولاية الاختيار لا تكون للبالغة بشكل مطلق سواء كانت بكرة بالغة أو ثيباً وإنما تكون للثيب فقط فإذا كانت بالغة ولكن باكر تكون ولايتها إجبارية وهي رواية عند الحنابلة ويوافقهم كذلك الإمامية والمالكية في المشهور عندهم ويكون الأذن للباكر مستحب وغير واجب والأفضل أن يأخذ رأيها وفيه طيبة لخاطرها،^٣ ويستدلون بما رواه ابن عباس قال عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «تسأذن البكر وأذننا صمتها قيل يارسول الله إن البكر تستحي ان تتكلم قال إذننا سكوتها»،^٤ حيث إن المانع من النطق هو الخجل،^٥ وبذلك لا يمكن اشتراط من الباكر الافصاح ونما سكوتها رضاها.^٦

خلاصة القول: بعد عرض اراء المذاهب الإسلامية، نستنتج أن الرأي الأرجح هو ماذهب اليه فريق من الإمامية والحنفية والحنابلة: القائل تثبت ولاية الإجماع على الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة، أما ولاية الاختيار فتثبت على الثيب والبالغة الراشدة وهو القول الأرجح وذلك للحفاظ ومراعاة مصلحة الصيرة عند التزويج.

٣-١-٢. اقسام الولاية في القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي لمراعات مصلحة الصغيرة

تطرق القانون العراقي إلى مسألة الولاية في التزويج إذ اشترط الولاية لمن بلغ سن الخامسة عشر من العمر إذ اشترط الموافقة على التزويج بأن يكون المتقدم بالغاً شرعاً ويملك القدرة الجسمانية وموافقة وليه.

حيث نصت المادة الثامنة في الفقرة الأولى من قانون الاحوال الشخصية العراقي لسنة ١٩٥٩م: إذا طلب من أكمل الخامسة عشرة من العمر الزواج، فالقاضي ان ياذن به، إذا ثبت له اهليته وقابليته البدنية، بعد موافقة وليه الشرعي، فإذا امتنع الولي طلب منه القاضي منه موافقته خلال فترة يحددها له، فان لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير باعتبار اذن

١. الطوسي، المبسوط في فقه الامامية: ج ٤، ص ١٦٢، والحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ٣، ص ١٩٣

٢. الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ٣، ص ١٩٣

٣. الخطيب، مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج: ج ٣، ص ١٤٩

٤. ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ص ٣١٩

٥. العطار، الوسيط في احكام الاسرة: ص ٦١

٦. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ج ٢، ص ٦١



القاضي بالزواج.^١

كما تطرق القانون العراقي إلى الولاية على المرأة الثيب البالغة الراشدة في التزويج. حيث نصت المادة رقم ١٣ من قانون الاحوال الشخصية العراقي لسنة ١٩٧٦: (لا يشترط موافقة الولي في زواج المرأة الثيب العاقلة المتجاوزة من العمر ثمانية عشرة عام)^٢. حيث إن المادة رقم ١٣ من القانون أعلاه أجازت للثيب البالغة العاقلة والراشدة ولاية الاختيار. ونستخلص مما ذكر أن القانون العراقي انسجم مع الفقه الإسلامي في ولاية التزويج حيث طلب اذن الولي مرهون بوجود المصلحة من التزويج لمن طلب الزواج وهو في سن الخامس عشرة من العمر لتحقيق المصلحة للصغيرة، وفي ولاية الاختيار جعل لمن كان بالغاً راشداً وبلغ عمر الثامنة عشر من العمر ذكراً كان أم أنثى بكرة كانت أم ثيباً أن يتزوج دون الرجوع إلى اذن وليه.

٣-١-٢. الولاية على تزويج الصغيرة لمراعات مصلحتها.

ستطرق في هذا المبحث إلى الولاية على الصغيرة ولمن تثبت في الفقه الإسلامي ثم التطرق إليها في القانون العراقي وبيان مدى انسجامهما في هذه المسألة.

٣-١-٢-١. الولاية على تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي

لقد اتفق جميع الفقهاء على أن الصغير والصغيرة لا يستطيع أن يقوم أحدهما بعقد الزواج لنفسه، حيث اختلفوا في مسألة لمن تثبت ولاية الإجماع في تزويجهما ورعاية المصلحة من ذلك التزويج إلى مذاهب:

٣-١-٢-١-١. ولاية الأب على تزويج الصغير والصغيرة:

المذهب الاول: قالوا بثبوت الولاية للاب في تزويج ابنائه الصغير والصغيرة

وهذا قول جمهور أهل العلم من المذاهب الإسلامية الخمسة وهي: الإمامية والحنفية والحنابلة والمالكية والشافعية.^٣

المذهب الثاني: القائل عدم ثبوت ولاية الأب على تزويج الصغير والصغيرة اطلاقاً

وهذا مذهب إليه ابن شبرمة وأبو بكر الاصم.^٤

١. المادة ٨ من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته

٢. المادة رقم ١٣ من قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦

٣. السرخسي، المبسوط: ج ٤، ص ٢١٢، الميرغيناي، الهداية: ج ٢، ص ٤٨٠

٤. ابن حزم، المحلى: ج ٩، ص ٥٩

المذهب الثالث: القائل تثبت الولاية للأب في تزويج الصغيرة فقط دون الصغير.

حيث له ولاية الإيجار على ابنته الصغيرة فقط وتزويجها دون أخذ اذنها،^١ اذ لا يجوز للأب ولا لغير الأب أن يزوج الصغير حتى يبلغ وإن فعل فهو مفسوخ وهذا مذهب إليه ابن حزم.^٢

حيث إن لكل مذهب ادلته الخاصة به.

أدلة المذهب الأول:

حيث استدلووا على ذلك بثبوت ولاية الأب على تزويج الصغيرين بالكتاب والسنة والآثار والاجماع والقياس: الكتاب، قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾.^٣

وجه الدلالة من الآية: إن المفهوم من الآية هم الصغار، حيث إن الصغيرة وجب عليها عدة الطلاق من الزواج فيدل ذلك على جواز العقد عليها وهي صغيرة.^٤

من السنة: دليل الإمامية على ولاية الأب لابنته الصغيرة: عن الامام الصادق عليه السلام: «الجارية البكر التي لها أب لا تتزوج إلا بأذن أبيها»،^٥ وعن أبي جعفر (الباقر) عليه السلام قال: «لا ينقض النكاح إلا الأب».^٦

أما دليل المذاهب الاخرى:

فحديث السيدة عائشة عنها ان النبي صلى الله عليه وآله «تزوجها وهي بنت الست سنين، وأدخلت عليه وهي بنت تسع، ومكنت عنده تسعا».^٧

وجه الدلالة من الحديث: قد زوج أبو بكر عائشة من النبي الكريم وهي صغيرة، حيث إن الصغيرة لا إذن معتبر لها فزوجها أبوها لولاية عليها، حيث كان هذا نصا صريحا على أن الأب يحق له تزويج ابنته الصغيرة.^٨

اثار الصحابة:

١. ابن حزم، المحلى: ج ٩، ص ٤٥٨

٢. ابن حزم، المحلى: ج ٩، ص ٤٦٢

٣. الطلاق: ٤

٤. الماوردي، الحاوي الكبير: ج ٩، ص ٥٢

٥. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ٨٨

٦. المؤمن، الزواج بين سنن الكوين وسنن التشريع: ص ٢٩٥

٧. البخاري، صحيح البخاري: ج ٣، ص ٣٥٧، ح ٥١٣٣

٨. المزني، مختصر المزني: ص ٢٢٠



١. إن عليا بن ابي طالب عليه السلام زوج ابنته أم كلثوم وهي صغيرة عمر بن الخطاب.^١
 ٢. إن عبد الله بن عمر زوج بنتا له صغيرة من عروة بن الزبير.^٢
 وجه الدلالة من الآثار السابقة: حيث إن الصحابة قاموا بتزويج ابنائهم الصغار دون أن ينكر منهم أحدا، حيث يدل ذلك على ثبوت ولاية التزويج للأب على الصغير والصغيرة على حد سواء.^٣
 الإجماع:

حيث نقل بكثرة عن إجماع علماء المسلمين على أن للأب ولاية اجبارية على ابنته الصغيرة على الزواج،^٤ مستنديين بذلك بحديث السيدة عائشة عندما زوجها أبوها وهي في عمر السادسة.
 القياس: حيث استدلووا بثبوت الولاية على الصغيرة بواسطة القياس، فقاموا الصغير على الصغيرة في إبات ولاية التزويج على اعتبار أن الصغر مشترك بينهما.^٥

أدلة المذهب الثاني:

القائل بعدم ثبوت الولاية للأب على تزويج الصغير والصغيرة على الإطلاق وأدلتهم من الكتاب والمعقول:
 الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.^٦
 وجه الدلالة من الآية: مدلول قوله تعالى منع جواز عقد أحد على أحد الا إن يدل على ذلك نص قرآني أو حديث نبوي، وبذلك لا يوجد نص يدل على تزويج الأب ابنته الصغيرة حيث لا ولاية للأب عليها.^٧
 المعقول: حيث إن تزويج أبو بكر رضى الله عنه ابنته عائشة من الرسول الكريم حالة خاصة لما يملك النبي من خصوصية خاصة به مثل زواجه بأكثر من أربعة.^٨

أدلة المذهب الثالث:

اذعن العقلاء على وجوب حفظ المصلحة للصغيرة، فإذا عد العقلاء أنه عدم تزويجها هو تضييع للمصلحة التي تناسب

١. ابن قدامة. المغنى: ج ٦، ص ٤٨٧

٢. البهقي، السنن الكبرى: ج ٧، ص ٢٣١، ح ١٣٨١٧

٣. البهقي، السنن الكبرى: ج ٧، ص ٢٣١، ح ١٣٨١٧

٤. ابن المنذر، الإجماع: ص ٤٧

٥. ابن حزم، المحلى: ص ٤٦٢

٦. الانعام: ١٦٤

٧. ابن حزم، المحلى: ص ٤٦٢

٨. ابن حزم، المحلى: ص ٤٥٩

هذه الصغيرة فهو أمر مخالف لسيرة العقلاء بوجوب حفظ مصلحتها، ولذلك يكون تزويجها أما أنه واجب بحسب واقع حالها كصغيرة أو أنه مستحب، وفي كلتا الحالتين يجب أو يمكن تزويج هذه الصغيرة بدلالة وجود مقتضيات سيرة العقلاء، وبذلك تثبت الولاية للأب في تزويج الصغيرة، وأما الصغير فلم يختلف الفقهاء بعدم ثبوت الولاية للأب في الغالب، لكون الزوج هو من ينفق وشرط الإنفاق العقل والبلوغ وهما غير متوفرين لدى الصغير، والمصلحة وإن كانت متوفرة إلا أنها نادرة بندرة الواقع فينبغي عدم منح الأب الولي سلطة التزويج للولد الصغير.

الرأي الراجح: وبعد عرض الأدلة وآراء المذاهب الإسلامية نرى أن القول الراجح: هو ثبوت ولاية الأب على تزويج الصغير والصغيرة ولكن ليس على العموم وإنما مرهون ذلك التزويج بمراعاة المصلحة ورعايتها للصغير والصغيرة.

٣-١-٢-٢. الولاية بعد الأب في تزويج الصغيرة:

نتيجة لما عرض واستخلص أن للأب ولاية على تزويج الصغير والصغيرة ولكن الاختلاف قد حصل في ولاية التزويج بعد الأب أو في حالة غيابه على ثلاثة مذاهب:

١. إن الحق لجميع الأولياء تزويجها:

تثب الولاية للعصبة النسبية ثم العصبة السببية على وفق ترتيب الإرث، ثم تأتي عصبة الأرحام ثم القاضي والحاكم أو السلطان وهذا رأي الحنفية^١ ودليلهم من الكتاب والسنة والآثار والمعقول.

الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾^٢.

دلالة الآية الكريمة: إن الخطاب جاء في الآية الكريمة بشكل عام، حيث لم يفصل بين عصبات القرابة وبذلك تثبت الولاية على العموم، أما الخصوص يحتاج إلى دليل على خصوصية إذ إن الخصوص لم يرد في الآية الكريمة، حيث إن سبب الولاية هي القرابة العامة، حيث إن القرابة تراعي أيضاً المصلحة وتحمل والرأفة والشفقة في تزويج الصغيرة^٣.

السنة الشريفة:

١. تزويج النبي صلى الله عليه وآله أمامة ابنة عمه حمزة رضي الله عنه الصغيرة اليتيمة^٤.

وجه الدلالة من الحديث: تزويج النبي ابن عمه بالعصبة وليس بالنبوة، حيث لم يرد قط أن الرسول زوج أحداً بالنبوة حيث

١. السرخسي، المبسوط: ج ٤، ص ٢١٣

٢. النور: ٣٢

٣. الكاساني، بدائع الصنائع: ج ٢، ص ٢٤٠-٢٤١

٤. ابن الهمام، شرح فتح القدير: ج ٣، ص ٢٧٧



أنه زوجها بعصبة القرابة يدل على ثبوت ولاية عصبة القرابة في التزويج ويثبت ذلك لسائر العصبات.^١

اثار الصحابة:

حيث قيل إن عروة الزبير زوج ابنة اخيه إلى ابن أخته وهما صغيران^٢ فكان ذلك دليل على ثبوت الولاية لجميع العصبات.

المعقول:

احتج الحنفية على أن تقتصر ولاية تزويج الصغيرة على الأب والجد فقط حيث أنها تتعدى إلى سائر العصبات امر معقول، لأن القرابة تكون باعثة عن الرأفة أيضاً وتراعي المصلحة في التزويج.^٣

٢. الولاية على التزويج تكون محصورة بالأب فقط أو من جعل له الأب ذلك:

حيث يقوم الوصي مقام الأب وهذا مذهب اليه المالكية^٤ والحنابلة^٥، ودليلهم من السنة النبوية والمعقول.

السنة: حيث استدلووا باستئثار اليتيمة ومنع تزويجها بدون إذن وليها، من حديث أبي هريرة إن النبي صلى الله عليه وآله قال: «نستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سكنت فهو اذنّها وإن أبنت فلا جواز عليها».^٦

وجه الدلالة من الحديث: حيث دل الحديث بشكل صريح على أن اليتيمة تستأذن في نفسها وعدم تزويجها بدون رضاها، حيث إن اليتيمة هي الفتاة الصغيرة التي عمرها دون سن البلوغ لأنها غير بالغة فلا تتزوج حتى تبلغ ويتم أخذ اذنّها.^٧ المعقول: إن الولاية تكون قاصرة لغير الأب وكون ذلك لعدم امتلاك الأجنبي للشفقة التي يمتلكها الأب، أما الجد فيلي بولايته غيره فإنه حينها يكون نفس ولاية العصبات وهنا قد فارق الأب فلا جواز ولاينه.^٨

٣. إن للأب والجد الولاية على زويج الصغيرة دون غيرهم: وهذا ما ذهب إليه الإمامية والشافعية^٩

١. الزليعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٢، ص ١٢١

٢. السرخسي، المبسوط: ج ٤، ص ٢١٢

٣. ابن الهمام، شرح فتح القدير: ج ٣، ص ٢٨٦

٤. الدسوقي، حاشية الدسوقي: ج ٢، ص ٢٢٣

٥. ابن مفلح، المبدع: ج ٧، ص ٢٢

٦. ابو داود، سنن أبي داود: ج ٢٠٩٣، ص ٣١٧

٧. ابو داود، سنن أبي داود: ج ٢٠٩٣، ص ٣١٧

٨. ابن قدامة، المغنى: ج ٧، ص ٤٩٠

٩. الشافعي، الام: ج ٦، ص ٥٣

الإمامية: تثبت الولاية على تزويج الصغيرة عند الإمامية للأب والجد دون سائر الأقارب،^١ والجد أولى بالتقديم على الأب عند اجتماعهما معا وذلك لثبوت ولاية الجد على الأب إذا أصيب بجنون أو نحوه،^٢ وتثبت الولاية عند الإمامية بعد الأب والجد إلى الوصي الذي يعينه الأب أو الجد، وإذا أنعدم وجود الأب والجد انتقلت الولاية للحاكم، حيث إن لا ولاية للجد من طرف الأم وإنما لطرف الأب فقط.^٣

حيث استدلل الإمامية بأحاديث وأقوال الأئمة المعصومين عليهم السلام: «عن عبد الله بن الصلت عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا زوج الأب والجد، كان التزويج للأول، فإن كانا جميعا في حال واحد فالجد أولى».^٤

ب- عن قول الامام الباقر عليه السلام: «ان الجد إذا زوج ابنة ابنه، وكان الجد مرضيا جاز».^٥ وجه الدلالة من الأحاديث: إن أولياء العقد هم الأب والجد من جهة الأب، حيث تثبت ولايتهما على الصغيرين والمجنون، حيث لا ولاية لهما على البالغة الراشدة والشيخ الراشدة.^٦

واستدل الشافعية: على أن للأب والجد الولاية دون غيرهم من العصبية بالكتاب والقياس والمعقول: الكتاب: قال تعالى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾.^٧

وجه الدلالة من الآية: حيث قالوا إن الاجداد آباء، فيكون الجد أبا تبعا لحكم الأب عليه حتى وإن اختلفا في الاسم،^٨ حيث أنه إذا فقد الأب يقوم الجد مقامه لما يملك من الشفقة والرحمة، ولأنه أب للأب ويكون أب أعلى لجميع العائلة، فيخلف عن غيره من الأولياء.^٩

القياس: قد قاسوا الجد على الاب، حيث إنه يملك نفس الشفقة والرأفة.^{١٠}

١. الطوسي، المبسوط في فقه الإمامية: ج ٤، ص ١٦٤

٢. المحقق الحلي، شرائع الإسلام: ج ٢، ص ٩

٣. المحقق الحلي، شرائع الإسلام: ج ٢، ص ٥١٥

٤. المؤمن، الزواج بين سنن التكوين وسنن التشريع: ص ٢٩٧

٥. الطباطبائي، الزواج الإسلامي سعادة الدارين: ص ٤٠

٦. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ٨٩

٧. الحج: ٧٨

٨. الماوردي، الحاوي الكبير: ج ٩، ص ٥٣

٩. المرغيناني، الهداية: ج ٢، ص ٤٨٣

١٠. القيلوبي، حاشيتا قليوبي وعميره: ج ٣، ص ٢٢٢



المعقول: إن ولاية الجد ثابتة على الأب ضمن المعقول وإن ثبتت على أولاده وأولادهم أيضاً معقول لأن الشفقة والرحمة ومراعاة المصلحة موجودة من الأب على ابنه وأولاده على حد سواء.^١

ونستخلص مما تقدم وبعد عرض آراء المذاهب الفقهية وأدلتهم نرى أن الرأي الراجح هو مذهب إليه الإمامية والشافعية القائل بثبوت ولاية الأب والجد على تزويج الصغيرة حيث إن الجد هو الاصل في الولاية على الأب إذا أصيب بجنون أو نحوه، لما يملك من الشفقة والرحمة ورعاية المصلحة لهم حيث أنها تمتد من الجد إلى الأب وأولاده تبعاً لذلك للحفاض على مصلحة الصغيرة في التزويج.

٣-١-٢-٢. القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي لمراعات مصلحة الصغيرة

تطرق القانون العراقي إلى مسألة الولاية في التزويج حيث أذن للزواج لمن بلغ سن الخامسة عشر من العمر إذ اشترط الموافقة على التزويج بموافقة الولي ومرهون ذلك بالمصلحة.

إذ نصت المادة الثامنة في الفقرة الأولى من قانون الأحوال الشخصية العراقي لسنة ١٩٥٩ منها^٢:

١- إذا طلب من أكمل الخامسة عشرة من العمر الزواج، فاللقاضي ان يأذن به، إذا ثبت له أهليته وقابليته البدنية، بعد موافقة وليه الشرعي، فإذا امتنع الولي طلب منه القاضي منه موافقته خلال فترة يحددها له، فإن لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير باعتبار إذن القاضي بالزواج.

إذ تطرق القانون العراقي إلى الولاية واشترط وجود الولي ضمن مانسته الفقرة الأولى من المادة الثامنة من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ولكن لم يتطرق القانون إلى تحديد أولياء العقد في الزواج، إذ اكتفى بما ورد في القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل، إذ جعل فيه المشرع العراقي صاحب الولاية هو الأب ثم وصيه والجد ثم المحكمة أو الوصي الذي تعينه المحكمة كما جاء في نص المادة (١٠٢) من القانون المدني العراقي: «ولي الصغير هو أبوه ثم وصي أبيه ثم جد الصحيح أو الوصي الذي نصبته المحكمة».^٣

ونستخلص مما ذكر أن القانون العراقي قد انسجم مع مذهب إليه مذهب الإمامية والشافعية القائل بثبوت الولاية للأب والجد دون غيرها من الأقارب ولم ينسجم مع بقية المذاهب الأخرى مثل الحنفية والحنابلة والمالكية في هذه المسألة حفاضاً منه على رعاية الصغيرة في التزويج.

١. الماوردي، الحاوي الكبير: ج ٩، ص ٥٣

٢. الفقرة ١ من المادة ٨ من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته

٣. المادة: ١٠٢ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

٣-٢. موجب الاجبار وخيار البلوغ واثره على العقد في تزويج الصغيرة لمراعات مصلحتها

سنتطرق له في المبحث الثالث من الفصل الثالث الى موجب الاجبار وخيار البلوغ في الفقه الاسلامي ومن ثم دراسته في القانون العراقي وبيان مدى انسجامهما في هذه المسألة.

٣-٢-١. موجب الاجبار وخيار البلوغ في العقد على تزويج الصغيرة في الفقه الاسلامي

٣-٢-١-١. أولاً: موجب الاجبار على الصغيرة

بناء على ماتقدم الراجح لدينا أن للأب والجد ولاية الاجبار على الصغيرة والصغير والمجنون والمجنونة في التزويج مرهون ذلك بالمصلحة والرأفة والشفقة، اذ اختلف الفقهاء في موجب الإيجاب أهو الصغر أم البكارة ؟ على النحو التالي:^١

المذهب الاول: إن موجب الاجبار في الزواج هو الصغر والمجنون:

حيث لا تجبر البكر البالغ على التزويج وهذا مذهب اليه الإمامية،^٢ والحنفية قالوا الصغر فقط.^٣ حيث استدلل أصحاب هذا الراي بأدلة عدة منها : أقوال أهل البيت عليهم السلام والسنة والإجماع والمعقول. الإمامية: استدلل الإمامية باحاديث أهل البيت عليهم السلام التي تصرح بأستئذان البكر البالغ ومنع تزويجها دون رضاها.

١. روي عن أبي الحسن عليه السلام قال: « في المرأة البكر إذنها صمتها، والثيب أمرها اليها».^٤
٢. قال عبد الله ابن الصلت سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجارية الصغيرة يزوجه أبوها هل لها من الامر إذا بلغت؟ قال: «ليس لها مع أيها امرا، وقال سألته عن البكر إذا بلغت مبلغ النساء ألها مع ابوها أمرا؟ قال: ليس لها مع أيها امرا ما لم تكبر».^٥
- دلالة الأحاديث: بالنسبة إلى البكر البالغة الرشيدة يرجع أمرها اليها في ولاية التزويج، ويستحب أن تأخذ رأي وليها من باب آداب الإسلام والشريعة الغراء.^٦

١. الماوردي، الحاوي الكبير: ج ٩، ص ١١٥

٢. مغنية، الفقه على المذاهب الخمسة: ج ٢، ص ٥٨. والمرضى، البحر الزخار الجامع للمذاهب علماء الامصار: ج ٣، ص ٥٧

٣. الزليعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٢، ص ١١٨

٤. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ٨٨

٥. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ٨٨

٦. المدرسي، احكام الزواج وفقه الاسرة: ص ٨٩



واستدل الحنفية:

من السنة: حيث استدلو بالأحاديث التي تدل على استئذان البكر البالغ والمنع من تزويجها دون أخذ رأيها ورضاها.
١ - مارواه ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال: «الأيّم أحق بنفسها من وليه والبكر تستأذن في نفسها وأذنّها صمتها»،^١ وفي رواية أخرى: «الثيب أحق بنفسها وأذنّها صمتها».^٢
وجه الدلالة من الأحاديث: إن الأيّم والثيب هما البالغات العاقلات وفي الأحاديث قد علق الزواج على إذنه وهذا لا يتحقق في الصغيرة إلا بعد البلوغ.^٣

المعقول:

إن الاصل في الولاية هو الصغر وذلك لنقص العقل وعدم الإدراك، فيكون الصغر علة الإجماع.^٤
المذهب الثاني: إن موجب الاجبار عندهم هو البكارة.
حيث تكون ولاية لإجبار على البكر الكبيرة البالغة والصغيرة على حد سواء لوجود البكارة حيث لا تثبت الولاية على الصغيرة الثيب، لأن علة الاجبار هي البكارة وهذا مذهب إليه الشافعية.^٥
وأدلتهم من السنة: حيث استدل القائلون بثبوت ولاية الإجماع بالبكارة. بما رواه ابن عباس رضى الله عنه إن النبي صلى الله عليه وآله قال: «الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنّها أبوها في نفسها وأذنّها صمتها».^٦
وجه الدلالة من الحديث: عندما ذكر الأيّم والثيب لانهما قسمان إما أيّم وأما ثيباً، حيث إن إثبات شيء لأحدهن دل على نفيه للطرف الآخر وذلك لعدم وجود طرف ثالث.^٧

المذهب الثالث: القائل إن ثبوت ولاية الإجماع تكون بالصغر والبكارة معاً

حيث تجبر البكر البالغ والثيب الصغيرة وهذا ما ذهب اليه المالكية^٨
ودليلهم: إذ استدلو بما استدل به أصحاب المذهب الأول القائل بأن الصغر مناط الإجماع، واستدلو بما استدل به

١. ابن الهمام، شرح القدير: ج ٣، ص ٢٦٣

٢. ابو داود، سنن أبي داود: ح ٢٠٩٩، ص ٣١٨

٣. السرخسي، المبسوط: ج ٤، ص ٢١٨

٤. الكاساني، بدائع الصنائع: ج ٢، ص ٢٤١

٥. ابن رشد، بداية المجتهد: ج ٢، ص ٦

٦. ابن حنبل، مستند أحمد: ح ١٨٩٧، ج ٣، ص ٣٨٤

٧. السرخسي، المبسوط: ج ٤، ص ٢١٧ و ٢١٨

٨. ابن رشد، بداية المجتهد: ج ٢، ص ٦

أصحاب المذهب الثاني القائل إن البكارة مناط الإجماع ومع اثبات المذهبين للصغر والبكارة يكون قد اكتمل دليلهم على أن الصغر والبكارة مناط ولاية الاجبار.

الرأي الراجح:

بعد عرض آراء المذاهب الإسلامية وأدلتهم نرى أن الرأي الراجح هو ماذهب إليه مذهب الإمامية والحنفية إذ قالوا إن موجب الاجبار على التزويج هو الصغر وليس البكارة وسبب الترجيح أن السنة الشريفة كانت صريحة وواضحة في مسألة استاذان البكر البالغ، إذ لا يتم تزويجها إلا بأذنهما، وحينها نقول إن الصغر هو موجب الإجماع حيث إن البكر البالغ لا أحد يستطيع أن يجبرها على الزواج وذلك لتحقيق المصلحة للصغيرة ورعايتها في التزويج.

٣-٢-١-٢. ثانياً: خيار البلوغ واثره على عقد الزواج لمراعات مصلحة الصغيرة:

ذهب فقهاء المذاهب الإسلامية الخمسة على أنه إذا زوج الأب ابنته الصغيرة مراعيًا في ذلك المصلحة والرأفة لا يثبت لها خيار فسخ العقد بعد البلوغ وهذا متفق عليه من المذاهب جميعاً^١ إذ يرجع ذلك لما يتمتع به الأب من الشفقة والرحمة، ومنهم من الحق ولاية الاجبار بالجد من الأب وهذا ماذهب إليه الإمامية والحنفية والشافعية، واختلفوا في من يزوجه غير الأب والأب والجد أي (الأولياء) من ناحية ثبوت خيار البلوغ وفسخ عقد الزواج من عدمه على مذهبين:

المذهب الاول: قالوا بثبوت خيار البلوغ للصغيرة والصغير والحق لهم بفسخ العقد أو ابقائه بعد البلوغ

وهذا ما ذهب اليه الإمامية،^٢ والمالكية^٣ والشافعية.^٤

واستدل اصحاب القول بثبوت خيار الفسخ بعد البلوغ من السنة والأحاديث.

الإمامية:

عن البرقي عن ابن الفضال عن ابي بكير عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام: «وليس لأحد أن يعقد على صغيرة سوى أبيها وجدها فإن عقد عليها غيره كان العقد موقوفاً على رضاها بعد البلوغ»^٥.

وعن الامام الباقر عليه السلام في الحديث الشريف: «ما تقول في صبية زوجها عمها فلما كبرت ابت التزويج فكتب

١. الميبداني، الباب في شرح الكتاب: ج ٣، ص ١٠.

٢. الطباطبائي، الزواج الإسلامي سعادة الدارين: ص ٤٠.

٣. القراني، الذخيرة: ج ٤، ص ٢١٧.

٤. الماوردي، الحاوي الكبير: ج ٩، ص ٦٦.

٥. الطوسي، تهذيب الاحكام: ج ٧، ص ٣٨٦.



عليه السلام بخطه لا تتركه على ذلك والأمر أمرها»^١.

وجه الأدلة من الاحاديث: إن زوجها أخوها أو عمها أو خالها أو أمها أو غيرهم من الاولياء توقف عقد التزويج على إذنها بعد بلوغها فإن رضيت استقر النكاح وإذا رفضت انفسخ العقد.^٢

واستدل الشافعية: من السنة والمعقول:

السنة: مارواه عبد الله بن بريده أن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وآله أنها قالت: «جاءت فتاة إلى النبي (ص)، فقالت: ان إبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته، قال فجعل لأمر أليها - فقالت قد أجزت ماصنع أبي ولكن أردت ان تعلم النساء أن ليس إلى الاباء من الأمر شيء»^٣.

وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث تخيير الأب لابنته التي تم تزويجها بولاية الإجماع، كما دل الحديث لا بد من رضاها وإذا كان هذا مع الأب فيلغى من غيره من عصبه الاولياء.^٤

«ان النبي زوج إمامة أبن عمه حمزة رضى الله عنه من سلمه ابن أبي سلمة وهي صغيرة وقال لها الخيار إذا بلغت»^٥.

وجه الدلالة من الاحاديث:

إن النبي قد جعل لابنة عمه الخيار إذا بلغت فإن شاءت فسخت عند بلوغها وإن شاءت إبقاء العقد لفعلت، لأن الرسول صلى الله عليه وآله زوجها بالعصبة لابلنوبة حيث أنه لم يزوج أحدا بالنبوة قط.^٦

المعقول:

إذ استدل الشافعية والحنفية على خيار البلوغ للصغار إذا زوجها غير الأب والجد بأدلة من المعقول على النحو التالي:

١. حيث إن الولاية لغير الأب لا تملك الشفقة والرأفة والذهاب بما قد تأدي إلى الضرر في الزواج وتكون ولاية قاصرة فيمكن أن يرفع الضرر بخيار البلوغ^٧

١. الطبائبي، الزواج الإسلامي سعادة الدارين: ص ٤٠

٢. الطبائبي، الزواج الإسلامي سعادة الدارين: ص ٤٠

٣. ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ح ١٨٧٤، ص ٣٢٦

٤. السرخسي، المبسوط: ج ٤، ص ٢١٥

٥. ابن الممام، شرح فتح القدير: ج ٣، ص ٢٧٧

٦. الزيلعي، تبين الحقائق: ج ٢، ص ١٢١-١٢٢

٧. الميداني، الباب شرح الكتاب: ج ٣، ص ١١

٢. من لا يملك الولاية في أن يترف بالمال لا يمكنه أن يتصرف بالنفس حيث إن النفس أعلى مرتبة من المال.^١

أما المالكية:

فإنه المالكية استدلو بما ذهبوا اليه من إثبات خيار البلوغ للصغار إذا زوجها الأولياء ماعدا الأب ووصيه من السنة والقياس.

السنة:

استدلوا بحديث قدامة بن مظعون الذي رواه عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال: «إن قدامة زوج ابنة أخيه بعبد الله بن عمر (رض)، فرد رسول الله (ص) نكاحه، فقال انني عمها ووي ايها».^٢
وجه الدلالة من الحديث:

حيث إن قدامة ابن مظعون ذكر في حديثه السبب الذي امتلك ولاية الاجبار لابنة أخيه وهي الوصاية، حيث لم ينكر النبي صلى الله عليه ذلك، حيث كان إقرارا من النبي الكريم على أن وصي الأب يجوز له تزويج الصغيرة.^٣
القياس:

١ - القياس على الوكيل: لأن نوليّه من الأب في تزويج من يلي عليه.^٤

٢ - قاسوا على ولاية المال: حيث إن الولاية على البنت ولاية ثابتة للأب حيث حياته، وحيث يمكن له نقلها في حال مماته نفس ولاية المال.^٥

المذهب الثاني: عدم ثبوت ولاية خيار الفسخ بعد البلوغ

حيث ثبت عندهم عدم ثبوت خيار البلوغ في العقد بفسخه أو الإبقاء عليه وهو رأي يوسف من الحنفية،^٦ والمشهور من مذهب أحمد،^٧ وأدلتهم: حيث استدلل أصحاب القول بأنه لا ثبوت لخيار الفسخ بعد البلوغ للصغيرة بأدلتهم من القياس والمقول.

القياس:

١. الزليعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٢، ص ١٢١

٢. ابن حنبل، مسند احمد: ج ١٠، ص ٢٨٥، ح ٦١٣٦

٣. ابن طاهر، الفقه المالكي وأدلتهم: ج ٣، ص ٢١٦. والزركشي، شرح الزركشي: ج ٢، ص ٣٤٩

٤. ابن طاهر، الفقه المالكي وأدلتهم: ج ٣، ص ٢١٦

٥. ابن طاهر، الفقه المالكي وأدلتهم: ج ٣، ص ٢١٧

٦. السرخسي، المبسوط: ج ٤، ص ٢١٥

٧. المرادوي، الانصاف: ج ٨، ص ٥٣



حيث قاسوا عقد الولاية على ولاية الأب والجد حيث إن العلة الجامعة بين الأب والجد هي القرابة، حيث إن لا يكتسب لها خيار البلوغ لأن الأب والجد أيضاً من عصابة القرابة.^١

المعقول:

إن الولاية شرعت لإفضاء الضرر والمصلحة وإذا صح نظر الولي قام عقد الولي مقام عقده بعد بلوغه من هذا لا تثبت لهما خيار البلوغ.^٢

بعد عرض آراء المذاهب الفقهية وأدلتهم نرى إن القول الراجح هو ما ذهب إليه الإمامية والشافعية والمالكية القائل بثبوت خيار الفسخ بعد البلوغ في ولاية التزويج لغير الأب والجد، حيث إن الأولياء غير الأب والجد لا يملكون الشفقة والرأفة والمصلحة التي يمتلكها الأب والجد، ولذلك يجب أن يكون لها خيار الفسخ بعد البلوغ لدفع المفسدة والضرر الذي قد يحصل وذلك أيضاً يراعي مصلحة الصغيرة وحماية حقوقها في التزويج.

٣-٢-٢. موجب الاجبار وخيار البلوغ في القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي لرعاية مصلحة الصغيرة.

تطرق القانون العراقي إلى الولاية على الصغيرة واشترط موافقة الولي في الزواج لمن طلب الزواج وقد بلغ سن الخامسة عشر من العمر مرهون ذلك بالمصلحة، كما نصت المادة الثامنة من قانون الأحوال الشخصية العراقي المذكورة في ماسبق حيث سبب الولاية هي الصغر وعدم الإدراك، لأن من بلغ سن البلوغ والرشد الشرعي في القانون العراقي هو لمن أكمل سن الثامنة عشر من العمر لم يطلب القانون منه موافقة الولي وهذا يدل على أن سبب الولاية هو الصغر، ومن ثم تتطرق القانون العراقي إلى أولياء العقد وتم تحديدهم سابقاً، ولكن في حالة غياب أولياء العقد وتم تزويج الصغيرة من الأولياء من غير الأب والجد حينها يكون هنالك خياراً لفسخ العقد بعد البلوغ أم لا في القانون العراقي ؟ حيث إن عند تزويج الصغيرة لايجوز إجبارها أبداً إذ نصت المادة التاسعة من قانون الأحوال الشخصية العراقي^٣:

١. لا يحق لأي من لأقارب أو الاغيار أكره أي شخص ذكر كان أم انثى على الزواج دون رضاه، ويعتبر عقد الزواج بالإكراه باطلاً إذا لم يتم الدخول، كما لا يحق لأي من الأقارب أو الأغيار منع من كان أهلاً للزواج بموجب أحكام هذا القانون من الزواج.

٢. يعاقب من يخالف أحكام الفقرة (١) من هذه المادة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات، وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا كان قريباً من الدرجة الاولى، أما إذا كان المخالف من غير هؤلاء فتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد

١. السرخسي، المبسوط: ج٤، ص ٢١٥

٢. الزليعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج٢، ص ١٢١

٣. المادة ٩: قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته

على عشرة سنوات، أو الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات.

٣. على المحكمة الشرعية أو محكمة المواد الشخصية الإشعار إلى سلطات التحقيق لاتخاذ التعقيبات القانونية بحق المخالف لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة، ولها توقيفه لضمان حضوره أما السلطات المذكورة، فيحق لمن تعرض للأكراه أو المنع مراجعة سلطات التحقيق مباشرة بهذا الخصوص.

حيث افادة المادة أعلاه أنه لا يجوز الإجبار أو المنع من أولياء التزويج غير الأب والجد ووصيهما ويعاقب كل من يحاول الإجبار أو منع التزويج لمن له الأهلية والقدرة على الزواج، حيث إذا زوج الصغيرة الأولياء غير الأب والجد الصغيرة بالمهر المثل واشترطت خيار فسخ العقد عند البلوغ وطلبت فسخ العقد والتفريق بينها وبين زوجها وأقامت البينة حيث تحلفها المحكمة وتعطيها خيار فسخ العقد بناء على يمينها بأنها اشترطت الخيار على نفسها.^١

حيث نصت الفقرة الثانية من المادة (٣٠٨) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩^٢:

الفقرة الثانية: إذا زوج غير الأب والجد الصغيرة للكفء وبمهر المثل وبلت فأختارت نفسها بالبلوغ وطلبت فسخ عقد الزواج والتفريق بينها وبين زوجها وأقامت البينة على دعواها فتحلفها اليمين بالصيغة التالية: (والله إني اخترت نفسي وقت بلوغي).

ونستخلص مما ذكر أن القانون العراقي قد انسجم مع الفقه الإسلامي وتحديدًا مع مذهب الإمامية والشافعية والمالكية القائل بثبوت خيار الفسخ بعد البلوغ في ولاية التزويج لغير الأب والجد، حيث إن الأولياء غير الأب والجد لا يملكون الشفقة والرأفة والمصلحة التي يمتلكها الأب والجد، ولذلك يجب أن يكون لها خيار الفسخ بعد البلوغ لدفع المفسدة والضرر الذي قد يحصل، حيث افادت الفقرة الثانية من المادة (٣٠٨) من قانون المرافعات المدنية العراقي نفس ما كان يصبو إليه الفقه الإسلامي حفاظًا على مصلحة الصغيرة ورعاية حقوقها عند التزويج.

١. جاسم، رياض خليل. العدة في قانون الاحوال الشخصية العراقي: ص ٤٢

٢. الفقرة ٢ من المادة ٣٠٨: قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته

الفصل الرابع:

أسباب الولاية في تزويج الصغيرة وشروطها ودورها في رعاية مصلحتها في الفقه

الإسلامي والقانون العراقي

تمهيد:

سألتطرق في هذا الفصل إلى اسباب الولاية في الفقه الإسلامي في المبحث الأول، ومن ثم دراستها في القانون العراقي وبيان مدى انسجامهم في هذه المسألة، ومن ثم التطرق في المبحث الثاني إلى شروط الولاية في الفقه الإسلامي ومن ثم دراستها في القانون العراقي وبيان مدى انسجامهما في هذه المسألة، ثم التطرق في المبحث الثالث إلى دور الولاية في الفقه الإسلامي ومن ثم دراستها في القانون العراقي وبيان مدى انسجامهما في هذه المسألة.

٤-١. أسباب الولاية في تزويج الصغيرة لرعاية مصلحتها.

سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أسباب الولاية في الفقه الإسلامي ثم دراستها في القانون العراقي وبيان مدى انسجامهما في هذه المسألة.

٤-١-١. أسباب الولاية في تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي

إن الولاية بشكل عام سواء كانت ولاية إجبارية أو ولاية اختيارية الهدف منها هو: تحقيق المصلحة للشخص المولى عليه ودفع الضرر ودرء المفسدة عنه حيث إن للأسباب اولولية تثبت فيها منها:

٤-١-١-١. القرابة:

حيث تنقسم القرابة إلى قسمين: الأول القرابة: والثاني الوصاية:

القسم الاول: القرابة

حيث إن القرابة أقوى وأكبر الأسباب التي تقف وراء أسباب الولاية مما يؤدي إلى صواب رأي المولى الأقرب أكثر من غيره في الأغلب لأن القرابة الأكثر قربة تحمل شفقة أكثر ورأفة ومراعاة المصلحة في حق المولى عليه القريب،^١ حيث تثبت الولاية على النفس بسبب ضعف وعدم قدرة الشخص على مواجهة الحياة وحده وتلبية احتياجاته، لذلك يحتاج إلى من يحميه في المجتمع ويقوم بإدارة شؤونه وذلك لعجزه عن إدارتها، حيث ذلك بدون شك يتحقق في المرأة، حيث أنها قد طبعت على خلق وغرائز تجعلها أكثر انقياداً إلى العاطفة من الرجل، حيث إن الولاية تهدف إلى حماية شخص والعناية به، فقد قرر الشارع المقدس أن يكون للأولياء الأقرب من أقرب الناس إلى المولى عليه لوجود الرأفة والرحمة ومراعاة المصلحة وحسن التسديد لصالحه،^٢ ولما كانت الولاية ناشئة من مبدأ القرابة تعد من أقوى أسباب الولاية وأوثقها إنسانياً حيث تقرب

١. الكاساني، بدائع الصنائع: ج ٢، ص ٢٤٥

٢. الحصري، الولاية والوصاية والطلاق في الفقه الإسلامي: ص ١٣



الأشخاص بارتباط وثيق وعلى هذا المبدأ لم يخالف أي من الفقهاء على أن أساس الولاية هو التعصب،^١ والعصبة،^٢ حيث تنقسم العصبة على قسمين: عصبة نسبية وعصبة سببية: حيث إن العصمة النسبية هي الآتية من طرف القرابة الحقيقية والنسب الحقيقي، أما العصمة السببية: فهي العصبة التي تتحقق في العتق، حيث يسمى المولى مولى العتاقة، ومولى النعمة، وللعتيق عصبة سببية، لأن الشارع المقدس جعل صلة المعتق بعتيقه،^٣ حيث إن العصبة السببية شبه مندثرة لذلك المهم في بحثنا هو العصبة النسبية والتي تنقسم على العاصب بنفسه والعاصب بغيره،^٤ والعاصب مع غيره،^٥ حيث تنحصر دراستنا على العاصب بنفسه، لأن القاعدة تقول أن الولاية على النفس تثبت للعصبات الذكور بأنفسهم الذين لا تكون قرابتهم عن طريق الأنثى، حيث إن العصبة بالنفس تنحصر في أربعة جهات هي: البنوة، والأبوة، الأخوة، العمومة، حيث هذا اتفاق جمهور الفقهاء، وإن اختلفوا على من تثبت الولاية من تلك الجهات،^٦ بخلاف المذهب الجعفري، فانهم لا يثبتون الولاية إلا للأب والجد فقط دون سائر العصبات والأقارب.^٧

القسم الثاني: الوصاية

قد تنشأ الولاية من الايضاء، ولكن هل من الممكن أن يكون الوصي وليا في التزويج أم لا ؟ حي تباينت مواقف العلماء والفقهاء في الإجابة على هذا التساؤل، فقسم منهم أجاز للوصي ولاية التزويج، والقسم الآخر يعطي الإجازة للوصي بالتزويج على النحو التالي:

١. الوصاية عند الإمامية:

حيث انقسم مذهب الإمامية فقهاء الإمامية ولاية التزويج للوصي على قسمين: فقد ذهب قسم منهم منح الوصي

١. كمال، والشافعي، مسائل الاحوال الشخصية الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الاولاد: ص ٢٦٦

٢. العصبة: لغة: هم الاقارب من جهة الاب وسموا عصبة لانهم يعصبون الشخص ويتعصب بهم اي يحيطون به ويشدد بهم. وابن منظور، لسان العرب: ج ١، ص ٦٠٦

٣. الكبيسي، الوجيز في شرح الاحوال الشخصية وتعديلاته: ص ١٢٠

٤. العاصب بغيره: هي كل انثى صاحبة فرض تصبح عصبة بانضمامها الى عاب بنفسه فتكون عصبة بغيرها من الذكور الذين يعصبونها ممن هم في فوقها ودرجتها وجهتها حيث تنحصر هذه العصبة في اربعة فقط (البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة واخت الاب. عبله عبد العزيز عامر، الزواج في الشريعة الإسلامية والقانون المصري: ص ٧٤

٥. العاصب مع غيره: وهي الأنثى التي تصير عصبة مع أنثى غيرها وتنحصر في (الأخت الشقيقة أو لأب واحدة أو أكثر إذا اجتمعت مع البنات العاصب أو بنت الابن واحدة كانت أو أكثر)، أحمد الكبيسي، الوجيز في شرح قانون الأحوال الشخصية وتعديلاته: ج ٢، ص ١٢٢ و ١٢٣.

٦. الشافعي، احكام الزواج على المذاهب الاربعة: ص ١٦٣

٧. الصدر، ما وراء الفقه: ج ٦، ص ١٨

ولاية التزويج،^١ بينما ذهب القسم الآخر إلى عدم اعطاء الوصي ولاية النكاح فقد جاء في جواهر الكلام ما نصه: (ولا ولاية للوصي وإن نص له الموصي على التزويج على الأظهر).^٢ حيث استدل القائلين بثبوت الولاية للوصي بأدلة الأدلة التالية: من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾،^٣ على أن الولاية عامة تشمل مصالح الصغار حيث يفترض أن النكاح من مصالحهم، فمفهوم حرمة التبديل دليل على إمضاء الوصية بجميع شؤونها وقد يناقش فيه: بأن المراد من خصوص ما أوصى به من الأموال للوالدين والأقربين بقرينة الآية السابقة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾،^٤ وفيه: أولاً: إن المورد لا يكون مخصصاً.

ثانياً: إن الوصية لجميع لجميع أمور وشؤون الصغار وهذا الشيء معروف.

ثالثاً: قد استدل بالآية الكريمة في أكثر من رواية حيث ذلك يدل على عمومها.^٥

واستدلوا أيضاً على ثبوت الولاية للوصي بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾،^٦ ومن الواضح أن المعنى الدال على الإصلاح هو معنى عام.

واستدلوا بالإمامية الذين قالوا بثبوت الولاية للوي بالروايات أيضاً:

١ - مارواه جماعة من الفضلاء - أبو بصير وسماعة، والحلي، باسانيد مختلفة، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عزوجل: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾،^٧ قال (هو الأب أو الاخ أو الرجل يوصى إليه، والذي يجوز امرأة في مال المرأة فيبتاع لها فتجيز، فإن عفا فان جاز).^٨

١. الشهيد الثاني، مسالك الافهام الى تنقيح شرائع الإسلام: ج ٧، ص ١٤٨

٢. النجفي، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: ج ٢٩، ص ١٨٩.

٣. البقرة: ١٨١

٤. البقرة: ١٨٠

٥. الحر العاملي، وسائل الشيعة: الباب ٣٢

٦. البقرة: ٢٢٠

٧. البقرة: ٢٣٧

٨. الحر العاملي، وسائل الشيعة: الباب ٥٢، الحديث ١



أدلة الإمامية القائلين بعدم ثبوت الولاية للوصي:

١. فقد استدلوا بما رواه محمد ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الصبي يتزوج الصبية يتوارثان ؟ فقال: «إذا كان أبويهما اللذان زواجهما فنعم».^١
٢. مارواه محمد ابن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال بعد قوله: «زواجهما: فنعم جائز، ولكن لهما الخيار إذا ادركا»^٢ وجه الدلالة من الحديث: هو الاخذ بمفهوم الشرط ولازمه عدم صحة النكاح لغير الاب، ومثلها رواية أخرى لعبيد ابن زرارة.^٣

وجه الدلالة من الروايات:

إن مفهومها ينفي صحة النكاح إذا صدر من غير الأب ومن هو بمنزلته.^٤

٢- الوصاية عند الحنفية:

الوصي لا يمتلك الولاية بالتزويج اطلاقاً سواء كان قريباً أو بعيداً أو وصياً من قبل الأب أو حاكماً، ولا يجوز له أن يزوج اليتيمة حتى وان اوصاه الاب،^٥ لأن الوصي ليس بولي^٦ حيث استدلوا أصحاب هذا القول بأنه لا ولاية للوصي بالتزويج بأدلة عدة ومنها:

أولاً: حديث عبد الله بن عمر قال توفي عثمان بن مضعون فترك ابنة له من خويلة بنت حكيم ابنة أمية بن حارثة بن الأوقص قال: أوصى إلى أخيه قدامة بن مضعون قال عبد الله: وهما خالاي، فخطبت إلى قدامة بن عثمان بن مضعون فزوجنيها، ودخل المغيرة بن شعبة يعني إلى أمها فأرغبها بالمال فحطت إليه، فحطت الجارية إلى هوى أمها فأبيها حتى ارتفع أمرها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له قدامة بن مضعون: يارسول الله ابنة أخي أوصى بها الي فزوجتها ابن عمها عبد الله بن عمر فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاية ولكنها امرأة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «هي يتيمه فلا تنكح اليتيمة الا باذننا فانترعت مني والله بعد ان ملكتها فزوجها الميرة بن شعبة»^٧ رواه كذلك بهذا اللفظ: الدار قطني،

١. الحر العاملي، وسائل الشيعة: الباب ١٢، الحديث ١

٢. الحر العاملي، وسائل الشيعة: الباب ٦، الحديث ٨

٣. الحر العاملي، وسائل الشيعة: الباب ٢٣، الحديث ٢

٤. الشيرازي، انوار الفقاهة في احكام العترة الطاهرة: ص ٣٤٩

٥. ابن عبدین، حاشية رد المختار شرح تنوير الابصار: ج ٣، ص ٦٠

٦. ابن عبدین، حاشية رد المختار شرح تنوير الابصار: ج ٣، ص ٨٧

٧. ابن حنبل، مسند أحمد: ج ٢، ص ١٣٠

والبهقي، وأبن ماجة، وطرفا منه موقوف على ابن عمر،^١ حيث إن الرسول لم يعترض رفض صفته بالولاية ولكن مانع في قضية إجبارها على ما لم ترضاه حيث ذكر موافقة اليتيمة في الحديث بشكل صريح وهو: «هي اليتيمة لا تنكح إلا باذنها».^٢ ثانيا: حيث إن ولاية التزويج تنتقل حصريا وتكليفيا من الولي إلى غيره من الأولياء، فلا يجوز أن يوصي إلى غيره مثل الحضانة.^٣

ثالثا: أن ولاية الموصي قد انقطعت بموته مباشرة حيث لها من يستحقها شرعا بدون وصية، فقد نقلها إلى الاجنبي بالوصية هو هدر لحق من يستحقها شرعا.^٤

رابعا: أن الوصي يكون أجنبي وغير وارث، حيث إن الوكالة في التزويج متحققة بالميراث أيضا.^٥

٣. الوصاية عند الملكية:

ذهب الملكية الولاية للوصي في التزويج حيث قالوا لا نكاح للأولياء مع الوصي، حيث إن الوصي من الأولياء في التزويج،^٦ وبذلك لا نكاح من العصبة النسبية مع الوصي، حيث إن الوصي ووصي الوصي أولى ببضع الابكار أن يزوجهن بموافقتهم إذا بلغن من الاولياء، حيث لا ينبغي للولي أن يزوج بدون وصي وإذا زوجها الوصي بدون ولي وقبلت جاز، وإن زوجه الولي بدون وصي لم يجز،^٧ واستدلوا اصحاب الرأي القائل بثبوت وجواز الولاية للوصي بالتزويج بأدلة التالية:

أولا: أنها ولاية ثابتة شرعا للولي: فتجوز وصيته كما تجوز وصيته في المال.^٨

ثانيا: أن ولاية التزويج لاتشبه ولاية المال فبمجرد إقبال الاجنبي على تزويج المرأة بدون رضا أو علم أولياءها الأحياء يكون عليهم إشكال اجتماعي وإن حق الميث بالولاية قد انقطع بموته، حيث إن هذا الحديث لا يتعارض مع ولاية الحاكم، لأن الحاكم ليس بولي حقيقي وإنما هو مقام الولي ضرورة لعدمه كما يدل عليه القول (السلطان ولي من لا ولية لها) مع أن وصي الولي أوفر نظرا لها من الحاكم.^٩

١. العوفي، الولاية في النكاح: ج ٢، ص ١٩٠

٢. العوفي، الولاية في النكاح: ج ٢، ص ١٩٠

٣. الشرنباصي، احكام الاسرة في الشريعة الإسلامية: ص ٢٣

٤. العوفي، الولاية في النكاح: ص ١٩٢

٥. العوفي، الولاية في النكاح: ص ١٩٢

٦. ابن انس، المدونة الكبرى: ج ٢، ص ١٦٦

٧. ابن انس، المدونة الكبرى: ج ٢، ص ١٦٧

٨. العوفي، الولاية في النكاح: ص ١٩٢

٩. الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته: ص ١٨٠



٤- الوصاية عند الشافعية:

لا ولاية للوصي مالم يكن من العصبية، لأن الولاية جعلت للعصبية لتفادي العار عليهم، والوصي لا عار عليه فيما أصاب غيره من العار، وسواء وصى الأب بالإبكار أو الثيبات ووصى غيره فلا ولاية له في التزويج، وذلك لأن الوصي ليس بوكيل للولي وإنما أولى من أن يكون عليه العار من الوصي وهو لا ولاية له إذا لم يكن الأقارب وعصبية الأب،^١ وقد قيل يجوز نكاح وصي الأب على البكر خاصة دون الأولياء، حيث لا يمكن أن تنكح البكر بغير رضاها والأب يجوز له أن يزوجه بدون أخذ أذنها، إذ لا يجوز تزويج وصي ولي غير وصي الأب.^٢

٥- الوصاية عند الحنابلة:

قالوا الحنابلة بجواز الوصاية بالتزويج سواء كانت اجبارية مثل ولاية الأب على تزويج الصغيرة أو اختيارية مثل ولاية الأب على البالغة، حيث إن الوصاية تأخذ الموقف نفسه بالإجبار والإختيار، لأنه قام مقامه مثل الوكيل، حيث إن وصي الأب بالتزويج يكون نفس مقامه، قال مالك إن عين الأب الزوج ملك إجبارها صغيرة كانت أم كبيرة وإن لم يعين الزوج وكانت بنته كبيرة صحة الوصية فاعتبر أذنها وإن كانت صغيرة انتظرنا بلوغها فإن أتت جاز أن يزوجه بأذنها،^٣ حيث إن القائلين بثبوت الولاية في التزويج اكتفوا بأدلة المذهب المالكي.

الراي الرابع:

بعد عرض آراء المذاهب الإسلامية في مسألة ثبوت ولاية التزويج للوصي نرى إن الرأي الرابع مذهب إليه مذهب الإمامية والمالكية والحنابلة القائل بثبوت الولاية للوصي بالتزويج وذلك لرجاحة ووضوح الأدلة القائلة والدالة على هذا الرأي وللحفاظ على مصلحة الصغيرة في ذلك التزويج.

٤-١-١-٢. الإمامة^٤:

ولاية الإمامة هي ولاية السلطان إذ يدعى إماماً فتكون سببها الإمامة، وتكون للسلطان أو الحاكم أو نائبه على الأفراد من رعيته، إذ تثبت له الولاية فوراً على من لا ولاية له ذكر كان أم أنثى ومن في حكمه في الولاية العامة على الرعية، حيث تستلزم ولاية الحاكم الشرعي ألا يكون المولى عليه أي أحد من أوليائه وله أن ينسب عنه من يشاء من نوابه مثل القضاة وكما تثبت للحاكم ولنائبه ولاية التزويج على المرأة التي تسبب عضل أقاربها وأوليائها حيث امتنعوا عن تزويجها للكفاء

١. الشافعي، الام: ج ٥، ص ٢١

٢. الشافعي، الام: ج ٥، ص ٢١

٣. المقدسي، شرح الكبير: ج ٧، ص ٤٤١

٤. الكاساني، بدائع الصنائع: ج ٢، ص ٢٥٢

لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «أما امرأة نكحت بغير إذن موليتها فنكاحها باطل»، إلى ان قال: «فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولية له»^١.

٤-١-١-٣. الولاء:

وهي أن يزوج السيد المالك لمملوكه ذكرًا كان أم أنثى على حد سواء، حيث إن أصل ثبوت الولاية بالولاء قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الولاء لحمه كلحمه النسب لا يباع ولا يهب»^٢، حيث إن الولاء نوعان: هي العتاقة والموالة.

٤-١-١-٤. الملك:

حيث إن الملك سبب من الأسباب ثبوت الولاية، حيث إن ولاية التزويج هي ولاية نضر والملك يدعو إلى الشفقة والرحمة في حق المملوك، فكان سبباً لثبوت الولاية، حيث لا ولاية لعدم الملك له، لانه مملوك في نفسه أساساً فلا يمكن أن يكون مالكا.^٣

القول الراجح:

بعد عرض آراء المذاهب وأدلتها في مسألة أسباب الولاية أرى أن الرأي الراجح هو الرأي القائل بأن القرابة هي أقوى أسباب الولاية، لأنها ناشئة من العصبية النسبية، حيث هي من أقوى الصلات وأقربها للشخص المولى عليه وأكثرها رعاية لمصلحة الصغيرة في التزويج.

٤-١-٢. أسباب الولاية في تزويج الصغيرة لرعاية مصلحتها في القانون العراقي وانسجامه مع الفقه

الإسلامي

تطرق القانون العراقي إلى الولاية حي شرط موافقة الولي عند الزواج لمن أكمل سن الخامسة عشر من العمر وتم ذكرها سابقاً وتطرق أيضاً إلى مراتب الولاية إذ دلت نصوص فقراته إلى مراعاة مصلحة الزوجين من هذا الزواج، حيث يتطرق اليوم إلى أسباب تلك الولاية، حيث إن الفقه الإسلامي حدد أسباب الولاية بنقاط عدة من ضمنها القرابة والوصاية والإمامة وغيرها حيث تطرق القانون العراقي إلى أسباب الولاية عنده وهي القرابة ثم الوصاية ثم الإمامة إذ نصت المادة (١٠٢) من القانون المدني العراقي: (ولي الصغير هو أبوه ثم وصي أبيه ثم جد الصحيح أو الوصي الذي نصته المحكمة).^٤

١. ابو داود، سنن أبي داود: ح ٢٠٨٣، ص ٣١٦

٢. الدارمي، سنن الدارمي: ص ٤٣٦، ح ٣١٩٥

٣. الكسائي، بدائع الصنائع: ج ٢، ص ٢٣٧

٤. المادة: (١٠٢)، من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١



حيث نصت المادة أعلاه على أن سبب الولاية الأقوى هو القرابة حيث اشار إلى الأب على اعتباره من أقوى العصابات النسبية ثم تطرقت المادة إلى وصي الأب ثم تطرق إلى الجد على اعتباره بمثابة الأب بالنسبة للعصابات النسبية ثم تطرقت إلى الوصي الذي تحدده المحكمة أي ولاية القاضي حيث يكون القاضي هو الولي الذي يراعي مصالح الفتاة في التزويج إذا لم يوجد لها ولي وتأكيداً على أن الوصاية من أسباب الولاية حيث نصت المادة الخامسة والسبعون من قانون الاحوال الشخصية العراقي: (الإيصاء إقامة الشخص غيره لينظر فيما أوصى به بعد وفاته).^١

حيث أشارت المادة أعلاه إلى دور الوصاية كأحد الاسباب في الولاية ومدى إمكانية الوصي في ادارة شؤون الموصي بعد وفاته، وبذلك يكون القانون العراقي قد حدد أسباب الولاية وهي القرابة والوصاية والإمامة اي ولاية القاضي لمن لا يوجد لها ولي وبذلك يكون القانون العراقي قد انسجم مع الفقه الإسلامي وتحديدًا مع المذهب الإمامي والمالكي والحنبلي الذين قالوا إن أقوى أسباب الولاية هي القرابة والوصاية والإمامة ولم ينسجم مع المذاهب الأخرى في هذه المسألة مراعات منه لمصلحة الصغيرة في التزويج.

٤-٢. شروط الولاية لمراعات مصلحة الصغيرة

سيتطرق في هذا المبحث إلى أسباب الولاية في الفقه الإسلامي ومن ثم دراستها في القانون العراقي وبيان مدى انسجامهما في هذه المسألة.

٤-٢-١. شروط الولاية في الفقه الإسلامي

اشتراط علماء الشريعة الإسلامية في الولي توافر بعض الشروط اللازمة لتمكنه من القيام بأمور الولاية على نفسه وغيره، حيث إن المقصود بشروط الولي هي صفات ذلك الشخص الذي تمنح له صلاحية الولاية، والولي كما عرفه ابن عرفة: هو من له على المرأة ملك أو أبوة أو يكون من العصبية النسبية أو وصي أو كافل أو من ذوي السلطنة أو من ذوي الإسلام،^٢ حيث إن الولي في الزواج هو البالغ، والعاقل، والوارث، وبذلك يخرج الصبي، والمعتوه، والعبد، والكافر عن ولاية المسلمة،^٣ حيث إن فقهاء الشريعة الإسلامية اتفقوا في بعض الشروط واختلفوا في البعض الآخر، حيث ينقسم البحث على قسمين من الشروط، قسم اتفق الفقهاء أجمع على وجودها كشرط أساسي في الولاية، والقسم الآخر اختلفوا في ثبوتها كشرط من شروط الولاية.

١. المادة: ٧٥ من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩.

٢. ميارة الفاسي، شرح ميارة: ج ١، ص ١٦١

٣. ابن الهمام، شرح فتح القدير: ج ٣، ص ٢٥٥

٤-٢-١-١. الشروط المتفق عليها

١. الإسلام:

اذ يشترط في الولي أن يكون مسلماً ومتحدداً بالدين مع المولى عليه، فان كان المولى عليه مسلماً لا بد من ان يكون المولى مسلماً ايضاً، حيث لا يجوز ولاية الكافر على المسلم.^١

وقيل أيضاً ان الولي هو ولي المسلمة إجمالاً، ولهذا اتفق العلماء على وجوب الإتحاد في الدين بين الولي والمولى عليه كشرط اساسي في الولاية.^٢

حيث نقل ابن المنذر عن أهل العلم بالإجماع على أنه لا يتولى الكافر ولاية الزواج على وليته إذا كانت مسلمة،^٣ وعليه فلا تصح ولاية الكافر على المسلمة.

حيث إن الاختلاف في الدين يبطل ولاية التزويج مثل قطع التوارث لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾،^٤ وقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾،^٥ لأن الإسلام يعملوا ولا يعلا عليه، حيث إن الولاية مبنية على التعب في الأثر حيث لا تورث مع اختلاف الدين، ولما كانت ولاية الكافر على المسلم اذلال للآخر.^٦

إذ يخشى من الكافر ان يحول المسلم من الإسلام إلى دين الكفر،^٧ لذلك أجمع الفقهاء على اشتراط الإسلام كشرط اساسي لثبوت الولاية،^٨ كم منع الإمامية ولاية الكافر على المسلم وأجازوا ولاية المسلم على الكافر،^٩ ولأن الله سبحانه وتعالى قد قطع الولاية بالدين.

حيث أجازوا ولاية الكافر على الكافر حتى وإن اختلف دينهما،^{١٠} لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ

١. سمارة، احكام واثار الزواج: ص ٩٩

٢. النفراوي، الفواكه الدواني: ج ٢، ص ٧

٣. ابن قدامة، المغني والشرح الكبير: ج ٧، ص ٢٤٥

٤. النساء: ٤١

٥. النساء: ١٤٤

٦. الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن: ج ٢، ص ٢٧٣

٧. الزليعي، الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٢، ص ٥١١

٨. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ج ٢، ص ٥٠١

٩. البهوتي، كشف القناع على متن الاقتناع: ج ٥، ص ٦٣

١٠. الموسوي، تلخيص المرام في معرفة الاحكام: ج ٢، ص ٢٤٤



بَعْضٍ^١، ونلاحظ أهمية هذا الشرط في الولاية، لأنها ولاية خاصة، أما في الولاية العامة فلا يشترط اتحاد الدين بين المولى والمولى عليه، حيث لا يشترط اتحاد الدين مع القاضي، لأن القاضي ولاية عامه.^٢

٢. البلوغ:

إذ اشترط الفقهاء على من يكون ولياً أن يكون بالغاً، إذ لا تكون الولاية للصبي، لأنه غير مؤهل لولاية غيره، لذلك الولاية مرهونة بالقدرة على تسديد أمور المولى عليه بشكل صحيح، حيث ذلك يمكن تحقيقه باكتمال العقل والرأي الراجح حيث هما منعدمان عند الشخص غير البالغ، حيث انه أساساً غير مكلف وهو بحاجة إلى ولي ينظر بأموره ومراعاتها،^٣ حيث إن الهدف الأساسي من الولاية هو رعاية المولى عليه ومراعاة مصلحته، حيث يستوجب أن يكون الولي بالغاً،^٤ حيث ذهب إلى هذا القول فقهاء الإمامية والحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة أي اجماع المذاهب.^٥

حيث ينظرون الفقهاء إلى هذا الشرط على اعتبار أن المولى يجب أن يتميز بحسن النظر والكفاءة لمصلحة المولى عليه سواء كان سبب الولاية صغيراً أو نحوه.^٦

وفي النتيجة لاختلاف بين المذاهب الإسلامية في ذلك استدلالاً بقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «رفع القلم عن ثلاث.... وعن الصبي حتى يحتلم».^٧

٣. العقل:

اتفق جميع الفقهاء على أن العقل شرط من شروط الولاية إذ لا يجوز أن يكون الولي مجنوناً، لأن الولاية تثبت لعجز الشخص المسؤول عن إدارة شؤونه والنظر لنفسه حيث إن فاقد العقل لا يمكنه إدارة أمور نفسه فلا يستطيع إدارة أمور غيره وذلك لذهاب عقله بجنون أو بكبر.^٨

حيث لا يكفي أن يكون الولي بالغاً وإنما يجب أن يكون عاقلاً،^٩ وقيل إن المجنون لا يمكنه إدارة شؤونه بنفسه فهو يحتاج

١. الانفال: ٧٣

٢. قادر، دور الادارة في احكام الزواج: ص ١٩٢

٣. الكاساني، بدائع الصنائع: ج ٢، ص ٢٣٧-٢٣٩

٤. ابن قدامة، المغني: ج ٤، ص ٥١٣

٥. الموسوي، تلخيص المرام في معرفة الاحكام: ج ٢، ص ٢٤٤

٦. السباعي، شرح الاحوال الشخصية (الزواج وانحلاله): ج ١، ص ١٤١

٧. البهقي، السنن الكبرى: ج ٦، ص ٨٤

٨. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ج ٢، ص ٢٣٩

٩. العقل لغة: هو العلم بصفات الأشياء بحسنها وقبحها وكماها ونقصانها وقيل: الحجر والنهي ورجل عاقل وعقول وقد يأتي بمعنى العلم بخير

إلى من يراه فكيف به أن يعرعى أمور غيره، وأجمع على هذا الشرط فقهاء الإمامية والمالكية والحنابلة والشافعية،^١ حيث إن العقل شرط التكليف إذا فقد العقل فقد التكليف.^٢

وبذلك أجمع الفقهاء على هذا الشرط، لأنه ملازم معه تحقيق الخير للمولى عليه، إذ يلحق بالجنون أيضاً المعتوه حيث إن الفرق بينهما هو الجنون،^٣ حيث يلتحق المعتوه بالجنون من حيث نقص العقل اما لمرض أو لكبر سنه، ولأنه لا يعرف موضع الخض فلا ولاية له أيضاً وأجمع على ذلك مذهب الإمامية وبقية المذاهب الأخرى.^٤

٤. الحرية:

الرق مانع من تولي الولاية، لذلك لا يجوز لعبد ولي عقد التزويج حيث إن العبد لا ولاية له حتى على نفسه فلا ولاية له على غيره من باب أولى،^٥ وقيل أيضاً يشترط الفقهاء فيمن يكون ولياً على غيره أن يكون حراً،^٦ ولا تثبت الولاية للعبد لأن العبد قد يكون مشغول في أداء الواجبات تجاه مولاه فلا يكون لديه الوقت لإدارة شؤون غيره.^٧ حيث إن العبد ليس له ولاية على الغير، لأنه هو أساساً مملوك للغيره، وعلى كل حال لا ينبغي الوقوف على هذا السبب كثيراً وذلك لاحتمال زوال نظام العبودية.^٨

٥. الرشد:

اتفق جميعهم على أن الولي في التزويج يجب أن يكون رشيداً، ويقصد بالرشد هنا معرفة الكفو ومعرفة مصالح الزواج لا حفظ المال.^٩

الخيزين أو شر الشرين. الرازي، مختار الصحاح: ص ٣١١

١. المحقق الحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ص ٥١٨

٢. الخطيب، والكبيسي، والسامرائي، شرح قانون الاحوال الشخصية: ص ٥٥

٣. التكروري، شرح الاحوال الشخصية: ص ٧٥

٤. ابن عابدين، حاشية رد المختار شرح تنوير الابصار: ج ٣، ص ٦٣

٥. ابن قدامة، المغني والشرح الكبير: ج ٧، ص ٤٢٥

٦. ابن عابدين، حاشية رد المختار شرح تنوير الابصار: ج ٣، ص ٦٠

٧. الحرية لغة: الحر ضد العبد والحرّة ضد الأمة وحر العبد يحر حراراً بالفتح أي العتق وحر الرجل يحر حرية بالضم. الرازي، مختار الصحاح:

ص ١٠٤

٨. بدران، الفقه المقارن للاحوال الشخصية بين المذاهب الاربعة السنية والجعفرية والقانون: ص ٤١

٩. ابن نجيم، البحر الرائق: ج ٨، ص ٩١



٤-٢-١-٢. ثانيا: الشروط المختلفة عليها:

١. الذكورة:

اتفقت جميع المذاهب على ثبوت الولاية للرجل البالغ والعقل كما واتفقوا على جواز الولاية للحاكم الشرعي اذا فيه الشروط المعتبرة للولاية، حيث إن إذا رضيت به المرأة البالغة العاقلة يكون العقد صحيحا، واختلفوا فيما اذا باشرت المرأة عقدها بنفسها او اوكل امرأة غيرها لتباشر لها أمورها الى مذهبين.^١

الاول: إن الذكورة شرط في من تولى عقد الزواج، وان المرأة لا تملك تزويج نفسها لا بأذن ولا بدون إذن، حيث إن الزواج لا ينعقد بعبارتها سواء الايجاب أو القبول لأنه لا يجوز، حيث ليس من محاسن العادات دخولها فيه بسبب الحياء حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^٢، وأيضا لا تستطيع تزويج غيرها لا بولاية ولا بدونها، واختلفوا أيضاً حول أن المرأة قاصرة في تصرفاتها حيث تثبت الولاية عليها بسبب قصورها فكيف بما أن تكون ولية على غيرها من باب اولى،^٣ وعلى هذا الرأي ذهب فقهاء الإمامية،^٤ والمالكية،^٥ والشافعية،^٦ والحنابلة،^٧ فلا تصح عندهم الولاية للمرأة لانها لا عبارة لها عندهم.^٨

الثاني: ان المرأة إذا كانت بالغة وراشدة وكان الزوج كفاء لها الحق في تزويج نفسها وغيرها بالوكالة، حيث اختلف معهم الحنفية حيث قالوا أن الذكورة ليست شرطا من شروط الولاية وذلك بناء على مذهب ابي حنيفة النعمان، والسبب عندهم أن الولاية بعد العصابات تنتقل إلى الأقارب رجالا ونساء.^٩

حيث لم يأخذوا بأدلة الجمهور مؤيدين مذهبوا اليه بما رواه ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «الأيّم أحق بنفسها من وليها والبكر تستاذن في نفسها وأذنها صحتها».^{١٠}

١. ابن رشد، بداية المجتهد: ج ٢، ص ٨.

٢. النساء: ٣٤.

٣. امام، الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي: ص ١٠٩.

٤. الحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ص ٥١٥.

٥. بدران، الفقه المقارن للاحوال الشخصية: ص ١٤٢.

٦. الخطيب، مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج: ج ٣، ص ١٥٤.

٧. الخطيب، مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج: ج ٣، ص ١٥٥.

٨. عبد الكريم، احكام الولاية في الزواج: ص ٢٣١.

٩. حسين، احكام الزواج في الشريعة الإسلامية: ص ١٧١.

١٠. ابن حنبل، مسند احمد: ح ١٨٨٨، ج ٣، ص ٣٧٧.

كما ذكروا إن لم يأت نص شرعي صريح وظاهر في اشتراط الولاية في مسألة الذكورة والأنثى وعدم اشتراطهما اطلاقاً والآيات والنصوص التي قد جرت العادة في أن يحتجوا بها هي مجرد أدلة محتملة.^١

٢. العدالة:

وتعني الاستقامة والسلامة في الخلق ومضمونها أيضاً أداء الفرائض واجتناب كبائر المعاصي مثل الزنا والخمر وعقوق الوالدين، وعدم الاصرار على ارتكاب صغائر الذنوب.

وقد عرفها فقهاء الشافعية بأنها: إرادة في النفس تمنع الشخص من ارتكاب الذنوب من رذائل وما شابه.^٢ حيث الزواج لا ينعقد عنهم بولي غير صالح وفاسد مستندين في ذلك إلى قول ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لأنكاح الـ بولي مرشد»^٣ حيث قال الشافعي المقصود من المرشد هو العدل.^٤

والعدالة في ولي التزويج هي محل اختلاف بين الفقهاء فقد اختلفوا في اشتراطها على مذهبين: الأول: إنها شرط من شروط الولي حتى وإن كانت غير ظاهرة يكفي منه أن يكون مستور الحال حيث إن المراد من العدالة هو عدم فسق الولي،^٥ وهذا مذهب إليه الشافعية،^٦ والحنابلة.^٧

الثاني: إنه لا يشترطون العدالة في الولي على الزوج وهذا مذهب إليه الإمامية والحنفية والمالكية والقسم الآخر من الحنابلة، حيث قالوا إن أساسها هي القرابة والشفقة ورعاية المصلحة.^٨

حيث استدلو القائلين بهذا القول بقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾^٩ حيث إن المفهوم من الولاية غير موجود فيها يشير إلى اشتراط أن يكون الولي عادلاً فإن الله تعالى يخاطب الأولياء دون أن يفصل بين ولي عادل وبين ولي فاسق.^{١٠}

١. ابن رشد، بداية المجتهد: ج ٢، ص ٩.

٢. الشربيني، مغني المحتاج: ج ٣، ص ١٤٧.

٣. البهقي، سنن البهقي الكبير: ح ١٣٦٥٠، ج ٧، ص ١٨٢.

٤. الشربيني، مغني المحتاج: ج ٣، ص ١٥٥.

٥. الشربيني، مني المحتاج: ج ٣، ص ١٥٥.

٦. الشربيني، الاقتناع: ج ٢، ص ٤١٠.

٧. ابن قدامة، المغني والشرح الكبير: ج ٧، ص ٤٢٦.

٨. الطوسي، المبسوط في فقه الإمامية: ج ٤، ص ١٦٣.

٩. النور: ٣٢.

١٠. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائط، ج ٢، ص ٥١٠.



كما استدلل اصحاب هذا القول بقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «زوجوا بناتكم من الأكفاء»،^١ حيث ليس في الحديث ما يدل أو يشير إلى العدالة.^٢

الرأي الراجح: بعد عرض آراء المذاهب الإسلامية وأدلتهم نرى أن المذاهب جميعها اتفقت على أن من الشروط الواجب توفرها في الولي هي: (الإسلام، والبلوغ، والعقل، والرشد، والحرية) والي بزوال واحدة منها تنتقل الولاية من الشخص الفاقد لأحدها إلى الشخص الذي يليه في الولاية حيث أنها محل اتفاق جميع الفقهاء وذلك مراعات مصلحة الصغيرة في التزويج. وأما عن الشروط المختلف عليها فهي الذكورة والعدالة: حيث الاختلاف في مسألة العدالة نرى ان الرأي الراجح هو مذهب اليه الإمامية والحنفية والمالكية والقسم الثاني من الحنابلة.

حيث قالوا بعدم اشتراط العدالة في ولي التزويج، حيث إن العدالة وحدها ليست بشيء مقابل الشفقة ورعاية المصلحة، حيث إن الولاية تستهدف حفظ وصيانة حقوق المولى عليه.

وأما ما يخص الخلاف في مسألة الذكورة: نرى أن الرأي الأرجح هو مذهب إليه جمهور الفقهاء من الإمامية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى اشتراط الذكورة في الولاية، حيث لم يجيزوا الولاية بدونها لأن المرأة قاصرة في إدارة شؤونها فكيف أن تستطيع إدارة شؤون غيرها لذلك لم يجزوا الولاية بدون الذكورة حفاظاً على مصلحة الصغيرة في التزويج.

٤-٢-٢. القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي لمراعات مصلحة الصغيرة

لم يتطرق قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ إلى مسألة الشروط الواجب توفرها في الولي، حيث أنه اكتفى بما ورد في القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ حيث انه أشار إلى بعض الشروط بصورة غير مباشرة حيث نصت المادة رقم (٩٤) منه:^٣

(الصغير والمجنون والمعنونه محجورين لذاتهم) وبموجب هذا النص قد جعل القانون المدني العقل شرطاً لازماً لصحة واستقامة تصرفات الإنسان، حيث لا يستطيع المجنون أن يتولى أمور الولاية لأن الولاية تثبت للمولى عليه لعجزه في النظر في أموره والقيام بها، حيث إن المجنون لا عقل له ولا يمكنه إدارة شؤونه ومراعاة مصالحه حيث لا يمكن ان يكون ولياً من باب أولى. باب أولى كما وجعل القانون المدني العراقي البلوغ شرطاً ليكون الشخص مؤهلاً في إدارة شؤونه وشؤون غيره والنظر فيها كما يعد البلوغ شرطاً في صحة إدارة الامور المالية وغيرها.

أذ حدد القانون المدني العراقي أن البلوغ والرشد بسن الثمانية عشرة سنة كاملة هذا ما نصته المادة (١٠٦) من القانون

١. يوسف، احكام الاحوال الشخصية في الفقه الإسلامي: ص ١٥٦

٢. ادريس، حكم ولاية الفاسق (بحث فقهي مقارنة): ص ٨٦

٣. المادة رقم ٩٤ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

المديني العراقي: ^١

(سن الرشد هي ثمانية عشرة سنة كاملة)، وبحسب هذا النص لا يجوز للصغير غير البالغ ان يكون وليا، وأما المقدرة على إدارة شؤون الولاية من ناحية المرض وتقدم العمر فهذا متروك لرأي القاضي وتقديره، لأن المشرع العراقي لم ينص على هذه الفقرة.

وأما عن شرط العدالة عبر عنها القانون العراقي بالأمانة فقال يجب أن يكون الشخص معروفا بنزاهته وحسن أخلاقه حيث هذا ما يمكننا استنتاجه من قرارات القضاء العراقي بهذا الخصوص حيث إن قضت محكمة التمييز العراقي بهذا الصدد في قرارها «البنيت الباكر الشابة ملزمة في السكن مع أبيها ان كان مؤمونا».^٢

ويقصد بالأمانة العدالة حيث نص قرار آخر يقول: «إصرار الأب على معاقرة الخمر والمجاهرة بشربها نقص في ولايته الشرعية وإخلال في شرط الأمانة».^٣

وبذلك يكون القانون العراقي قد أشار إلى بعض شروط الولاية بصورة غير مباشرة ضمن فقرات القانون المدني العراقي وقرارات محكمة التمييز العراقيه وبذلك يكون قد أشار إلى شرط البلوغ والعقل والعدالة ويكون بذلك قد انسجم مع الفقه الإسلامي في ما اتفقت عليه المذاهب أجمع ومنها البلوغ والعقل واختلف مع بعضها في مسألة اشتراط العدالة وهو مذهب إليه الإمامية والحنفية والمالكية وقسم من الحنابلة. وانسجم مع مذهب الشافعية والقسم الآخر من مذهب الحنابلة في مسألة اشتراط العدالة في ثبوت الولاية مرات منه لتحقيق مصلحة الصغيرة في التزويج.

٤-٣. دور الولي في رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة

سألتطرق في هذا المبحث إلى الولي ودوره في رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي ومن ثم دراسة في القانون العراقي وبيان مدى انسجامهما في هذه المسألة.

٤-٣-١. دور الولي في رعاية المصلحة في تزويج الصغيرة في الفقه الإسلامي

تكمن مضامين مصلحة الصغيرة في التزويج من خلال وجود الولي ودوره في رعاية تلك المصلحة لما يملكه من الشفقة والرحمة والأبوة، إذ سنتطرق إلى ماهو الولي في اللغة والشرع والحكمة من مشروعياته وحقوق وواجبات الولي ودوره والحكمة من وجوده في عقد الزواج؟

١. المادة (١٠٦) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

٢. القرار رقم ٦٩/٥٤٧ تاريخه ١٧/٨/١٩٦٩، قضاء محكمة التمييز العراق: مجلد السادس، ١٩٦٩

٣. القرار رقم (١٤٠٣) / شرعية / ٧٠ تاريخه ٩/١٢/١٩٧٠، النشرة القضائية: ص ٤



٤-٣-١-١. اولا: الولي

الولي: لغة: القرب والدنو.^١

يقال: تباعد يعد ولي، أي: قرب،^٢ وكل ما يليك: أي: مما يقاربك،^٣ والولي: الصديق والنصير،^٤ وهو ضد العدو،^٥ ومن باب المولى، المعتق، والصاحب، والحليف، والقريب، وابن العم، والجار، والشريك... كل هؤلاء من الولي وهو أقرب،^٦ وتولى عنه وأعرض،^٧ وكل من ولي أمر آخر فهو وليه،^٨ فلان أولى بكذا، أي أخرى به وأجدر،^٩ وايضا الولي: المطر الذي يكون بعد الوسمي.^{١٠}

وولي المرأة: يلي عقد النكاح عليها ولا يدعها تستبد بعقد النكاح دونه.^{١١}

وهو الولي العاقل البالغ الوارث،^{١٢} فخرج من هذا التعريف الصبي والوصي،^{١٣} والولي في أصول الدين هو: العارف بالله تعالى وباسمائه وصفاته حسبما يمكن المواظب على الطاعات، والمجتنب عن المعاصي، وغير المنهك في الشهوات واللذات^{١٤} والولي عند الإمامية: هو الشخص القادر على إنشاء عقد الزواج ويستقل في ذلك الأب والجد ووصيهما بولاية التزويج.^{١٥} الولي عند المالكية: هو من يتولى عقد الزواج نيابة عن الزوجة لانه أبوها أو وصيا من ابوها أو كافلا لها أو من العصابة

١. الفروزابادي، القاموس المحيط: ج ٤، ص ٤٠١

٢. الرازي، مختار الصحاح: ص ٧٣٦. وابن فارس، معجم المقاييس في اللغة: ص ١١٠٤

٣. الزنجاني، تهذيب الصحاح: ص ١٠٨٩

٤. الفيروز ابادي، القاموس المحيط: ج ٤، ص ٤٠١

٥. الرازي، مختار الصحاح: ص ٧٣٦

٦. الفيروزابادي، القاموس المحيط: ج ٤، ص ٤٠١

٧. الزنجاني، تهذيب الصحاح: ج ٣، ص ١٠٩٠

٨. ابن زفارس، معجم المقاييس في اللغة: ص ١١٠٤

٩. الرازي، مختار الصحاح: ص ٧٣٧

١٠. الفراهيدي، العين: ج ٨، ص ٣٦٥

١١. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز: ص ٦٨٢

١٢. ابن عابدين، حاشية رد المختار على در المختار: ج ٣، ص ٥٤

١٣. ابن عابدين، حاشية رد المختار على در المختار: ج ٣، ص ٥٤

١٤. ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ٣، ص ١١٧

١٥. العاملي، نهاية المرام في شرح مختصر شرائع الإسلام: ص ٦٢

القرية أومن عامة المسلمين، أو حاكما.^١

الولي عند الشافعية: إن ولي المرأة في التزويج هم العصبه، حيث إن الولاية في التزويج تثبت لدفع العار عن النسب، حيث إن النسب يثبت للعصبات لذلك السبب.^٢

الولي عند الحنابلة: قالوا انه الأب، لأنه أحق الناس بتزويج المرأة الحرة ابوها، لأن من أشفق عصباتها.^٣

٤-٣-١-٢. ثانياً: الحكمة من مشروعية الولاية في التزويج

إن الحكمة من مشروعية الولاية تنبثق من الأهمية البالغة من عقد الزواج حيث اسمها الشارع بالميثاق الغليظ، الذي يؤدي إلى المقاصد والقيم السامية التي قد وجد من أجلها من حفظ الدين والنسل والعقل.

وقد شرع الله سبحانه الزواج حفاظاً على بقاء النسل وديمومة البشرية حيث هو رابطة يستلزم وجودها في كل زمان، حيث إن الصغار لا يملكون الرأي السديد ولا القدرة على التمييز بين الكفؤ وغيره.^٤

فجعل الله عزوجل أولياء عليهم وإعطاؤهم حق تزويجهم إحرازاً لمصلحتهم وجعلها ملزمة أو مجبره إذا كان الولي هو الأب أو الجد، حيث إن شفقتهم ورأفتهم هي دافعة قوية لرعاية مصالحهم في التزويج حيث جعلت الولاية قاصرة حتى يكون لهم الخيار بعد البلوغ إذا كان الزواج لغير مصلحتهم، إذ حث الفقه الإسلامي بالصغار وإصلاحهم والقيم بأمور زواجهم ونعم ماعمل، حيث هم قوام الأمة في المستقبل فلم يهملهم ويتركهم يتخبطون في قراراتهم غير الصائبة ويسيروا على غير نهج يادي بهم إلى الرذيلة فيعثون في الارض فساداً ويكونوا شر مكاناً.

لذلك تصدى الفقه الإسلامي وقرر جعل الولاية وقرر احكامها وجعل للأولياء أو صيأ حتى يقوموا بأمور اولادهم بما هو صالح لهم وقد أجاز لهم الشارع الإسلامي المقدس التزويج تحصيلاً منهم للكفء، وإن كان لم يوافقوا أو كان الزوج غير مناسباً بالنسبة للفتاة جعل لهم مخرجاً وهو خيار البلوغ فسبحان الله كان بعباده رؤوفاً رحيماً.^٥

حيث سنتطرق إلى حقوق الولي وواجباته ودوره والحكمة من وجوده في عقد الزواج.

١. الغرياني، مدونة الفقه المالكي وأدلته: ج ٢، ص ٥٥٦

٢. الخطيب، مغني المحتاج مع المنهاج: ج ٣، ص ١٥١

٣. ابن قدامة، المغني: ج ٦، ص ٤٥٦

٤. ابو سنينة، الولاية في نكاح في الشريعة الإسلامية: ص ٦٣ و ٦٤

٥. ابو سنينة، الولاية في نكاح في الشريعة الإسلامية: ص ٦٣ و ٦٤



٤-٣-١-٣. ثالثاً: حقوق الولي

١. له الحق في اختيار الزوج الكفو للفتاة التي تحت ولايته إذا كانت هناك مصلحة للولي وموليته، أما بالنسبة للمولى عليها وهي الصغيرة مثلاً فتحصيل الزوج الكفو لأن الظفر به لا يكون سهلاً دائماً، لأن الكفو يكون عزيزاً، حيث الزوج الكفو ضروري جداً في التزويج وذلك لتحقيق مقاصد الزواج حيث به ينجح الزواج وتديم الحياة الزوجية واستقرارها واستمرارها، حيث إن تحصيل الكفو يكون عن طريق وجود الولي ودوره وذلك لصغر المولى عليها. وحتى المرأة البالغة فيما يقولون بإذن الولي حيث لا بد منه لأن الولي أقدر على إحراز ومعرفة الكفو أكثر من البنت حتى وإن كانت بالغة.^١

٢. إما أن الولي يرى مصلحة نفسه في تغيير الحقوق له، لأن الزواج حقيقته لا يرتبط بالزوجين فقط؛ بل يتعدى إلى أكثر من ذلك ليشمل الأهل والعائلة والأقارب بشكل عام، لذلك من مصالح الولي أن يكون الزوج ذات سمعة مرضية وكفاء للزواج وهذا يدفع الولي على بذل الجهد الصادق لمعرفة الصالح لموليته، فبذلك يكون من حقوقه اختيار الزوج الكفو المناسب لمن هي تحت ولايته.^٢

وبناء على ماتقدم فمن حق الولي أن يختار الزوج الذي يراه كفأ لمن هي تحت ولايته، وبذلك بحسب الصلاحية التي اكتسبها من تلك الولاية ان يعارض الزواج حتى وإن من المرأة الراشدة إذا زوجت نفسها بالرجل الغير بكفو، لأن في ذلك إساءة للمرأة وللعائلة وللأقارب وللأوياء بشكل عام.

٤-٣-١-٤. رابعاً: واجبات الولي

مثل ما للولي حقوق فإن عليه واجبات أيضاً تجاه المولى عليها والتي هي تأدي إلى ملحة الطرفين:

١. على الولي أن يقوم بتزويج موليته لمن هو مسلم ذو دين وخلق وليس لمن هو صاحب مال كثير أو يمتلك جاهاً أو سلطاناً كما نراه في وقتنا الحاضر.

حيث حدد رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وآله مواصفات الزوج الذي نختاره لبناتنا وأخواتنا، حيث شملها في حسن الدين والخلق وقد حذر الرسول الكريم من العمل بذلك الشيء وقد أشار الى أن الولي إذا لم يزوج موليته الى ذي الخلق والدين يخلف ذلك فتن كبيرة وفساد المجتمع.^٣

٢. عرض الولي موليته على الناس أهل الخير والاصلاح وذوي الدين الصادق فهذا ما حث عليه المسلمون وقد روى ذلك التابعون وأهل العلم، وإن الناس الفاهمين المدركين الذين يرون أن يخطبوا الشباب الصالح لبناتهم حتى يطمأنوا على ذلك

١. ابو سنينة، الولاية في نكاح في الشريعة الإسلامية: ص ٣٣٠ و ٣٣١

٢. ابو سنينة، الولاية في نكاح في الشريعة الإسلامية: ص ٣٣٠ و ٣٣١

٣. ابو سنينة، الولاية في نكاح في الشريعة الإسلامية: ص ٣٣١ و ٣٣٢

الزواج وهذا من واجباتهم.

ولربما نرى أن هذا الكلام فيه نوع من الاستغراب في وقتنا الحاضر لكن ذلك مايعمل عليه ذوو الإسلام والعقل إدراكا منهم لمصالح بناتهم في التزويج وهو جائز وليس من الواجبات.^١

١- أن يختار المولى لموليته زوجا ذا خلقه، حسنة لأن الشرع الإسلامي كما اهتم بالخلق والدين اهتم أيضاً بالخلقة ولم يغفل عن الجانب الشكلي أيضاً، فقد دعا الإسلام الولي أن يزوج لوليته زوجا ذا خلق حسن، لأن النساء تحب مايجب الرجال فيها.

حيث قال ابن الجوزي: يستحب لمن يريد أن يزوج ابنته أن يختار لها زوجا حسن الصورة، لأن المرأة تحب مايجب الرجال فيها وجاء في كشف القناع قوله: وتنظر المرأة إلى الرجل إذا عزمت على نكاحه لأنه يعجبها منه مايعجبه منها، ثم قال يستحب للولي لوليته عند التزويج أن يختار لها زوجا شابا حسن المنظر وإن لايزوجها من دميما، حيث إذا زوجها الدميم كرهت وقتها وحياتها ودعت ربها فيه.^٢

ومما تجدر الإشارة اليه أنه لايقصد الشاب الوسيم والجميل وإنما المقصود ان يكون شكله مقبولا وكم من يبدي عليهم منظر الجمال ولكن يحملون في داخلهم روحا جميلة واخلاق سامية.

٣. ان يكون الزوجان متقاربين في السن حيث لا يوجد نص يحرم الزواج بالأكبر سنا ولكن التقارب في السن من الأمور الهامة في الزواج واستقراره وصون الحياة الزوجية، حيث إن الأصح في الحكم من النواحي الفقهية حيث إن على الولي تقييد المباح لمصلحة موليته وذلك من باب السياسات الشرعية حيث جاء في كشف القناع ومن التفضيل ألا يتزوج الشيخ الصبية.^٣

٤. الإسراع من قبل الولي في تزويج موليته إذا بلغت وذلك خوفا عليها من الوقوع في الفساد وهذا مرهون بالمصلحة وعملا بالنصوص الواردة في هذا الشأن والتي تحث على تزويج البنت إذا بلغت، وقد افرد ابن الجوزي بابا في كتابه احكام النساء سماه في الأمر تزويج البنت إذا بلغت.^٤

ويستدل بذلك من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.^٥

١. ابو سنينة، الولاية في نكاح في الشريعة الإسلامية: ص ٣٣٣ و ٣٣٤

٢. ابو سنينة، الولاية في نكاح في الشريعة الإسلامية: ص ٣٣٥ و ٣٣٦

٣. ابو سنينة، الولاية في نكاح في الشريعة الإسلامية: ص ٣٣٥ و ٣٣٦

٤. ابو سنينة، الولاية في نكاح في الشريعة الإسلامية: ص ٣٣٥ و ٣٣٦

٥. النور: ٣٢



خامسا: دور الولي والحكمة من وجوده في عقد الزواج.

- ١- وجود الولي يوسع من دائرة الشورى، إذ تساعد المرأة في اختيار الزوج المناسب، وإن مشاوره المرأة لوليها لا ينافي مواظمتها، فهي قبل أن تكون مواطنة ضمن الشعب فهي فرد من أسرة.
- ٢- رفع مكانة المرأة في المجتمع حيث أنها عندما تجعل وليا ممثلا عنها تشعر بعزتها ومكانتها في المجتمع.^١
- ٣- حتى يطمئن الآباء على بناتهم وضمان حقوقهن في التزويج حيث هن يضمن تلك الأمانة التي وضعها بناتهم في عاتقهم.
- ٤- حتى لا يمكن تلاعب السفلة والفسقة في بنات الناس وأخذ حقوقهم من خلال التزويج عن طريق ابعاد الولي حيث إذا كان الزواج بدون ولي تكون حينها وفرة كبيرة للفسقة في التلاعب ببنات الناس فحدد ذلك بوجود الولي حيث إذا كان الولي موجودا في التزويج لا تحدث مثل هذه الحالات نهائيا.^٢
- ٥- صيانة المرأة حيث يشعر الولي برعونيته وميولها إلى الرجال حيث إن الحياء يمنعها من ذلك حيث تم صيانة المرأة من خلال دور والعمل على ماهو بصالحها.
- ٦- ان الرجال اعلم واعرف بالبحث عن شؤون الرجال، حيث إن المرأة لو تركت وحدها لاتستطيع البحث وإحراز الزوج الكفو وهل هو صالح لها أم لا ولا يحرز ماهو بصالحها إلا بوجود الولي فهو يفهم على الرجال ويبحث عنهم.^٣
- ٧- إن ارتباط المرأة بالرجل ليس شأننا خاصا بها وإنما يخص العائلة والأقارب بالكامل حيث توجد شبكة من العلاقات للأب والأخوة والأقارب يهمهم أن تكون الأسرة التي يرتبطون بها على مستوى عال من الأخلاق والفضل وإن ارتباط ابنتهم بعائلة دون ذلك يقلقهم ويتعبهم ويصيبهم العناء والبلاء، لذلك يكون دور الولي مانعا لوقوع مثل هذه الأمور وستكون الأمور لصالح الفتاة والعائلة والأقارب بشكل عام.
- ٨- إن اشتراط الولي فيه المزيد من الإعلان عن مسألة الزواج حيث إن الشريعة الإسلامية تدعو إلى الإعلان والاشهار في النكاح ولذلك شرع الولي واحضار الشهود وقيام الوليمة.
- ٩- حيث إن من افضال وجود الولاية والولي يمكنه الاطمئنان على أن المرأة قد تزوجت برضاها دون أن يجبرها زوجها ولم تتعرض للإكراه أو التهديد من خلال وجود الولي لا يحدث هكذا أمر.
- ١٠- حيث إن وجود الأولياء تزيد من حماية المرأة حتى بعد الزواج وتعطي إشارات للزوج على أن هذه المرأة لديها أولياء

١. شمس الدين، القانون الاسرة والمقترحات البديلة: ص ٩١

٢. شمس الدين، القانون الاسرة والمقترحات البديلة: ص ٩١

٣. شمس الدين، القانون الاسرة والمقترحات البديلة: ص ٩١

يقفون وراءها وذلك خوفا من تعسف الزوج وظلمه لها.^١

وقد قال الإمامية في دور الولي والمفاسد المترتبة في غيابه:

١- ان البنت الباكر ليست لها خبرة بأمور النكاح لأنها تنك لأول مرة حيث إن من الواضح أن الزواج الدائم شيء هام في حياة جميع الفتيات فلا يمكن لها إحراز موقف حسن غالبا مع مظهر عصرنا من أنواع الغش والتدليس فتقع هذه المسؤولية على عاتق الولي وحسن اختياره ورعايته لمصلحة وليته.^٢

٢- إنها تمر في عمر معرض للهيجان الجنسي وهي في ظل هذا التأثير تعمى وتصم حيث لا يسمح لها أن ترى المحاسن والعيوب كلها، بخلاف رؤية الولي ووجوده حيث أنه يرى مالاتراه ولا تسمعه حيث أنه يحذر حذرا شديدا مما يحل بابنته من المشاكل فلا يقوم إلا على ما فيه خيرها وصالحها.^٣

٣- إنها لو استقلت بأمر زواجها ولم تستأذن وليها وتبين لها بعد ذلك أن الزوج من غير أهل الصلاح فإنها لا تجد من يدافع عنها ويحميها مع شدة حاجتها إليه على اعتبار النساء ضعفاء أمام الرجال غالبا لذلك استئذان ووجود الولي للراشدة من آداب الإسلام حيث إن الولي إذا استأذن فإنه يدافع عنها أشد الدفاع بل ويدافع عنها اقاربها جميعهم ولا سيما انها تحتاج الى أبيها باعتباره ولي في الزواج حينها يكمن دوره في رعاية مصالحها في التزويج.^٤

٤- اضافة إلى جميع ما يقدمه الولي من مصلحة ورعاية لبنته يعتبر الولي عليها صاحب نعمتها ويجب عليها احترامه واخذ مشورته حيث إن استقلالها بأمر الزواج ينافي ذلك في المبدأ.

واستدلوا بذلك بروايات عدة عن أهل البيت عليهم السلام.

في رواية الباب أشارت إلى ما ذكر: ففي رواية عبيد ابن زرارة ورواية علي ان جعفر عليه السلام: «أنت ومالك لا بيك»،^٥

أو: «أنها وأبائها للجد»،^٦ إشارة في ذلك إلى حفظ حريم الأولياء.

وفي قوله عليه السلام في رواية فضل بن عبد الملك: «هو انظر لها».^٧

إشارة إلى أن الولي يحفظ مصالح ابنته أكثر مما تحفضه هي لنفسها.

١. شمس الدين، القانون الاسرة والمقترحات البديلة: ص ٩١ و ٩٢

٢. الشيرازي، انوار الفقاهة في احكام العترة الطاهرة: ص ٢٩٥

٣. الشيرازي، انوار الفقاهة في احكام العترة الطاهرة: ص ٢٩٥

٤. الشيرازي، انوار الفقاهة في احكام العترة الطاهرة: ص ٢٩٥

٥. الحر العاملي، وسائل الشيعة: كتاب التجارة: الحديث: ١

٦. الحر العاملي، وسائل الشيعة: كتاب النكاح: الحديث: ٨

٧. الحر العاملي، وسائل الشيعة: كتاب النكاح: الحديث: ٦



ونستخلص مما تقدم بعد عرض آراء المذاهب الإسلامية وأدلتها نرى إنها اجمعت على أن للولاية والولي دورا كبيرا في رعاية المصلحة للمولى عليها في التزويج سواء كان الولي ابا ام جد ام وصيا ام أحد العصبات على مختلف آراء المذاهب الإسلامية وذلك لمراعات المصلحة للصغيرة من ذلك التزويج .

٤-٣-٢. القانون العراقي وانسجامه مع الفقه الإسلامي لمراعات مصلحة الصغيرة

تطرق القانون العراقي في مسألة الولاية إلى اشتراط الولي لمن طلب الزواج وقد بلغ سن الخامسة عشرة من العمر حيث اشترط القانون العراقي موافقة وليه الشرعي كما نصت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩: ^١

إذا طلب من اكمل الخامسة عشر من العمر الزواج، فاللقاضي أن يأذن به، إذا ثبت له أهليته وقابليته البدنية، بعد موافقة وليه الشرعي، فإذا امتنع الولي طلب منه القاضي منه موافقته خلال فترة يحددها له، فإن لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير باعتبار إذن القاضي بالزواج.

حيث لم يتطرق القانون العراقي في هذه الفقرة بشكل صريح إلى دور الولي ولكن من خلال المعنى أن سبب اشتراط الولي في التزويج هو حتى ينظر في أمر التزويج من حيث تحقق المصلحة وثبوتها لما يملك من الرشد والرأفة والشفقة بولية، حيث إن القانون العراقي لم يشترط اذن الولي في من طلب الزواج وقد بلغ سن الرشد البالغ ثمان عشرة سنة كما ذكر في المادة السابعة من قانون الأحوال الشخصية العراقي سابقا لما يملك من الرشد لتسيير أموره بدون أذن أحد حيث إن اشتراط الولي لما يلعب من دور هام في التزويج حيث حدد القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ الأولياء في المادة (١٠٢): (ولي الصغير هو أبوه ثم وصي أبيه ثم جد الصحيح أو الوصي الذي نصبته المحكمة). ^٢

حيث أفادت هذه المادة إلى الأولياء وقربهم ومدى وجود الشفقة والرحمة فيهم حتى يقوموا بدورهم في رعاية المصلحة من هذا التزويج حيث إن الهدف من فقرات القانون أعلاه تدعو إلى الدور الكبير الذي يلعبه الولي في مراعاة المصلحة وإدارة شؤون ولاية وإحراز الأفضل والأصلح لهم، حيث إن القانون العراقي أشاد بدور الولي الايجابي ومكانته الهامة في التزويج حيث لولا وجود الولي ومدى حرصه لضاع مستقبل الكثير من الفتيات نتيجة عدم ادراك واحراز الزوج المناسب لديمومة زواجها واستقراره وبذلك يكون القانون العراقي قد انسجم مع الفقه الإسلامي بشكل كامل في دور الولي في رعاية المصلحة وإحرازها للصغيرة.

١. الفقرة (١) من المادة (٨) من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته

٢. المادة: (١٠٢) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده ومننه تتم الصالحات، وأفضل الصلاة والسلام على سيد الكائنات وأعلمها الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله. بعد فضل الله وعونه تم إنجاز هذه الرسالة: وقد توصلت من خلالها إلى العديد من النتائج والتوصيات وهي على النحو التالي.

٥-١. النتائج

١. ان تزويج الصغيرة أمر جائز ومشروع حيث لا يمكن لأحد القول ببطالانه لثبوته بالكتاب والسنة والروايات ولكن يجب حصره في اضيق الحدود ويكون مرهونا بتحقيق المصلحة للصغيرة .
٢. إن تحديد سن معين للزواج متفق عليه ومشرع في الفقه الإسلامي والقانون العراقي حفاظا على مصلحة الصغيرة في التزويج.
٣. إن تحديد سن معين للزواج ليس بالأمر الجديد أو يخالف الفقه شرعا وإنما هو ثابت في الفقه الإسلامي حيث نص عليه القانون كان بمثابة تقنين لحكم فقهي وشرعي حفاظا على مصلحة الصغيرة غي التزويج.
٤. إن سن البلوغ لا يمكن أن يكون ثابتا من خلال العلامات الطبيعية وذلك بسبب التفاوت بين بلد وآخر لذلك كان لابد من وجود إطار قانوني لتحديد سن معين للتزويج حفاظا ورعية لمصلحة الصغيرة في التزويج.
٥. الصغير والصغيرة لا يستطيع ان يباشر عقد زواجه بنفسه وذلك لصغر سنه وقصور عقله وهذا محل اتفاق المذاهب جميعا لذلك شرع الفقه الاسلامي والقانون العراقي الولاية للصغيرة. حفاظا لمصالحها .
٦. إن الولاية هي سلطة هامة ذات قوة شرعية وقانونية تحول الشخص التصرف في شؤونه وشؤون غيره ولو رغما عنه حسب نوع الولاية المعطاة له الهدف منها مراعاة مصلحة الصغيرة في التزويج .
٧. لا يمكن لأي شخص أن يكون وليا مالم يكن ملما بشروط الولاية المتفق عليها بين المذاهب وذلك لاهمية الولاية لان مصلحة الصغيرة متعلقة تكمن في دور تلك الولاية على الصغيرة.
٨. ان مناط الإيجاب وسببه في ولاية التزويج هو الصغر وليس البكارة حيث إن البالغ البكر لا تجبر على شيء وبذلك

يجب تسليط الضوء على رعاية المصلحة لتلك الصغيرة في التزويج.

٩. عدم ثبوت خيار البلوغ للصغير والصغيرة إذا زوجهم الأب والجد وتوفرت فيه الشروط الواجبة والمرضية للزواج وكان الزواج مرضيا ويثبت لهما إذا زوجهما الأولياء غير الأب والجد وكان الزواج غير مرض حفاضا على المصلحة للصغيرة في التزويج .

١٠. إن الشرع الإسلامي أجاز للولي تقييد المباح إذا كانت هناك مصلحة عامة من باب السياسات الشرعية حيث إن تحديد سن معين للزواج جائز لما فيه من المصالح ودفع المفاسد عن الصغيرة.

١١. كان موقف الفقه الإسلامي والقانون العراقي بجميع شرائعه ونصوص قانونه تصب في جانب الصغيرة ومراعاة مصلحتها وحفظ حقوقها في التزويج.

١٢. إن المقاصد من الفقه الإسلامي والشرعية الإسلامية في مراعاة مصلحة الصغيرة كانت منسجمة مع القانون العراقي حيث يصب هو كذلك إلى المقاصد المناطة نفسها من الفقه الإسلامي.

٥-٢. التوصيات

١. نقترح نشر الوعي الديني والقانوني من خلال عقد ندوات توعية تهدف إلى بيان الزواج واهميه في تكوين أسرة صالحة وديمومتها من خلال حسن الاختيار الناتج من بلوغ الفتاة ودور وليها في التزويج.

٢. نقترح نشر الوعي الديني والثقافي وبيان أهمية ودور الولاية في التزويج وتسليط الضوء على دور الولي والمسؤولية التي تقع على عاتقه من إحراز ماهو الأصلح والأنسب للصغير والصغيرة من هذا التزويج وبيان وإيضاح المفهوم الخاطيء الذي يجول في اذهان الصغار من أن الولاية تسلط وإجبار وتعنيف.

٣. نقترح نشر الثقافة المجتمعية وبيان دور الولي في المشاورة والمداولة مع الفتاة الراشدة للوصول إلى الرأي الأسدد كونها تجربة جديدة عليها كون الرجال يعرفون الرجال وإيضاح الاعتقاد الخاطيء بأن الولي حجر العثرة في طريقها كونها راشدة.

٤. نقترح على الجهات المعنية إلى سن قوانين تجعل التعليم إلزاميا حتى انتهاء مرحلة الإعدادية الذي بدوره يقلل فرص تزويج الفتيات قبل الوصول إلى سن الثامنة عشرة من العمر حيث إن ترك الدراسة يسهم في حدوث ظاهرة التزويج المبكر.

٥. نقترح على الجهات المختصة رفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال توفير فرص العمل المناسبة لهم لأن البطالة والفقر والعوز هو أحد العوامل الرئيسة التي ترغم الآباء على تزويج بناتهم وهن في سن مبكر هربا من تكاليف المعيشة والمتطلبات الخاصة بالفتيات.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

كتب:

١. ابن الجزري، محمد بن احمد. (١٤٣٤هـ-٢٠١٣م). *القوانين الفقهية*. بيروت: دار ابن حزم.
٢. ابن السيدة، علي ابن اسماعيل. (٢٠٠٠م). *المكمل والمحيط الاعظم*. بيروت: دار الكتب العلمية.
٣. ابن الملقن، عمر بن علي بن احمد الانصاري. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). *البدر المنير في تخریج الاحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير*. بيروت: دار الهجرة.
٤. ابن المنذر، ابي بكر محمد بن ابراهيم. (١٤٠٢هـ). *الاجماع*. القاهرة: دار الآثار للنشر والتوزيع.
٥. ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم الاسكندري. (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م). *شرح فتح القدير*. دار الفكر.
٦. ابن انس، مالك ابن انس. (د.ت). *المدة الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية.
٧. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن. (١٤٢٠هـ-١٩٩١م). *مجموعة فتاوي ومقالات متنوعة*. دار القاسم.
٨. ابن بکر، زين بن ابراهيم بن محمد بن محمد. (د.ت). *البحر الرائق شرح كنز الدقائق*. بيروت: دار المعرفة.
٩. ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي بن محمد. (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م). *الاصابة في تمييز الصحابة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٠. ابن حزم، علي بن احمد بن سعيد. (د.ت). *المحلى*. بيروت: دار الفكر.
١١. ابن حنبل، احمد بن محمد بن حنبل الشيباني. (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *مسند أحمد*. بيروت: دار الرسالة.
١٢. ابن رشد الاندلسي، محمد بن احمد بن محمد بن احمد القرطبي. (١٩٩٥م). *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٣. ابن طاهر، الحبيب بن طاهر. (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). *الفقه المالكي وادلته*. بيروت: دار مؤسسة المعارف.

۱۴. ابن عابدين، محمد امين بن عبد العزيز. (۲۰۰۰م). حاشية رد المحتار على الدر المختار. بيروت: دار الفكر.
۱۵. ابن عاشور، محمد بن طاهر. (۱۴۲۷هـ-۲۰۰۶م). مقاصد الشريعة الإسلامية. تونس: دار السجون.
۱۶. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (۱۴۱۵هـ-۱۹۹۴م). معجم المقاييس في اللغة. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
۱۷. ابن قدامة، عبد الله بن احمد بن محمود. (د.ت). المغني. لبنان: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
۱۸. ابن ماجه، الحافظ ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (د.ت). سنن ابن ماجه. بيروت: دار الجليل.
۱۹. ابن مازة، محمود بن احمد بن عبد العزيز. (۱۴۲۴هـ-۲۰۰۳م). المحيط البرهاني في الفقه النعماني. بيروت: دار الكتب العلمية.
۲۰. ابن مغنية، محمد جواد. (۲۰۰۶م). الفقه على المذاهب الخمسة. مؤسسة دار الكتاب الإسلامي.
۲۱. ابن مفلح، ابراهيم بن محمد بن عبد الله. (۱۴۲۳هـ-۲۰۰۳م). المبدع شرح المقنع. الرياض: دار عالم الكتب.
۲۲. ابن منظور، محمد بن مكرم. (۱۴۱۴هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
۲۳. ابن نجيم، زين الدين ابن نجيم. (د.ت). البحر الرائق شرح كنز الدقائق. بيروت: دار الكتاب الإسلامي.
۲۴. ابو الحسن، بن ابطال. (۱۴۲۳هـ-۲۰۰۳م). شرح صحيح البخاري. الرياض: مكتبة الرشيد.
۲۵. ابو الحية، نور الدين. (۱۴۳۶هـ-۲۰۱۵م). فقه الاسرة برؤية مقاصدية. بيروت: دار الانوار للنشر والتوزيع.
۲۶. ابو داود، ابو سلمان بن الاشعث السجستاني الازدي. (د.ت). سنن ابي داود. الرياض: مكتبة المعارف.
۲۷. ابو سنيينة، نضال. (۲۰۱۱م). الولاية في نكاح الشريعة الإسلامية. الاردن: دار الثقافة.
۲۸. ادريس، عبد الفتاح محمود. (۱۹۹۳م). حكم ولاية الفاسق بحث فقهي مقارن. القاهرة: دار النهضة العربية.
۲۹. الاشقر، عمر سلمان. (۱۴۱۸هـ). احكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة. الاردن: دار النفائس.
۳۰. البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن احمد. (۱۳۹۴هـ-۱۹۷۴م). كشف الاسرار على اصول فخر الإسلام. بيروت: دار الكتاب العربي.
۳۱. البخاري، محمد ابن اسماعيل. (۱۴۰۷هـ-۱۹۸۷م). الجامع الصحيح المختصر. بيروت: دار الفكر.
۳۲. البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم. (۱۴۲۱هـ-۲۰۰۱م). الصحيح البخاري. استانبول: دار الفكر للطباعة.
۳۳. بدران، بدران أبو العينين. (د.ت). الفقه المقارن للاحوال الشخصية بين المذاهب الاربعة السنية والجعفرية والقانون. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
۳۴. البغوي، الحسن بن مسعود. (د.ت). معالم التنزيل. بيروت: دار المعرفة.
۳۵. البلخي، نظام الدين. (۱۳۱۰هـ). الفتاوي الهندية. بيروت: دار الفكر.

۳۶. البهوتي، منصور بين يونس بن ادريس. (۱۴۰۲هـ). كشف القناع. بيروت: دار الفكر.
۳۷. البهيقي، احمد بن حسين بن علي. (۱۴۱۴هـ - ۱۹۹۴م). السنن الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية.
۳۸. الجبوري، حسين خلف، (۱۹۷۲). الزواج وبيان احكامه في الشريعة الإسلامية. النجف: مطبعة الأدب.
۳۹. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحسيني. (۱۴۲۱هـ - ۲۰۰۰م). التعريفات. لبنان: دار الكتب العلمية.
۴۰. جماعة من علماء الهند. (د.ت). الفتاوي الهندية. بيروت: دار الفكر.
۴۱. الجواهري، ابو نصر اسماعيل حماد. (۱۴۰۷هـ - ۱۹۸۷م). الصحاح تاج اللغة والصحاح العربية. بيروت: دار العلم.
۴۲. الحر العاملي، محمد بن حسن. (د.ت). وسائل الشيعة. بيروت: دار احياء التراث.
۴۳. حسين، احمد فراج. (۱۹۹۷م). احكام الزواج في الشريعة الإسلامية. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
۴۴. الحصري، احمد الحصري. (د.ت). الولاية والوصاية والطلاق في الفقه الإسلامي. بيروت: دار الجليل.
۴۵. الحنفي، زين الدين بن نجم. (د.ت). البحر الرائق شرح كنز الدقائق. بيروت: دار المعرفة.
۴۶. الخرخشي، ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي. (د.ت). حاشية الخرخشي على مختصر سيد خليل. بيروت: دار الفكر.
۴۷. الخطيب، محمد الشريبي. (۱۹۵۸م). مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج. مصر: مطبعة ومكتبة مصطفى البابلي الحلبي واولاده.
۴۸. الدارمي، ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام. (۱۴۲۳هـ - ۲۰۰۲م). مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي. بيروت: دار ابن حزم.
۴۹. الدسوقي، شمس الدين محمد عرفة. (د.ت). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. بيروت: دار الكتب العربية.
۵۰. الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر. (۱۴۲۱هـ - ۲۰۰۰م). مختار الصحاح. القاهرة: دار الحديث.
۵۱. الرملي، محمد امين بن حمزة بن شهاب الدين. (۱۹۸۴م). نهاية المحتاج في شرح المنهاج. بيروت: دار الفكر.
۵۲. الزبيدي، مرتضى محمد بن محمد بن عبد الرزاق. (۱۹۶۵م). تاج العروس من جواهر القاموس. الكويت: دار الهداية للطباعة والنشر.
۵۳. الزحيلي، وهبة. (د.ت). الفقه الإسلامي وادلته. بيروت: دار الفكر.
۵۴. الزرقا، احمد بن الشيخ محمد. (۱۴۰۹هـ - ۱۹۸۹م). شرح القواعد الفقهية. دمشق: دار القلم.
۵۵. الزرقا، مصطفى احمد. (۱۳۸۷هـ - ۱۹۶۸م). المدخل الفقهي العام. بيروت: دار الفكر.
۵۶. الزركشي، شمس الدين ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد. (۱۴۲۳هـ - ۲۰۰۲م). شرح الزركشي على مختصر

الخرقي. بيروت: دار الكتب.

٥٧. الزليعي، فخر الدين عثمان بن علي. (د.ت). تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. بيروت: دار الكتاب الإسلامي.

٥٨. الزنجاني، محمود بن احمد. (د.ت). تهذيب الصحاح. مصر: دار المعارف.

٥٩. زيدان، عبد الكريم. (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). الفصل في احكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية. بيروت:

مؤسسة الرسالة.

٦٠. الزليعي، فخر الدين عثمان بن علي. (د.ت). كتاب تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلي. بيروت:

دار الكتاب الإسلامي.

٦١. السائيس، محمد علي. (د.ت). تفسيرات الأحكام. مصر: مطبعة محمد علي صبيح.

٦٢. السرخسي، محمد بن احمد بن ابي سهل شمس الامة. (١٤١٤هـ-١٩٩٣م). المبسوط. بيروت: دار المعرفة.

٦٣. سمارة، محمد سمارة. (٢٠٠٨م). احكام واثار الزواج. عمان: دار النشر.

٦٤. الشافعي، ابو العباس احمد بن عمر الديري. (د.ت). احكام الزواج على المذاهب الاربعة. بغداد: مكتبة الشرق

الجديد.

٦٥. الشافعي، محمد ابن ادريس. (١٩٨٠م). الام. بيروت: دار الفكر للطباعة.

٦٦. الشربيني، محمد الخطيب. (١٤٢١هـ-٢٠٠١م). الاقناع في حل الفاظ ابي شعاع. بيروت: دار الفكر.

٦٧. الشرنباصي، رمضان. (٢٠٠٢م). احكام الاسرة في الشريعة الإسلامية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

٦٨. شعبان، زكي الدين. (١٩٦٤م). الزواج والطلاق في الإسلام. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

٦٩. شمس الدين، الشيخ. (٢٠٠٢م). القانون الاسرة والمقترحات البديلة. دار الامة للطباعة والنشر.

٧٠. شهاب، بهجت احمد. (١٩٨٢م). المدخل إلى الخدمة الاجتماعية. العراق: دار الكتب.

٧١. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي. (١٤١٣هـ). مسالك الافهام إلى تنقيح شرائع الإسلام. قم: مؤسسة

المعارف الإسلامية.

٧٢. الشوكاني، محمد بن علي. (د.ت). فتح القدير. بيروت: دار الفكر.

٧٣. الشيرازي، ابراهيم بن يوسف الفيروزابادي. (د.ت). المهذب في فقه الامام الشافعي. مصر: مطبعة عيسى البابلي

وشركائه.

٧٤. الصدر، السيد محمد صادق. (٢٠٠٩م). ماوراء الفقه. دار الاضواء للطباعة والنشر.

٧٥. الطباطبائي، السيد محمد علي. (١٤١٨هـ-١٩٩٨م). الزواج الإسلامي سعادة الدارين. بيروت: دار الاوجام.

٧٦. الطبرسي، ابو علي الفضل بن الحسن. (١٩٩٥م). مجمع البيان في تفسير القرآن. بيروت: مؤسسة الاعلمي

للمطبوعات.

۷۷. الطبري، ابو جعفر بن جرير. (۱۹۹۵م). جامع البيان في تاويل القرآن. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
۷۸. الطوسي، محمد بن الحسن بن علي. (۱۳۶۵هـ). تهذيب الاحكام. طهران: دار الكتب الإسلامية.
۷۹. ----- (۱۴۱۴هـ). المبسوط في فقه الإمامية. طهران: المكتبة المرتضوية لاحياء الاثار

الجعفرية.

۸۰. العاملي، السيد جواد. (۱۴۱۳هـ). نهایة المرام في شرح مختصر شرائع الإسلام. قم: مؤسسة النشر الإسلامية.
۸۱. العسكري، الحسن بن عبد الله. (۱۹۳۴هـ). الفروق اللغوية. القاهرة: مكتبة القدسي.
۸۲. العطار، عبد الناصر توفيق العطار. (۲۰۰۸م). الوسيط في احكام الاسرة. القاهرة: المكتبة الأهرية للتراث.
۸۳. العوفي، عوض ابن رجا. (۲۰۰۲م). الولاية في النكاح. غزة - فلسطين: الجامعة الإسلامية.
۸۴. الغرياني، صادق عبد الرحمن. (۱۴۲۳هـ - ۲۰۰۲م). مدونة الفقه المالكي. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

۸۵. الغزالي، ابي حامد محمد بن محمد. (۱۴۱۷هـ - ۱۹۹۷م). المستصفي. بيروت: دار مؤسسة الرسالة.
۸۶. الفراهيدي، الخليل بن احمد. (۱۴۰۸هـ - ۱۹۸۸م). العين. بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.
۸۷. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (۲۰۰۵م). القاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
۸۸. الفيومي، احمد بن محمد بن علي المقرئ. (د.ت). المصباح المنير. بيروت: دار المكتبة العلمية.
۸۹. قادر، محمد خضير. (۲۰۱۰م). دور الادارة في الاحكام الزواج (دراسة فقهية مقارنة). الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

۹۰. قاسم، عيسى احمد. (۱۴۳۷هـ - ۲۰۱۶م). الزواج والاسرة. قم: دار مركز المصطفى العالمي.
۹۱. القراني، شهاب الدين احمد بن ادريس. (۱۴۱۴هـ - ۱۹۹۴م). الذخيرة. المغرب: دار المغرب الإسلامي.
۹۲. قلعةجي، محمد راوس. (۱۴۱۶هـ - ۱۹۹۶م). معجم لغة الفقهاء. بيروت: دار النفائس.
۹۳. القيلبوي، شهاب الدين والشيخ عميرة. (د.ت). حاشيته الإمامين المحققين المدققين قيلبوي وعميرة. بيروت: دار احياء التراث العربي.

۹۴. الكاساني، علاء الدين بن مسعود. (۱۹۸۹م). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائط. المكتبة الحبيبة.
۹۵. الكليني، محمد بن يعقوب. (د.ت). فروع الكافي. بيروت: دار المرتضى.
۹۶. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب. (۱۴۱۴هـ - ۱۹۹۴م). الحاوي الكبير في فقه مذهب الامام الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية.

۹۷. مجمع اللغة العربية. (۴۰۰هـ-۱۹۸۰م). المعجم الوجيز. مصر: (بدون دار نشر).
۹۸. المحقق الحلي، جعفر بن الحسن الهندلي. (۴۰۹هـ). شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام. قم: دار مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان.
۹۹. المدرسي، محمد تقی. (۱۴۲۶هـ-۲۰۰۰م). احكام الزواج وفقه الاسرة. قم: (بدون دار نشر).
۱۰۰. المرتضى، احمد بن يحيى. (د.ت). البحر الزخار الجامع المذاهب علماء الامصار. مصر: مطبعة انصار السنة المحمدية.
۱۰۱. المرادوي، علاء الدين ابي الحسن علي بن سلمان. (۱۳۷۸هـ-۱۹۵۸م). الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام احمد ابن حنبل. بيروت: دار احياء التراث العربي.
۱۰۲. المرغيناني، برهان الدين علي بن ابي بكر. (۱۴۲۷هـ-۲۰۰۶م). الهداية شرح بداية المبتدى. بيروت: دار السلام.
۱۰۳. المزني، ابو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المصري. (۱۴۱۹هـ-۱۹۹۸م). مختصر المزني في فروع الشافعية. بيروت: دار الكتب العلمية.
۱۰۴. المظفر، محمد رضى. (د.ت). اصول الفقه. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
۱۰۵. المقدسي، عبد الرحمن بن قدامة. (د.ت). الشرح الكبير. دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
۱۰۶. المقدسي، موفق الدين عبد الله. (۴۱۴هـ-۱۹۹۴م). الكافي في فقه الامام احمد. بيروت: دار الكتب العلمية.
۱۰۷. مكارم الشيرازي، ناصر. (۱۴۳۲هـ-۱۳۹۰هـ). انوار الفقاهه في احكام العترة الطاهرة. ايران: دار الامام علي عليه السلام للنشر.
۱۰۸. الموسوي، السيد هاشم. (۲۰۰۲م). تلخيص المرام في معرفة الاحكام (رسالة في الاحكام الشرعية). بيروت: دار المؤرخ العربي.
۱۰۹. المؤمن، محمد مهدي. (۱۴۳۴هـ-۲۰۱۳م). الزواج بين سنن التكوين وسنن التشريع. الكويت: دار مطبعة ستارة.
۱۱۰. ميارة الفاسي، محمد بن احمد. (۱۴۲۰هـ-۲۰۰۰م). شرح ميارة الفاسي على تحفة الاحكام. بيروت: دار الكتب العلمية.
۱۱۱. الميداني، عبد الغني الغنيمي الدمشقي. (۱۴۱۳هـ-۱۹۹۳م). الباب في شرح الكتاب. بيروت: المكتبة العلمية.
۱۱۲. النجفي، محمد حسن النجفي. (۱۹۸۱م). جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام. بيروت: دار احياء التراث العربي.
۱۱۳. النووي، محي الدين بن يحيى بن شرف. (۱۳۹۲هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت: دار احياء

التراث العربي.

الكتب القانونية

١١٤. ابو زهرة، محمد ابو زهرة. (د.ت). *الاحوال الشخصية*. بيروت: دار الفكر.
١١٥. الحصري، احمد. (١٤١٢هـ-١٩٩٢م). *الطلاق في الفقه الإسلامي للاحوال الشخصية*. بيروت: دار الجيل.
١١٦. خروفة، علاء الدين. (١٣٨١هـ-١٩٦٢م). *شرح قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩*. بغداد: مطبعة العاني.
١١٧. الخطيب، احمد، والكبيسي، احمد عبيد، والسامرائي، محمد عباس. (١٩٨٠م). *شرح قانون الاحوال الشخصية*. بغداد: (بدون دار نشر).
١١٨. داود، احمد علي. (٢٠٠٩م). *فقه الاحوال الشخصية المقارن*. عمان- الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
١١٩. السباعي، مصطفى. (٢٠٠١م). *شرح قانون الاحوال الشخصية (الزواج وانحلاله)*. بيروت: دار الورق للنشر والتوزيع، ط ٩.
١٢٠. عبد العزيز، عبلة. (٢٠١٠م). *النزاج في الشريعة الإسلامية والقانون المصري*. القاهرة: دار النهضة العربية.
١٢١. الكبيسي، احمد. (١٤٣١هـ-٢٠٠٠م). *الوجيز في شرح قانون الاحوال الشخصية*. بيروت: دار المكتبة الحديثة.
١٢٢. كمال الدين امام، والشافعي، جابر عبد الهادي سالم. (د.ت). *مسائل الاحوال الشخصية الخاصة بالزواج والفرقة وحقوق الاولاد*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
١٢٣. موسى، محمد يوسف. (١٩٥٨م). *احكام الاحوال الشخصية في الفقه الإسلامي*. القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي.

المجلات والمؤتمرات

١٢٤. عبد الكريم، ياسين صالح. (٢٠٠٠م). «احكام الولاية غي عقد الزواج». مجلة الحقوق. العراق: كلية الحقوق، جامعة النهرين.

الرسائل والاطاريح

١٢٥. القيسي، سها ياسين عطا. (١٤١٣هـ-٢٠١٠م). *زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج*. رسالة ماجستير. غزة - فلسطين: الجامعة الإسلامية.

القوانين والقرارات القضائية

١٢٦. قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته.
١٢٧. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١. مطبعة الزمان، بغداد: ١٩٩٨.



۱۲۸. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ۸۳ لسنة ۱۹۶۹ المعدل.
۱۲۹. القرار رقم ۵۴۷ / ۶۹ تاريخه ۱۷ / ۸ / ۱۹۶۹. قضاء محكمة التمييز، العراق، مجلد السادس، ۱۹۶۹.
۱۳۰. القرار: ۱۴۰۳ / شرعية / ۷۰ تاريخه ۹ / ۱۲ / ۱۹۷۰، النشرة القضائية، ع ۴.
۱۳۱. قرار محكمة التمييز رقم ۱۲۵۷ / شخصية / ۱۹۷۸ في ۱۲ / ۷ / ۱۹۷۸.

Abstract

The subject of the study is caring for the interest in the marriage of the minor, a study in Islamic jurisprudence and Iraqi law. The phenomenon of marrying the minor has become one of the ancient phenomena and is still continuing until our current era, where the position of Islamic jurisprudence has always been in favor of the minor, as the Imamiyyah was their opinion to sponsor the interest of the minor by specifying a certain age For marriage, after puberty, in order to preserve and take into account her interest, as they set the legal age of puberty to complete nine lunar years, and entry at ten for boys, and as for males, it is reaching the age of fifteen years, as the contract can be performed only before this age, while legal entry is not possible until after they exceed the aforementioned age, as they alone They have the mandate to compulsory marriage to the young girl because of the compassion, mercy and rationality they possess, where if the marriage takes place with benefit and righteousness then the girl does not have the option to terminate the contract after puberty, unlike the rest of some Islamic schools of thought that allow the mandate to force the marriage of the young girl to all the relatives of the league of relatives and this is contrary to the Sunnah because the relatives do not have Compassion is like the father and grandfather, then the spoilers and harm will be obtained from this marriage. To his daughter and his client, as in his absence a lot of harm occurs and the marriage moves away from achieving the purpose of obeying God Almighty, perfecting the religion and perpetuating humanity, as the Iraqi law has been in harmony with the vision of Islamic jurisprudence, specifically the Imami jurisprudence in its legal articles. In studies because of its prevalence at the present time and the lack of a future for girls other than it, and the studies did not address the consideration of that interest, as my research adopted the comparative analytical descriptive approach in the light of jurisprudence and legal rules to know and determine ways to take into account that interest in order to reach the best results and proposals.

Keywords: interest care, marriage, minor, Islamic jurisprudence, Iraqi law.



**University of Religions and Denominations
Faculty of Denominations**

MA Thesis

Major: Law and Comparative Jurisprudence Subfield:

A study in Islamic jurisprudence and Iraqi law

Student:

Liwa Mandeel Hamzawi Al-Duhaidahawi

Supervisor:

Dr. Ali Farsi Medan

Senior advisor:

Dr. Syed Mahmoud Waziri

The second advisor:

Dr. Mustafa Zaki yahya al-lami

ID NUMBER:4001352002

July 2023